الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بغرداية

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية

بالإشارة إلى الجزائر 1990 – 2009

مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب

لعربي أحمد بلخير

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور: معراج هواري

لجنة المناقشة

الدكتور:عبد اللطيف مصيطفى .....رئيسا

الأستاذ الدكتور: معراج هواري .....مشرفا و مقررا

الدكتور: هواري سويسي.....عضوا مناقشا

الدكتور: عبد الوهاب دادن.....عضوا مناقشا

الدكتور: سليمان بلعور.....عضوا مدعوا

** السنة الجامعية 2010 – 2011 **

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

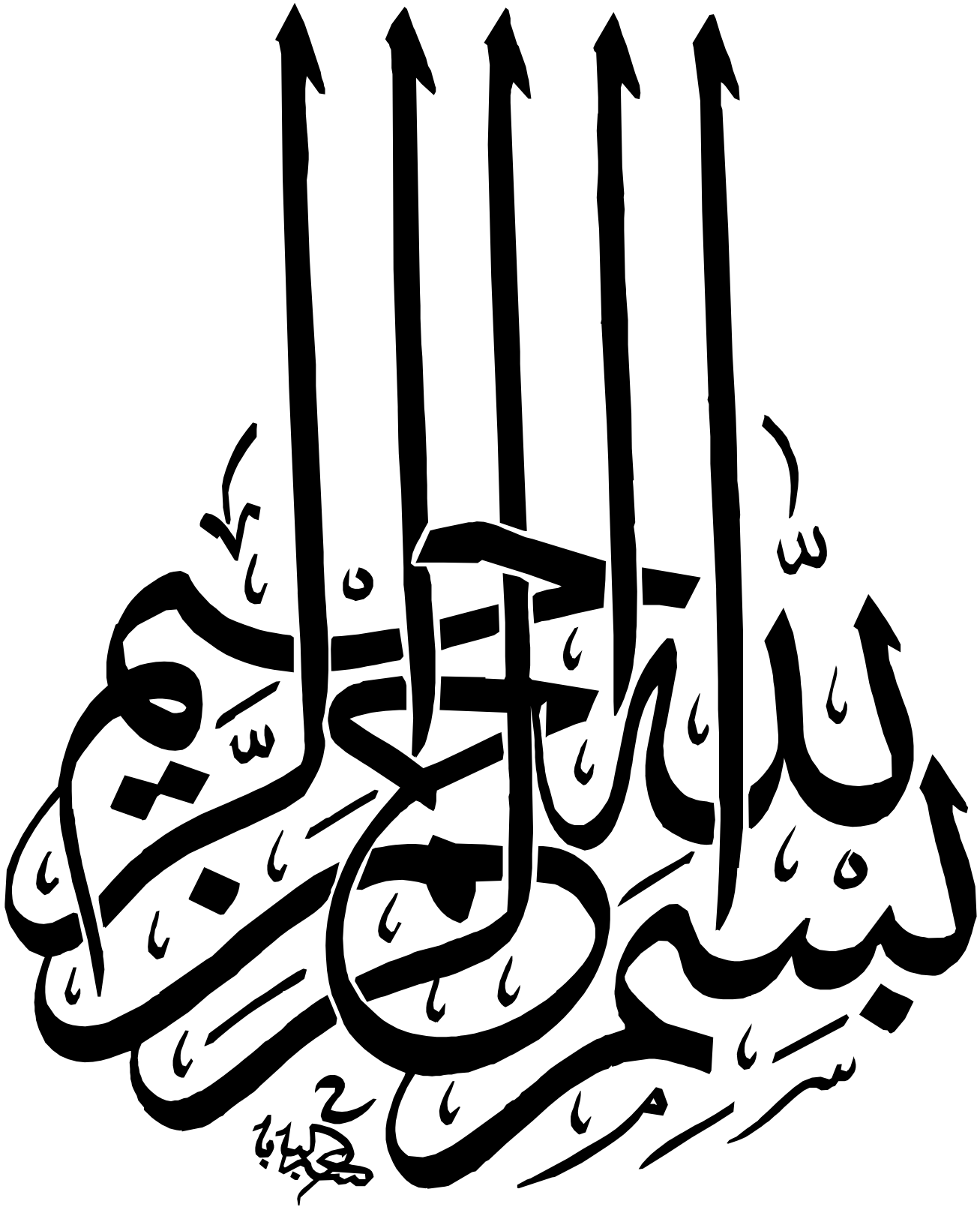

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى التي شجعتني طوال حياتي على النجاح وكانت سندا لي و

أعطتني كل ما تملك حتى تراني من الناجحين "أمي العزيزة"

إلى الذي كان عرقه حبر قلمي "أبي الكريم"

إلى كل أفراد عائلتي الصغير والكبير

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الزملاء والأصدقاء من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل أساتذة وطلبة و عمال المركز الجامعي بغرداية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كلمة شكر و عرفان

نحمد الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بجزيل النعم و وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل عبارات الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور هواري معراج الذي كانت توجيهاته ونصائحه سند لي طوال فترة هذا البحث ومنحني من وقته الكثير ومن خلاله أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة عملي هذا ومناقشته .

كما أتوجه بالشكر الخاص:

إلى الأخت الغالية بلخير فاطمة على كل الدعم و النصائح و التي ساعدت على إتمام هذا الموضوع.

إلى كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة على إتمام هذا العمل.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Abstract

The study aims to try to highlight the development impact of investments inter-Arab on the economies of their host, and through its contribution to the employment of labor and to reduce the volume of unemployment which defines high levels in the Arab States, as the study aims to try to determine the relationship between the size of these flows and the suitability of the investment climate in Arab countries.

And may study found that despite the political stability and security and balance as well as indicators of macroeconomic performance are factors that help to attract foreign direct investment, but there are other factors impeding's like administrative procedures, bureaucracy, etc. .., and which constitute a real obstacle to capital flows, especially the Arab ones, as is the case for Algeria, which is known as economic balance and stability in the side of a major political and security which helped to improve the investment climate, but that has not been reflected significantly on the size of flows, and on the other hand has been concluded that in spite of the broad flow of inter-Arab investments during recent years, but their contribution to the development remained weak, and as a result of concentration in the services sector at the expense of other vital sectors such as agriculture for example, in most Arab countries.

Key words

Development, foreign direct investment, investment climate, inter-Arab investments, sectoral distribution, the investment promotion efforts

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فهرس المحتويات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فهرس المحتويات

كلمة شكر و عرفان.....	III
الإهداء.....	IV
الملخص باللغة الانجليزية.....	V
فهرس المحتويات.....	VI
فهرس الجداول.....	X
فهرس الأشكال.....	XI
مقدمة عامة.....	[أ - ز]
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي و التنمية.....	[08- 49]
تمهيد الفصل.....	09
المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي	10
المطلب الأول: مفهوم و دوافع الاستثمار الأجنبي	10
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي و الشركات متعددة الجنسيات.....	12
المطلب الثالث: أشكال و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	16
المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي	19
المطلب الخامس: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي	21
المبحث الثاني: مدخل إلى التنمية.....	23
المطلب الأول: مفهوم التنمية.....	23
المطلب الثاني: الفرق بين النمو و التنمية.....	25
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية.....	26
المبحث الثالث: أساسيات في التنمية الاقتصادية.....	29

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية و أهدافها.....	**29**
الطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.....	**32**
المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.....	**34**
المطلب الرابع : معوقات التنمية في الدول النامية.....	**38**
المبحث الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية.....	**42**
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا.....	**42**
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي و العمالة.....	**45**
خلاصة الفصل.....	**48**
الفصل الثاني: مدخل إلى الاستثمارات العربية البينية.....	**[94-49]**
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية.....	**50**
المطلب الأول: مفهوم ومقومات مناخ الاستثمار.....	**50**
المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية.....	**54**
المطلب الثالث: الجهود العربية لتحسين مناخ الاستثمار.....	**60**
المطلب الرابع: وضع الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**65**
المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية.....	**68**
المطلب الأول: مقومات و معوقات الاستثمارات العربية البينية.....	**68**
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات العربية – العربية.....	**72**
المطلب الثالث : الاستثمارات العربية المهاجرة.....	**79**
المطلب الرابع: واقع التجارة العربية البينية.....	**81**
المبحث الثالث: واقع التنمية في الوطن العربي.....	**85**
المطلب الأول: مسيرة التنمية في الوطن العربي.....	**85**
المطلب الثاني : التحديات التنموية للدول العربية.....	**87**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثالث: الاستثمارات العربية كآلية للتشغيل.....	90
خلاصة الفصل.....	94
الفصل الثالث: الاستثمارات العربية في الجزائر.....	[137-95]
تمهيد الفصل.....	96
المبحث الأول: الإطار التشريعي لقانون الاستثمار في الجزائر.....	97
المطلب الأول: تطور الإطار القانون للاستثمار.....	97
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر	101
المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر.....	104
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر.....	109
المطلب الأول: مؤهلات الجزائر في استقطاب الاستثمار.....	109
المطلب الثاني: أهم التطورات الاقتصادية في الجزائر 2000-2009.....	111
المطلب الثالث: جهود الجزائر في الترويج للاستثمار.....	117
المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العربية في الجزائر.....	121
المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....	121
المطلب الثاني: الجزائر ونصيبها من الاستثمارات العربية.....	126
المطلب الثالث: أهم معوقات الاستثمار في الجزائر.....	134
خلاصة الفصل.....	137
الخاتمة.....	139
قائمة المراجع.....	144

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة الجداول

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة الجداول

01	عدد الشركات متعددة الجنسيات و الفروع التابعة لها حسب الدولة الأم- لسنة 2009	14
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بعض الدول 2008/2004	36
03	عدد العلماء و المهندسين في مجال البحوث و التطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة و النامية خلال الفترة 1990- 1998	36
04	حجم اليد العاملة لدى الشركات متعددة الجنسية خارج الدولة الأم سنة 2008	44
05	عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في بعض الدول العربية 1999-2007	62
06	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 1999- 2008	65
07	الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول سنة 2008	74
08	توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المضيفة و المصدرة لسنة 2008	76
09	توزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية سنة 2008	78
10	تقديرات الأموال العربية بالخارج لسنة 2003	79
11	معدلات البطالة في عدد من الدول العربية	91
12	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009	112
13	تطور حجم المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2007	116
14	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة مع بعض الدول	120
15	تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر 1996- 2009	121
16	أهم الدول المستثمرة في الجزائر 2006-2007- 2009	124
17	ترتيب أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر لسنة 2008	131

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

18	توزيع الاستثمارات الصادرة من الجزائر إلى الدول العربية لسنة 2008 – 2009	**132**
19	توزيع عدد من المشاريع العربية في الجزائر ومناصب العمل المستحدثة 1993 – 2006	**133**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة الأشكال

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة الأشكال

01	الحلقة المفرغة للفقر	38
02	الحلقة المفرغة للتعليم	39
03	تطور معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية بين سنة 2007 و 2008	56
04	نسبة العجز/الفائض في الموازنة العامة للدول العربية كنسبة من الناتج الإجمالي 2008/2007	57
05	رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2008	58
06	معدلات التضخم في الدول العربية لسنة 2008	59
07	تطور حصة الدول النامية و العربية منها من تدفقات الاستثمار الأجنبي 1999 - 2008	66
08	أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	71
09	تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1995-2009	73
10	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنة 2008	77
11	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الكلية 2004-2008	83
12	تطور حجم الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر 1995- 2008	127
13	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 2002- 2008	129

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المقدمة العامة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المقدمـــــــــة العامة

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي انخفاضا حادا في حجم المساعدات الرسمية الموجهة للتنمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بموجب قرارات الأمم المتحدة،كذلك فإن انتهاج سياسة الانكماش المالي في الدول المتقدمة لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات أدى إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية .

كما أدت أزمة الديون الدولية عام 1982 إلى انخفاض حاد في حجم القروض المقدمة من المصارف الدولية إلى الدول النامية ، إن هذه العوامل أثرت و بشكل كبير على تمويل عملية التنمية في الدول النامية مما دفع هذه الأخيرة إلى تعزيز الانفتاح أكثر و الترحيب بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها كنتيجة لتغير الظروف الاقتصادية العالمية وتغير النظرة التي باتت الدول النامية تنظر من خلالها إلى دور الاستثمارات الأجنبية ، فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنظر بعين الريبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز المالية و الاقتصادية لجذبها كبديل لانخفاض المساعدات الرسمية و المديونية التي أثقلت عبء العديد من الدول النامية .

من هنا أصبحت قضية الاستثمارات الأجنبية تحتل مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها ، فقد باتت تعتبر أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح التنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة و حديثة التصنيع على حد سواء.

لذلك تبرز الاستثمارات العربية البينية باعتبارها مدخلا مهما من مداخل التنمية في الوطن العربي إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية ، لأنها تناسب الدول العربية التي هي بحاجة إلى إقامة مشاريع إنتاجية و التي لا يناسبها مدخل تحرير التجارة بسبب ضعف قدراتها الإنتاجية ، و لأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة و يمكن توفيرها و التي يقف على رأسها وفرة الموارد المالية اللازمة لتدفق الاستثمارات العربية البينية .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فموضوع حرية التجارة و انتقال رؤوس الأموال و استثمارها بين الدول العربية حظي باهتمام كبير من قبل منظمات العمل العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ، لاسيما بعد تأسيس المجلس الاقتصادي العربي عام 1950 حيث اقترح في أول اجتماع عقده عام 1953 على اتفاقية تسديد مدفوعات العمليات التجارية و انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، و التي أقرت في عام 1957 .

لقد وضعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية أهم أهدافها تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء و ذلك من خلال التصديق على ثلاث اتفاقيات تتمحور أولاها و التي أقرت في عام 1970 حول استثمار رؤوس الأموال و انتقالها بين البلدان العربية ، وكانت الاتفاقية الثانية التي أقرت أيضا في نفس العام هي اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و التي كانت تهدف إلى تأمين المستثمر العربي و تعويضه عن الخسائر الناجمة عن المخاطر الغير التجارية أو ما نسميها بالمخاطر السياسية التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا، أما الاتفاقية الثالثة والتي أقرت في عام 1974 فهي اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات و المستثمرين العرب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.

إن وجود اتفاقيات لتشجيع الاستثمار وحركة رؤوس الأموال لا تكفي في حد ذاتها لانسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم بهذا الانسياب و تؤثر على مناخ الاستثمار، إذ أن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من حركة تدفقات الاستثمار في هذه الدول ، ومن بين هذه العوامل طبيعة العلاقات السياسية المتوترة التي تربط بين عدد من الدول العربية والتي تأثر سلبا على التعاون الاقتصادي العربي، وخصوصا إذا تعلق الأمر بانسياب الاستثمارات العربية البينية.

هذه العوامل جعلت حجم الاستثمارات العربية البينية تعرف قيما منخفضة، إذ ما قورنت بتلك الاستثمارات الموجهة إلى الخارج وهذا دليل على المناخ الاستثماري الغير ملائم في استقطاب رؤوس الأموال و محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل المخاطرة به ما دفع بالدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وكبقية الدول العربية سارعت الجزائر إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تهيئة مناخ استثماري ملائم و جذاب ، هذا الأخير الذي عرف ترديا كبيرا جراء الأزمة التي كانت تعصف بالبلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي و كبداية للإصلاحات صدر قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 لينظم جانبا من تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، و ذلك من خلال السماح للمؤسسات و البنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر .

توالت بعد ذلك صدور العديد من القوانين و التشريعات بداية من سنة 1993 بصدور المرسوم التشريعي 12/93 الذي جاء بجملة من الحوافز للاستثمار الأجنبي في الجزائر، لتأتي بعدها سنة 2001 لتعرف صدور الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار و ليعزز من الحوافز و الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي و ذلك لما عرفه المرسوم التشريعي 12/93 من مآخذ.

هذا التطور في الإطار القانوني المنظم لانسياب و حركة رؤوس الأموال في الجزائر، واكبه تحسن كبير في أداء الاقتصاد الكلي من خلال إعادة التوازن لمؤشراته الكلية، مما ساعد على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بما مضى الأمر الذي عزز من تدفقات الاستثمار خاصة العربية منها، و ذلك للفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة في العديد من الأنشطة والقطاعات لتعطي بذلك هذه الاستثمارات دفعة جديدة إلى عجلة التنمية في الجزائر من خلال توظيف اليد العاملة و تكوينها و الرفع من مستواها، إضافة إلى النهوض بقطاعات خارج قطاع المحروقات الذي يعرف تركزا كبيرا للاستثمارات الأجنبية خاصة الأمريكية و الفرنسية منها.

الإشكالية الرئيسية

عرفت الدول العربية تطورات و إصلاحات تشريعية في مجال جذب الاستثمارات العربية خاصة من الدول العربية ذات الوفرة في رأس المال ، التي تهدف من وراء ذلك و بصفة أساسية خلق بيئة استثمارية جيدة وجذابة ، وذلك من أجل جلب المستثمرين و رجال الأعمال العرب ، ومنه المساهمة في تمويل التنمية في ظل محدودية الموارد المحلية وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كيف ساهمت الاستثمارات العربية البينية في تحريك عجلة التنمية في الوطن العربي عامة و الجزائر خاصة ؟

الإشكاليات الفرعية

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن تقسيمها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- كيف نفسر ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية ؟
- كيف كان الاتجاه العام الذي ميز توزيعها القطاعي؟
- إلى أي مدى ساعدت الاستثمارات العربية في تشغيل اليد العاملة ؟
- ما التدابير و الإصلاحات التي اتخذها الجزائر لجذب هاته الاستثمارات ؟
- ما هو موقع الجزائر من الاستثمارات العربية البينية؟

الفرضيات

لمعالجة إشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للإشكاليات المطروحة، والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة:

- إن توازن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي يعد عاملا ضروريا و كافيا لخلق بيئة استثمارية ملائمة و جذابة؛
- يعد الوطن العربي من بين الأقاليم الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي و ذلك لوفرة الموارد المالية و البشرية؛
- لقد ساهمت الإصلاحات التشريعية التي قامت بها الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار بها ؛
- تعتبر الجزائر وجهتا جديدة لتدفق الاستثمارات العربية و ذلك لوجود فرص عديدة للاستثمار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أهدف البحث

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة أهم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في تحسين مناخ الاستثمار بها، و تفعيل الاستثمارات العربية البينة بالإضافة إلى الدور الإنمائي الذي تقوم به هذه الاستثمارات في دعم نمو و تنمية اقتصاديات الدول العربية، و محاولة التعرف على أسباب ضعف تدفق فوائض الأموال العربية إلى الدول التي هي بحاجة إلى هذه التدفقات، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر في استقطاب رؤوس الأموال العربية .

أهمية البحث

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تمويل التنمية الاقتصادية ، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأس مالي و زيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج و التطوير و التجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة و زيادة فرص التوظيف ، ورفع في مستوى المعيشة، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات العربية البينية حيث تساهم في تحقيق التنمية ، كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية مشتركة بين الدول العربية .

الدراسات السابقة للموضوع

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع و المصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أنه لم يتم التطرق إلى معالجة هذه الإشكالية، غير أننا وجدنا دراسات تتعلق بواقع الاستثمارات العربية البينية، ومن بين هذه الدراسات هي:

- غويني العربي ، واقع وآفاق الاستثمارات العربية البينية ، دراسة حالة الجزائر،حيث أوضحت الدراسة إن مناخ الاستثمار السائد في المنطقة العربية لا يزال يتميز بضعف جاذبيته للاستثمار الأجنبي ، بالإضافة إلى انه يشكل عامل طرد للأموال العربية اتجاه الدول الأجنبية.
- بجاوي سهام ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي ، أوضحت الدراسة انه على الرغم من الإمكانيات و المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي و التي تعد

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بمثابة أرضية جاهزة لقيام تكامل اقتصادي، إلا أن هذا التكامل المنشود لم يتحقق ومن أهم مظاهره ضعف الاستثمار العربي البيني.

المنهج المتبع في الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي حيث انتهجنا هذا الأخير في وصف المناخ الاستثماري السائد ، كما قمنا بتحليل أهم المؤشرات و الإحصائيات المتوفرة .

تقسيمات البحث

في محاولة للإلمام بالموضوع و الإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار المباشر و التنمية بصفة عامة و التنمية الاقتصادية بصورة خاصة، و ذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم و الأنواع و الأشكال...الخ، و ذلك لإعطاء الدراسة بعدها النظري البحت.

أما الفصل الثاني فيتناول مدخل إلى الاستثمارات العربية البينية و ذلك من خلال تقديم أهم المعطيات عنه إضافة إلى تركيزه القطاعي و الجغرافي و مدى مساهمة هذه التدفقات في التخفيف من وطأة البطالة في الدول العربية، خاصة و أن البطالة تعد من بين أهم التحديات التنموية التي تواجهها الدول العربية، في حين يتناول الفصل الثالث حالة الجزائر و ذلك من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية و العربية وكذا أهم الأطر التشريعية التي أثرت على انسيابه.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نوجز فيما يلي:

- شعورنا بأهمية الموضوع ، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم لا سيما فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات النامية و العربية منها على وجه الخصوص.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- محاولة لفت انتباه المختصين و المهتمين بهذا المجال إلى مختلف المعوقات التي حالت دون تدفق الاستثمار العربي إلى الجزائر خاصة في ظل الوفرة المالية التي تعرفها الدول العربية النفطية، و التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية.
- الميول الشخصي إلى المواضيع الخاصة بالاقتصاديات العربية على الخصوص.

حدود الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث و تحقيقا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تعين علينا وضع حدود و أبعاد للدراسة ، و بذلك اقتصرت الدراسة على الاستثمار العربي المباشر دون التطرق إلى الاستثمار العربي في الأوراق المالية ، أما الحدود المكانية فقد اقتصرت على حالة الجزائر، في حين اقتصرت المدة الزمنية على الفترة ما بين 1990- 2009 .

صعوبات البحث

لقد واجهت الدراسة جملة من الصعوبات منها:

- التباين في الإحصائيات المقدمة من مختلف الهيئات و المنظمات،
- ندرة المراجع و صعوبة الحصول عليها خاصة الكتب،

في الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة لم تحط بكافة جوانب الموضوع، و إنما أضافت و لو الشيء القليل إلى هذا الموضوع.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي و التنمية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيد الفصل:

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الأخيرين حيث شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، و تفسر التحاليل و الدراسات تلك الزيادة إلى توجه معظم الدول النامية إلى اقتصاد السوق و كذا إلى زيادة تحرير التجارة و انتقال رؤوس الأموال، الأمر الذي ساعد بعض الدول في تحقيق أهدافها التنموية .

لذى سيكون هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية بشكل عام و التنمية الاقتصادية بشكل خاص.

و عليه ارتأينا تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي؛

المبحث الثاني: مدخل إلى التنمية؛

المبحث الثالث: أساسيات في التنمية الاقتصادية؛

المبحث الرابع: اثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي

تعرف الاستثمارات الأجنبية بأنها كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها فرد غير مقيم إلى داخل بلد مضيف [1]، فالبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و غير المباشرة، و من اجل إبراز الفرق الجوهري بينهما سوف نحاول تقديم تعريف مبسط للاستثمار الأجنبي الغير المباشر ، إذ يقصد به الاستثمار في المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية [2] ، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع النوع الأخر الذي نحن بصدد التطرق إليه .

المطلب الأول: مفهوم و دوافع الاستثمار الأجنبي

أولا :تعريف الاستثمار الأجنبي

- عرفه صندوق النقد الدولي نقلا عن محمد قويدري بأنه "حصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة من مشروع في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة بين المشروع و المستثمر، حيث أن هذه العلاقة تعطي له الحق في المشاركة في إدارة المشروع ، ويسمى هذا المستثمر بالمستثمر الأجنبي و المشروع بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر"[3].

يفهم من التعريف السابق أن الاستثمار الأجنبي هو حيازة الكيان المقيم على حصة من المشروع، لكن الغموض هنا نسبة الحيازة من هذا المشروع، فمثلا لو امتلك المقيم هنا نسبة 1% من المشروع فهل يصنف على أساس انه استثمار أجنبي ؟

---

[1] - United Nations. Economies and Social Commission of Western Asia ESCWA ,comparative study of national strategies policies with regard to F I D in the ESCWA region , NEW YORK, oct. ,2001 ,p 3.

[2]- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، دار شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

[3]- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2004 /2005 ، ص 23 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED)"على انه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"[1].

حسب هذا التعريف فلكي يعتبر الاستثمار الأجنبي استثمارا أجنبيا مباشرا، فإن حصة المستثمر يجب أن تفوق 10%، يفهم من هذا انه إذا كانت حصة المستثمر اقل من 10% فان الاستثمار في هذه الحالة يعد استثمارا أجنبيا غير مباشر، أي أن معيار التفرقة هنا هي نسبة 10% من تملك رأس مال المشروع، لكن نجد في استراليا أن النسبة هي 25% ،فرنسا 20% و في الولايات المتحدة والسويد و ألمانيا 10% و هنا نجد أن هذا المعيار متغير من دولة إلى أخرى و غير ثابت[2].

- يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة و ذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة[3].
- كما يعرف أيضا بأنه قيام المستثمر الأجنبي باستثمار أمواله خارج دولته في جميع المشاريع الإنتاجية و الخدمية الهادفة إلى إنتاج السلع و الخدمات [4].

من خلال التعاريف السابقة فالاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام شخص غير مقيم بالاستثمار داخل الدولة المضيفة، وذلك بهدف انجاز مشاريع إنتاجية أو خدمية جديدة ، أو توسيع أخرى قائمة مع احتفاظه بحق المشاركة في اتخاذ القرار، و ذلك من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأس المال بنسبة معينة ، وذلك وفقا لتشريعات البلد المضيف .

ثانيا : دوافع الاستثمار الأجنبي

نالت أسباب و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الاقتصاديين، وذلك باعتباره ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، حيث لخص هؤلاء إلى أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و هي كالتالي:[1]

---

(1) -Peter H. Lindert , Thomas A .Pugel, "International économiques", **Economica**, 10em édition .Paris, 1996,P 822.
(2)- ibid. p 824.
(3) - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2008 ،ص 20 .
(4) - قاسم نايف علوان، إ دارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى، 2009 ، 37 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1 - **الدافع السياسي**: يكون هذا الدافع إما لهدف مساعدة دولة حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، و هذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية بغية التوسع و زيادة النفوذ و السيطرة أكثر على هذه الدول ؛

2 - **الدافع الاقتصادي**: يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الاستثمار التي يقوم بها داخل الدولة المضيفة، إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق و الموارد الطبيعية ؛ و تحقيق اكبر الفوائد و الأرباح ، و هذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على التواجد في الدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية.

كما توجد هناك دوافع أخرى للمستثمر الأجنبي المباشر يمكن ذكرها [2] :

- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار و منها الرسوم العالية على الواردات، أو فرض رسوم جديدة عليها لمكافحة الإغراق، و من ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة ما يعرف بقواعد المنشأ؛ *
- طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل صناعة المنتجات ذات دورة الحياة القصيرة، مما يتوجب على المستثمر الأجنبي ضرورة التواجد داخل الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي و الشركات متعددة الجنسيات

إن الحديث على الاستثمار الأجنبي المباشر يدفعنا حتما للحديث عن الشركات متعددة الجنسيات، و ذلك باعتبار هذه الأخيرة المصدر الرئيسي و القناة المباشرة لانسياب الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة، فقبل التطرق إلى هذه العلاقة الوطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات، وجب علينا التطرق و لو بصورة مقتضبة على مفهوم هذه الشركات.

---

[1] - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 155 .

[2]- بابكر مشتاق،" الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط"، **المجلة الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية، العدد الأول ،1998، ص 129 .

* قواعد المنشأ هي مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات التجارية حيث تستخدم لتحديد بلد منشأ المنتج لأغراض التجارة الدولية .هناك نوعين شائعين من قواعد المنشأ اعتمادا على التطبيق ، قواعد المنشأ التفضيلية وغير التفضيلية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لكن و نظرا للخصائص العديدة التي تميز الشركات متعددة الجنسيات فانه من الصعب الوصول إلى تعريف واحد يمكن أن يزودنا بمقياس معين يؤهل شركة ما لان تكون متعددة الجنسية و قد اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للشركات متعددة الجنسيات. وترجع أولى استخدامات تعبير الشركة متعددة الجنسية إلى عام 1960 حينما أشار إليه E. Lilienthal للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة مع تحمل مسؤولية الإدارة المباشرة عن تلك الأعمال التي تؤديها داخل الدولة الأم و الدول المضيفة الأخرى[1].

أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

تعريف الأستاذ *Tugendaht* " هي عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج و تبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة ".

- أما غرفة التجارة الدولية نقلا عن عدي قصور، فتعرفها بأنها " الشركة التي تعمل على نطاق عالمي و تساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات "[2].

و في الحقيقة هناك العديد من التعاريف مختلفة باختلاف المعيار المستخدم في تحديد مفهومها، و عموما تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها شركات أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة، إذ تعتبر الشركة متعددة الجنسية إذا توافرت على ثلاثة خصائص:

- أنها شركات ذات طابع وطني، تخضع لدولة أو أخرى حسب مكان مقرها الرئيسي؛
- أنها شركات متعددة الجنسيات لمجال أعمالها؛
- أنها شركات ذات طابع متعددة الجنسيات بالنسبة لرأس مالها الاجتماعي.

ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتميز هذه الكيانات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص تتمثل في[1]:

[1]- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص214.
[2] - عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 339.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1 -**الحجم الكبير**: تتميز هذه الشركات بكبر حجم نشاطها في التجارة الدولية و خاصة في ميادين صناعة السيارات و المعادن، و المواد الكيماوية و البترولية؛

2 -**تنوع المنتجات**: حيث تخرج الشركات عن دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بقيود سلعة معينة و ذلك تفاديا لأخطار تقلبات السوق؛

3 -**التنوع في النشاطات**: مثل الأنشطة الزراعية و الصناعية و السياحية في آن واحد، من اجل تفادي أخطار الكساد الذي قد يلحق بأحد الأنشطة؛

4 -**التوزيع الجغرافي**: حيث يصل التوزيع الجغرافي بين الدول لفروع هذه الشركات في المتوسط إلى 12 دول، و قد يصل في بعض الحالات إلى 100 دولة؛

5 -**الاحتكار التكنولوجي**: إن الحجم الكبير للأرباح يتيح لها إنفاق مبالغ كبيرة على أنشطة البحوث و التطوير، مما يكسبها امتلاك تكنولوجيا حديثة و متطورة تمكنها من فرض سيطرتها على الأسواق في مختلف الدول؛

6 -**تركيز الإدارة العليا**: حيث تمتاز بالسيطرة المركزية الكاملة من البلد الأصلي لها على جميع الفروع المنتشرة في العالم. و الجدول التالي يوضح عدد الشركات متعددة الجنسيات و عدد الفروع التابعة لها في مختلف الاقتصاديات.

الجدول رقم(01): عدد الشركات متعددة الجنسيات و الفروع التابعة لها حسب الدولة الأم- لسنة 2009

	عدد الشركات متعددة الجنسيات	الفروع التابعة لها في العالم
الدول المتقدمة	58783	366881
أوروبا	47765	347771
الاتحاد الأوروبي	43492	335577
الولايات المتحدة	2418	5664
كندا	1439	3725
اليابان	4500	4663
استراليا	1380	1991

(1) - محمد العربي ساكر، مرجع سابق ص 216.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نيوزيلندا	217	2043
الدول النامية	21425	425258
مصر	10	271
تونس	142	2895
البرازيل	226	4172
الأرجنتين	106	1826
تركيا	271	2079
الصين	3429	286232
الهند	815	2242

Source: UNCTAD, World Investment Report 2009, p p 222.223.

- من الجدول أعلاه يتبين أن الدول النامية تسيطر على عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية إذا ما قورنت بما تسيطر عليه الدول المتقدمة، و حتى هذه الشركات لا يمكن مقارنتها بالشركات الموجودة في الدول المتقدمة، سواء من حيث إجمالي أصولها، احتكارها للتكنولوجيا المتطورة، توظيفها لليد العاملة، انتشارها الجغرافي و سيطرتها على الاقتصاد العالمي من خلال تعدد نطاق أعمالها. هذا بالنسبة إلى الدول النامية، أما بالنسبة إلى الدول الأقل نموا في العالم أو الدول الفقيرة فهي لا تكاد تمتلك شركة متعددة الجنسية، فقط وجود بعض الفروع الصغيرة في دول قريبة منها حيث لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتبار هذه الشركات المالكة لهذه الفروع شركة متعددة الجنسية .

- كما تجدر الإشارة و حسب الجدول السابق إلى سيطرة القوى الاقتصادية العظمى في العالم على الشركات متعددة الجنسيات، و التي تعتبر احد أهم الوسائل الحديثة لسيطرة هذه الدول على الاقتصاد العالمي، و تأتي في مقدمة هذه القوى الاتحاد الأوروبي بسيطرته على أزيد من 73% من هذه الشركات، لكن و على مستوى كل دولة نجد الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك بوجود أكثر من 10 شركات متعددة الجنسية تنتمي إلى الولايات المتحدة، و ذلك ضمن ترتيب اكبر 50 شركة متعددة الجنسية في العلم من حيث مجموع أصولها مثل: جنرال موتورز، اكسون موبيل، فورد، كونكو فيليبس، أي بي أم،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كوكاكولا، دايملر/ كريزلر.. الخ ، إذ تزايد دور و أهمية هذه الشركات في اقتصاديات هذه الدول المتقدمة إذ يقدر الخبراء حجم أصول هذه الشركات (30 شركة الأولى) نحو أكثر من 60 تريليون دولار[1].

المطلب الثالث: أشكال و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين الدولة المضيفة له، فبحسب ما شهدته الساحة الاقتصادية العالمية بخصوص مختلف التوجهات و التطورات التي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن هذا الأخير اتخذ و يتخذ أنواعا و أشكالا مختلفة تبلورت على أساس معيار الملكية لرأس المال.

أولا: إنشاء فرع جديد

بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج داخل الدولة المضيفة بحيث كان يعتبر هذا النوع الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية سنوات السبعينات أين كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول المتقدمة التي توطنت في الدول المتقدمة أو النامية تقتصر على هذا الشكل.

و بموجب هذا النوع يسمح للمستثمر الأجنبي اختيار موقع الإنشاء؛ امتلاك حق الإشراف و التحكم في سير نشاطه و أهدافه ، و من ثم تحمل مسؤولية توفير رأس ماله، و التقنيات التكنولوجية ..الخ لكن مطلع عقد التسعينات عرف هذا الشكل تراجعا ملحوظا و السبب في ذلك يعود إلى طول ا لم

التي تتراوح بين السنة إلى أربعة سنوات التي يقضيها المستثمر الأجنبي لإنشاء الفرع مقارنة بالإشكال الأخرى التي تسمح بالتوطن السريع مثل تملك شركة موجودة أصلا.[2]

---

[1] - Scott Cendrowski, 20 biggest winners ,available on ; http://money.cnn.com/magazines/fortune500 consulted at 13:52 2010/03/22

[2] - العجلان علي إبراهيم، فتحي تهامي علي، مداخلة بعنوان **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مدينة الحمامات ، تونس، 23-24-25 مارس 1997 ، ص 177،178 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: اقتناء شركة قائمة

عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا و قائمة بالفعل في الدولة المضيفة، يعني هذا أن المستثمر الأجنبي جسد بالفعل استثمارا أجنبيا مباشرا.

و لهذا النوع عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

1. تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر عبر هذا الشكل يتطلب مدة زمنية قصيرة مقارنة بالشكل السابق، ما يوفر على المستثمر الأجنبي العديد من الأمور مثل: الطاقات الإنتاجية و التسويقية، التجهيزات، شبكة التوزيع...الخ؛

2. هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح لصاحبه إمكانية الحصول على حصة في السوق في مدة زمنية معقولة.

إن الشكلين السابقين يصنفان ضمن الشكل المعروف بالمشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أين يشترط فيه امتلاك المستثمر الأجنبي ل 100% من رأس المال المشروع.

ثالثا:إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك

إن الاستثمار المشترك – و يصطلح عليه أيضا المشروعات المشتركة أو الشركات ذات رأس المال المشترك– شركة منفصلة تمتلكها شركتان منفصلتان، كما يمكن أن يمتلكها شخصان طبيعيان احدهما أجنبي، أي يشتركان في رأس المال بنسبة قد تكون متساوية أو غير متساوية.

و تجدر الإشارة هنا إلى انه في إطار العلاقات الدولية تطور الاستثمار المشترك في صيغتين أساسيتين هما: الشركة المشتركة و الشركة المختلطة [2].

[1] -Michel Delpierre, Christian Milelli, Les Firmes multinationales, Librairie Vuibert, Paris, 1995, P 69.

[2] - معين أمين السيد، مداخلة بعنوان **مفهوم الشراكة آلياتها و أنماطها** ، ندوة خاصة بعنوان الجزائر و الشراكة الأجنبية ، 09-10 ماي 1999 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ، ص 15-16 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والخاصية الأساسية التي تميز بين هذين النوعين ، تكمن في أن الشركات المشتركة تقوم أساسا على الاعتبار المالي فقط ، فلا تكون لشخصية الشريك أثرا فيها و لذى لا تتأثر هذه الشركات بما قد يطرأ على شخص الشريك كوفاته أو إفلاسه أو الحجز عليه، أما النوع الثاني أي الشركات المختلطة فهي تقوم على الاعتبار المالي و الاعتبار القانوني أيضا، و بالتالي فهي تتأثر بكل ما قد يطرأ على الشريكين[1].

رابعا: الاندماج و التملك

لقد برز هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية و الذي يعكس دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها و الخدمية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية لتصبح كيان واحدا [2].

فمثلا كشف تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 أن حجم عمليات الاندماج والتملك في الدول العربية وحدها عام 2003 تجاوز 14 مليار دولار بنسبة 0.32% من الإجمالي العالمي البالغ 4.4 تريليون دولار[3].

و تجدر الإشارة هنا أن ثمة عوامل أساسية في الواقع هي التي تدفع بالشركات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج و التملك و تتلخص هذه العوامل في ما يلي:

- البحث عن أسواق جديدة و من ثم تعزيز الحصة السوقية و كذا الوضعية التنافسية للشركة؛
- اختراق الأسواق و من ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى؛
- تقاسم المخاطر.

1- أحمد الجمل، الشركات المختلطة، جامعة المنصورة، متوفرة على الموقع : http://www.f-law.net/law/archive/index.php?t-7797.html تصفح يوم 2009/12/25 على 20:40 .

2- أشوكا مودي،شوكو نجيشي،" عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في جنوب شرق آسيا"، **مجلة التمويل و التنمية**، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001، ص 06 .

3- أحمد الضبع ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، متوفر على الموقع : http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=9375 تصفح يوم 2010/01/12 على 22:55

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تسمية محددات مفردها محدد، بمعنى اخذ موقف جازم و قاطع في أمر ما، و عند إسقاط هذا المعنى على الاستثمار الأجنبي المباشر نجده يفيد في العوامل التي يأخذها المستثمر كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج [1].

بصفة عامة يمكن القول أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على قرارات المستثمر الأجنبي بالاستثمار في بلد معين دون الآخر، أي أن هذا القرار عبارة عن توليفة من العوامل [2]،بعض هذه العوامل يرجع إلى الدولة المضيفة؛ و البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي؛ هذا فضلا عن وجود بعض العوامل المتعلقة بحكومة المستثمر الأجنبي، و فيما يلي سنحاول ذكر أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: الاستقرار السياسي و الأمني

إن وجود نظام سياسي يمتاز بالاستقرار داخل الدولة المضيفة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على استقطاب المستثمر الأجنبي و دفعة إلى التوطن في ذلك البلد،فمن غير المعقول أن يقدم المستثمر الأجنبي على إقامة مشاريع استثمارية في دولة مضطربة داخليا، هذا يعني أن تردي الوضع الأمني و عدم الاستقرار السياسي يخلق عاملا طاردا للاستثمار الأجنبي [3] .

وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها: الوضع الأمني في جنوب السودان (دارفور)؛ الوضع الأمني في الجزائر خلال فترة التسعينات (العشرية السوداء)؛ الوضع الأمني و السياسي بالعراق، كلها شكلت و مازالت تشكل عقبة حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي بسبب هذا العامل هذا إن استثنينا قطاع المحروقات.

---

[1]- يعقوب علي حنفي،علم الدين عبد الله بانغا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسه على الوضع الاقتصادي**، مؤتمر الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 301.

[2]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 383.

[3]- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص35.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: حجم السوق و احتمالات نموه

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري و الذي يحدده حجم السوق و احتمالات نموه، فوجود المشروع الاستثماري في سوق ذات استهلاك كبير للمنتج يوفر العديد من التكاليف الإضافية التي يتحملها المستثمر الأجنبي، و من ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة و منه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة [1]، و من المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق متوسط دخل الفرد، فنمو الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديد، و بالتالي فالمستثمر الأجنبي أمامه فرصة استثمارية لتغطية لطلب المتزايد في البلد المضيف عل هذا المنتج[2].

ثالثا: سياسة اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية تتميز بالاستقرار، وغير متضاربة في الأهداف و تتكيف مع التغيرات و التحولات الداخلية...الخ، كانت في مجموعها عوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي.

فمن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة، و من ناحية أخرى أن تكون السياسة النقدية توسعية و متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، و سياسة تجارية تحررية[3].

رابعا: الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار

إن توفر الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل المهمة في اجتذابه و عليه فيجب أن يتوفر هذا الإطار على: [4]

1. وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات و الشفافية؛

2. ضمان الحماية الكاملة للمستثمر من مخاطر المصادرة و التأميم و تكفل له حرية تحويل الأرباح؛

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 37.

(2)- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص70.

(3)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص220،221.

(4)- حسن بن رافد الهجهوج، **اتجاهات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**،مؤتمر الاستثمار و التمويل، الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 317 ..

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

3.وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين و التعاقدات و حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى ما سبق توجد العديد من المحددات الأخرى و التي تعد بدورها مهمة في اجتذاب المستثمر الأجنبي و منها:

4.بنية تحتية مناسبة؛

5.مدى اهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية و التطور التكنولوجي؛

6.مدى توفر المادة الأولية؛

7.مدى توفر اليد العاملة المؤهلة.

المطلب الخامس: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار عديدة على الدولة المضيفة، منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي، لذى سنحاول إبراز أهم مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا على اقتصاد الدولة المضيفة منها:[1]

1.يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يوفر فرص عمل أكبر،و هو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية إليه نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض اليد العاملة غير المحدودة و غير المؤهلة في الغالب؛

2.يمكن للاستثمار الأجنبي أن يطور مجالات ذات إنتاجية أكبر نظرا لان معظم المجالات الإنتاجية في الدول النامية تعمل بأساليب تقليدية؛

3.الإسهام في تحقيق قيمة مضافة اكبر، من خلال استخدام الموارد المحلية، بفضل وجود قدر واسع من الموارد و الطاقات الإنتاجية غير المستغلة؛

[1]- مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – حالة الجزائر -، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العد 44، 2008، ص 114 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4.نتيجة لما سبق يمكن أن تحقق إنتاج أكثر و دخول أعلى، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مستوى معيشي أفضل و درجة رفاهية أعلى؛

5.توسيع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال إعادة استثمار جزء من أرباحها داخل الدولة المضيفة؛

6.المساعدة في إكساب العاملين للمهارات و القدرات التنظيمية الحديثة، وهي الحالة التي تعاني من نقصها الدول النامية؛

7.يمكن أن تساهم في توفير عملات أجنبية للدولة المضيفة، من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية لأغراض التصدير أو التي تقام لهدف إحلال الواردات، فهي تخفض بذلك الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لتسديد فاتورة الواردات.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يترك بعض الآثار السلبية في الدول المضيفة و من جملة هذه الآثار نجد[1]:

1.حصول هذه المشروعات على أرباح ضخمة يتم تحويل معظمها إلى الخارج، وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد و نموه و تطوره؛

2.في حالات ليست بالقليلة تقوم هذه المشروعات بتضخيم مصاريفها عن طريق المشتريات السلعية أو الخدمية من شركات هي تابعة لها في الأصل، و بذلك تقلص الوعاء الضريبي؛

3.يعاب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي يمكن أن تقلص من حدة البطالة في الدولة المضيفة، و ذلك إما لأنها تستخدم أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، أو لأنها تطلب نتيجة لذلك يد عاملة مؤهلة و ذات نوعية عالية و هو الأمر الذي لا يتوفر في اغلب القوة العاملة في الدولة المضيفة؛

4.منافسة هذه المشروعات الشركات المحلية و التي قد تؤدي هذه المنافسة الشديدة و غير المتكافئة إلى إزاحة المنتج المحلي من السوق.

[1] - نفس المرجع السابق. ص 116 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: مدخل إلى التنمية

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا للكثير من السياسات و الخطط و الأعمال على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المفهوم المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني و التعميمات، و إن كان يقتصر في الغالب على الجانب الاقتصادي، و فيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم الجوانب التي تدخل في تحديد مفهوم التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أولا– تعريف التنمية

التنمية لغة معناها النماء أي ازدياد الشيء التدريجي، فيقال نما المال و نما الزرع نموا أي تراكم و كثر، أما اصطلاحا فالتنمية عادة تستخدم بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها.

كما تعرف التنمية بأنها "تلك العملية متعددة الأبعاد و التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني و استئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"[1].

بهذا المفهوم تعني التنمية الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، أو هي الانتقال من حالة تخلف و حرمان و تقييد إلى حالة من الكفاية و التحسن.

كما تعرف أيضا "هي إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر،بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتجددة لأفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة و حسن توزيع ذلك الاستغلال"[2].

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر،ص 109.
[2]- حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي، الكويت، 1999، ص 25.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية في حقيقتها عملية حضارية متكاملة الأبعاد، لكونها تشمل مختلف الجوانب في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته، و هي أيضا تطوير لكفاءة الإنسان و إطلاق لقدراته كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و حسن تسخيرها.

ثانيا– مكونات التنمية:

إن معنى التنمية ينطوي على مكونات أساسية، هذه الأخيرة يمكن اعتبارها جوهر ما يربو إلى تحقيقه الجميع أفرادا كانوا أو جماعات، و يكمن حصرها في ثلاثة عناصر أساسية تأخذ معناها من الحياة الطيبة و هي كالآتي [1]:

1.إشباع الحاجات الضرورية للأفراد:

إن للفرد احتياجاته الضرورية و التي بدونها تصعب الحياة كالأكل، السكن، اللباس و العلاج...الخ ، و عليه فبدءا من إشباع الحد الأدنى للاحتياجات الضرورية يمكن القول أننا قد وصلنا إلى شرط ضروري لعملية التنمية لكن هذا الحد يبقى غير كافي؛

2.تحقيق الذات و تأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع:

أي أن يشعر الفرد أنه إنسان و أنه ليس مجرد أداة لخدمة الآخرين، أو انه مجرد آلة تديره و تحركه قوى اكبر منه، أي أن يشعر بان له كيان يحترم، كرامة تؤخذ بعين الاعتبار و شرف تحرص القيم السائدة على حمايته؛

3. إتاحة الحرية و القدرة على الاختيار:

و نعني هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادي، أي التحرر من استعباد الظروف المادية و الحاجة و العوز، فبالمال يمتلك الغني قدرا كبيرا من السيطرة على الظروف المحيطة به، و يتيح له حرية كبيرة في إشباع حاجاته، في حين لا يملك حرية الاختيار الفرد الفقير، و هنا يتجسد مفهوم الاختيار و الحرية الاقتصادية.

[1]- اماريتا صن، "التنمية حرية"، ترجمة شوقي جلال، **مجلة عالم المعرفة**،الكويت، العدد 330، ماي 2004، ص-ص 9-10-11 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا: أنواع التنمية

إن التنمية في حقيقة الأمر تهتم بجميع متطلبات الإنسان، التي تعمل على إشباع حاجاته الأساسية و التي يمكن سردها فيما يلي [1]:

1. التنمية الاقتصادية:

تهدف إلى تحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مطردة في الدخل الوطني و منه في نصيب الفرد من السلع و الخدمات و هدا بصورة مستمرة و ليست ظرفية؛

2. التنمية الاجتماعية:

هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات اللازمة لنمو المجتمع، و تجعل الفرد فيه يحس و كأنه في أسرة واحدة؛

3. التنمية السياسية و الإدارية:

هي التي توجه الفرد إلى كيفية إدارة شؤون الناس ، و التي تبتدع نظما لإدارة الدولة و الإشراف على مرافقها، و إرساء قواعد لمحاسبة المسؤولين؛

4. التنمية البيئية (المستدامة)

هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة بمعنى استغلال الموارد المتاحة بصورة عقلانية دون إهدارها و تلويث البيئة و استنزاف الموارد.

المطلب الثاني: الفرق بين النمو و التنمية

قبل التطرق إلى افرق بين النمو و التنمية، ينبغي أولا تعريف النمو الاقتصادي حيث يعرف هذا الأخير بأنه زيادة في الدخول، و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني .

[1]- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر، بدون سنة نشر، ص- ص 30،31.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كما يعرف أيضا بأنه مجرد الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي، و بالتالي زيادة الدخل الفردي.[1]

يفهم من التعريفين السابقين أن النمو الاقتصادي هو معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة)، و منه معدل التغير في الدخل الفردي.

من خلال ما سبق ذكره حول التنمية، بالإضافة إلى تعريف النمو الاقتصادي يمكنا استنتاج ابرز نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية:*

- النمو الاقتصادي يعبر عن تغير كمي، أي يمكن قياس معدا التغير في الدخل الوطني، و هذا التغير يمكن أن يكون سالب؛ في حين أن التنمية هي تغير كيفي، أي الانتقال من حالة إلى حالة أفضل؛
- النمو الاقتصادي يتعلق أساسا بالجانب الاقتصادي، في حين أن التنمية تمس جميع الجوانب؛
- التنمية عملية شاملة و النمو جزء منها و هو شرط ضروري و غير كافي لتحقيقها؛
- يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة أو تخلفها، في حين لا يمكن الجزم أو الحكم بهذا اعتمادا على معدل النمو الاقتصادي.

باختصار النمو يعد عملية تلقائية، تحدث دون تدخل الأفراد وفي جميع المجتمعات على مختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية. أما التنمية فهي عملية مقصودة تحدث من خلال تدخل الإنسان من اجل تحقيق أهداف معينة وفي بعض المجتمعات التي تسعى إلى إحداث تغيير ارتقائي نحو الأفضل وبناء عليه فإن التنمية تشمل النمو الاقتصادي وما يحدث في جميع جوانب الحياة على مختلف صورها وأشكالها، لتحدث فيها تغييرات عميقة وجذرية شاملة ، أي أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو .

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية

كما سبق و أشرنا فالتنمية هي عملية أو حالة تمس جميع الجوانب، و بالتالي فقد قام المختصون بتقسيم هذه الجوانب إلى ثلاث كتل رئيسية و اعتبروا كل جزء من هذه الكتل مؤشرا للتنمية و هي كالآتي:

---

[1]- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاديات التنمية، دار هومة للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص52

*- النمو = Croissance، التنمية = Développement.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أولا: المؤشرات الاقتصادية

1. نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي: هو قسمة مجموع الدخل الوطني على عدد السكان، و رغم أهميته فهو غير صادق في الحكم على تخلف أو تقدم الدولة؛

2. معدل البطالة: أي عدد الأشخاص الذين لا يعملون و المتاحين حاليا و فعلا للعمل؛

3. توزيع العمالة حسب القطاعات: أي القوى العاملة و نسبتها في الزراعة، الصناعة، و الخدمات لذى فيمكن تصنيف الدول بين دول نامية و متقدمة حسب نسبة العاملين في قطاع الخدمات من مجموع اليد العاملة؛

4. الواردات من السلع و الخدمات: هي قيمة جميع السلع و الخدمات المستوردة كنسبة من الناتج الوطني، بالإضافة إلى الصادرات من السلع و الخدمات؛

5. خدمة الدين: أي نسب ة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الإجمالي.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية [1]

1.العمر المتوقع عند الولادة: أي عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها الطفل حديث الولادة؛

2. معدل الأمية: أي نسبة الذين لا يستطيعون القراءة و الكتابة من مجموع السكان؛

3. الإنفاق على التعليم: هو نسبة إنفاق الدولة على التعليم الابتدائي، المتوسط و الثانوي من مجموع موازنتها العامة؛

4. نسبة التغطية الصحية: أي عدد الأطباء المتوفرين للسكان إذ كلما زاد عدد الأطباء إلى عدد السكان كلما دل ذلك على تقدم الدولة و العكس صحيح؛

5. الإنفاق العام على الصحة: أي نسبة الإنفاق على إنشاء المستشفيات و دور الرعاية الصحية من مجموع الإنفاق العام للدولة؛

6. معدل وفيات الأطفال: هو احتمال الوفاة في فترة محصورة بين الولادة و إتمام خمس سنوات بين كل 1000 حالة ولادة؛[1]

[1]- إبراهيم حسن العسل، مرجع سابق، ص ص 42،43.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

7. عدد الأطفال الذين يعملون: و هي نسبة الأطفال الذين يعملون و هم دون السن القانونية للعمل من مجموع القوى العاملة؛

ثالثا: المؤشرات الإدارية و السياسية

1. الإنفاق العسكري: أي مجموع نفقات وزارة الدفاع و غيرها من الوزارات التي تهتم بتدريب و تأهيل الأفراد العسكريين، لكن يبقى هذا المؤشر غير صادق إذ نجد في العديد من الدول النامية ما إن ميزانية الإنفاق العسكري اكبر بأضعاف المرات ما ينفق على التعليم أو الصحة؛[2]

2. حرية الصحافة؛

3. قرب الإدارة من المواطن؛

4. مدى الصرامة في محاسبة المسؤولين؛

5. درجة الشفافية و مستوى انتشار الفساد.

[1]- محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشراتها"، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 82، ديسمبر 2009، ص ص 3،5.
[2]- نفسه، ص 6.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: أساسيات في التنمية الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية، ولعل ما جعلنا نركز على الجانب الاقتصادي للتنمية هو أهمية هذا الشكل من التنمية، حيث لا نكاد نجد أحدا ينكر أهميته في تحقيق التطور و التقدم في جميع الجوانب الأخرى.

فلقضية التنمية الاقتصادية أهمية بالغة على مستوى جميع الدول المتقدمة أو النامية، فالأولى تسعى من خلال التنمية الاقتصادية إلى الوصول إلى مستوى عال في المعيشة و درجة كبيرة في الرفاهة لإفرادها، أما الثانية فتسعى من خلالها إلى زيادة معدلات النمو في الدخل الوطني و التقليل من مستوى البطالة و الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية و أهدافها

كما يقال تعرف الأشياء بأضدادها، لهذا و قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية سنحاول تقديم ولو نظرة مبسطة للتخلف الاقتصادي وذلك لتعدد مفاهيم التخلف الاقتصادي، فلا يكاد يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالمفاهيم تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها و منها[1]:

1. التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية؛
2. قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد الوطني بالمقارنة بالدول المتقدمة؛
3. قد يعني التخلف الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة؛
4. هو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، و لكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقا للحكم على التخلف، فبعض الدول المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل الوطني.[2]

[1]- بدون كاتب، مصطلحات اقتصادية، مجلة نبج الجزائر التربوية، متوفرة على الموقع http://www.2algeria.com تصفح يوم 2010/02/07 على الساعة 21:34

[2]- سيمون كورنت، التخلف الاقتصادي، متوفر على الموقع http://www.marefa.org/index.php تصفح يوم 2010/02/07 على الساعة 21:10

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بصفة عامة يمكن القول إن التخلف الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الدولة على تحقيق التطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والتقدم الثقافي، نتيجة عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانات و الموارد المتاحة و المتوفرة بسبب معوقات عدة.

بعد أن تطرقنا إلى تعريف التخلف الاقتصادي، نمر إلى تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى تعريف التنمية الاقتصادية و أهدافها.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تتضمن تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، و ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، لذى فالعنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية هو إن يكون للإنسان النصيب الأكبر في الإسهام في هذه التنمية.[1]

التنمية الاقتصادية هي تغيير بنيوي، من شانه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، و دفعة قوية يتحرك بها الاقتصاد للتغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يمتاز بها الاقتصاد المتخلف، و إستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغير البنيوي الذي تتطلبه التنمية.[2]

هي عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة، من اجل توفير نوعية حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.[3]

من خلال ما سبق قد يبدو للوهلة الأولى أن النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية لهما نفس المعنى و المضمون، لكن العكس هو الصحيح، فالنمو الاقتصادي صحيح يعني الزيادة في الدخل الوطني، لكن هذه

---

(1) - مالكولم جبلز، مايكل رومر، و آخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995، ص 31،32.

(2)- محمد مروان سليمان، محمد ظافر محبكن احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، 1998، ص 395.

(3)- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 472، 473.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الزيادة قد تكون تلقائية، أما التنمية الاقتصادية فتعني التغير في الدخل الوطني لكن بفعل أو إجراء إرادي أو من خلال سياسة معينة.

إذا فالتنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، و هذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات زيادة تفوق معدل زيادة السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي، و بما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تؤثر في متغيرات معينة،و أنها ينبغي أن تمتد لفترة طويلة من الزمن، أي أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة اقتصادية واحدة.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

إن هدف التنمية الاقتصادية لبلد ما تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد كما تعتبر نوع من السياسة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا إلى تحقيق أهداف رئيسية يمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:[1]

1. تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي: و تعبر هذه الأهداف إلى مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، و قد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، و هذا ما استهدفته دول العالم الثالث و منها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال؛
2. زيادة الرفاهية الاقتصادية: و غالبا ما يتضمن هذا الهدف أهداف جزئية منها:

- استثمار الموارد الطبيعية و استغلالها؛
- تنويع مصادر الدخل و العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول؛
- تعزيز و زيادة فعالية القطاع الخاص و من بينها الشروع في انتهاج سياسة الخوصصة؛
- دعم و تشجيع المشاريع الصناعية؛
- زيادة و تنويع الصادرات؛
- تحسين مستويات المناطق الريفية أو المناطق الأقل تقدما.

[1] - وداد احمد كيكسو، العولمة و التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 108،109.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

3. محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي و خاصة الغذاء؛

4. الانفتاح على العالم الخارجي.

الطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

لقد سبق و ذكرنا بان عنصر رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك فان هذه العملية يتم تمويلها من الموارد المتاحة محليا، هذه الأخيرة و على الرغم من شحها خاصة في الدول النامية تبقى تمثل أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وهي تمثل ما يلي:

أولا– الادخار الحكومي:

يعرف الادخار الحكومي على انه الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، حيث يعتبر الادخار الحكومي من بين الادخار الإجبارية و التي لا يقبل عليها الأفراد و المؤسسات طواعي ة، بل يأتي هذا النوع من الاقتطاعات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من مختلف الدخول [1]، إذ يعتبر هذا المصدر من المصادر التي تلقى اهتماما خاصا في الدول النامية، لان مساهمته لها دور كبير في دعم عملية التنمية الاقتصادية، كما يمكن مختلف الدول من أداء مهامها فيما يتعلق بأداء الشؤون الاقتصادية؛

ثانيا– الادخار العائلي:

يعتبر الادخار العائلي ذلك الجزء من الدخل المتاح و الذي لم يتم استهلاكه و بالتالي هو الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق الاستهلاكي للإفراد و العائلات، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من المدخرات المهمة التي يجب على الدول و خاصة النامية الاهتمام بها و إيجاد السبل الكفيلة بتجميعها، و ذلك للدور المهم الذي تلعبه في تحقيق التنمية؛[2]

[1]- عمر محي الدين، التنمية و التخلف، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر، 1975، ص 45.
[2]- حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية ، مصر، بدون سنة نشر، ص 118.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا– فائض المشاريع:

يقصد بفائض المشاريع تلك الأرباح التي تحققها الشركات المحتجزة لديها، بمعنى ذلك الجزء من الأرباح غير الموزع على المساهمين، إذ تتميز الاقتصاديات الحالية بالاتجاه المتزايد نحو التوسع في حجم المشاريع في كل المجالات، سواء كان ذلك بزيادة توسيع الاستثمارات القائمة أو بإنشاء مشاريع جديدة، بحيث تكون هذه المشاريع هي الإطار الحقيقي للتنمية الاقتصادية في أي بلد؛[1]

رابعا– التمويل التضخمي:

أو ما يسمى بالتمويل عن طريق عجز الموازنة العامة، أي الزيادة في الإنفاق العام مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الزيادة إما من البنك المركزي أو من الجمهور، أي الزيادة في عرض النقود، و يعتبر التمويل التضخمي من بين احد أسهل الوسائل التي تلجا إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها؛[2]

خامسا– حصيلة التجارة الخارجية:

تعتبر حصيلة التجارة الخارجية من المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، و هناك من يصنفها ضمن المصادر الخارجية لكون هذه الحصيلة تقيم بالعملة الصعبة، لكن في الواقع هذا المصدر لا يمكن اعتباره خارجي لان سبب تحقيق حصيلة التجارة هو مجمل النشاطات الداخلية ففائض حصيلة التجارة الخارجية ما هو إلا زيادة الصادرات عن الواردات، أي زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك.

من خلال تطرقنا إلى هذه المصادر لا ينبغي أن يفهم أن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية تقتصر على ما سبق فقط بل توجد مصادر مثل:[3]

[1]- عمر محي الدين، مرجع سابق، ص 68.
[2]- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 45
[3]- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن، 2001، ص 40.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1.التمويل المصرفي: لقد قدم النظام المصرفي العديد من الخدمات التي أصبحت من أهم دعائم التنمية الاقتصادية و مرتكزا أساسيا لها، و كلما اتسعت حدود التنمية الاقتصادية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا؛

2.الأسواق المالية: تؤدي الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي بفعل ما تقدمه من خدمات أصبحت من اكبر الدعائم التي تعزز نمو هذه الاقتصاديات و تطورها، و أن الأداء الجيد لهذه الأسواق يعني قدرتها على تعبئة المدخرات و توجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية التي تخدم أغراض النمو و حسن أداء الاقتصاد.

إن عملية تمويل التنمية الاقتصادية تتطلب تسخير كل الجهود لبلوغ الأهداف المسطرة و المراد تحقيقها، إلا أن الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويلها لا يفي بالغرض خاصة في الدول النامية و التي تمتاز اقتصادياتها بضعف و شح المصادر الداخلية مما يدفعها للجوء إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية بها و هذا ما سوف نحاول التطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

في الغالب يأخذ التمويل الخارجي أو المصادر الخارجية الأشكال التالية:

أولا– المنح و المعونات:

تمتد جذور المنح و المعونات إلى ما عرف بمشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و التي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه مبالغ ضخمة كمساعدة لإعادة بناء أوروبا، تعد هذه المنح من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدول النامية خاصة منخفضة الدخل منها، و ذلك لكونها لا تدخل في نطاق القروض الخارجية و بالتالي فهي لا تشكل عبئا على الدول النامية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فمثلا قدرت المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنح والمساعدات المقدمة من الدول العربية إلى الدول منخفضة الدخل خلال الفترة 1970- 2006 بنحو 128.3 مليار دولار.[1]

لكن و كما هو معروف فإن معظم هذه المنح و المعونات تقدم لاعتبارات سياسية بحتة و ليست مرتبطة بمستوى الحاجة إليها، كما أن هذه المنح و المعونات المالية تتسبب في فساد الأنظمة السياسية في الدول النامية و ذلك وفقا لأحدث تقرير عن الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية التابعة للأمم المتحدة؛

ثانيا– القروض الأجنبية:

يقصد بها تلك القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حكومات أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج، إذ تلجا الدول إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها لرأس المال و لعدم كفاية الوسائل التمويلية المحلية أو لحاجتها للعملات الأجنبية لتمويل استثمارات محلية بسلع رأس مالية.

بالإضافة إلى لجوء الدول للقروض الأجنبية لتمويل التنمية، توجد دوافع أخرى كارتفاع النفقات العسكرية بسبب تزايد المشاكل الداخلية و النزاعات المستمرة بين مختلف الدول النامية...الخ.

لكن يبقى المشكل المطروح في هذا المصدر انه إذا كانت معدلات الفائدة معتدلة و لا تتعرض إلى تقلبات حادة، ووجهت تلك القروض إلى مجالات إنتاجية مرتفعة فان الدولة المدينة قادرة على مقابلة أعباء و أصل الدين، لكن إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة و متقلبة و وجهت هذه القروض إلى الاستهلاك أو استخدمت في أغراض سياسية و عسكرية هنا يصبح هذا المصدر يشكل عبئا على الدولة المدينة، أي من شانه في النهاية أن يبطئ معدل النمو الاقتصادي و يدخل الدولة في أزمة مديونية.[2]

[1]- بدون اسم ناشر، منح الدول العربية، مجلة نبع الجزائر التربوية، متوفرة على الموقع http://www.2algeria.com تصفح يوم 2010/02/07 على الساعة 21:34

[2] - سيمون كورنت، مرجع سابق.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري احمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 239.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا– الاستثمار الأجنبي:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أحد الاهتمامات الحالية إذ يعد مصدرا أجنبيا مهما لتمويل التنمية الاقتصادية ومرغوبا فيه إذا ما قورن مع الشكل السابق ، حيث تشير الدراسات الإحصائية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر أنه شهد نموا متسارعا في الفترة الأخيرة حيث تقدر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في العالم سنة 2008 بـــ 15 551 مليار دولار . والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي هو الذي يتصدر العالم في استقطابه لحوالي 5115 مليار دولار سنة 2008، ومن الدول العربية الناجحة في استقطاب الاستثمار الأجنبي نجد : السعودية، مصر، المغرب، تونس.

و الجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول الأقاليم خلال الفترة 2008/2004 القيمة مليار دولار

الجدول رقم(02):تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بعض الدول 2008/2004 مليار دولار

الدول /السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الولايات المتحدة	602	574	733	847	931
الصين	1545	1244	1402	1190	1483
الاتحاد الأوربي	3 405	3 935	4 708	4 625	5 115
كندا	223	207	179	162	213
هايتي	-	1	2	-	1
البرغواي	2	-	-	2	4
اليمن	4	3	3	1	2
جيبوتي	-	1	2	1	3
مالي	-	3	3	-	2
سيراليون	1	2	2	-	1

Source: UNCTAD. World Investment Report 2009. P 323.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

– من خلال الجدول السابق يتضح جليا أن الدول المتقدمة تستحوذ على نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و في الحقيقة هذه الأرقام تعبر على قيمة المشاريع الاستثمارية بين هذه الدول المتقدمة، أي أن طبيعة هذه الاستثمارا ت هي استثمارات كثيفة رأس المال و بالتالي فهي تتطلب طاقة استيعا ب كبيرة للاقتصاد المضيف لها بالإضافة إلى اليد العاملة عالية التأهيل ؛

– على الرغم من تصنيف الصين ضمن الدول النامية إلا أنها تستقطب اكبر نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول النامية، و هي تحافظ على هذا الترتيب منذ أزيد من 15 سنة[1]، حيث يتوقع الخبراء بان الصين ستواصل لان تكون مغناطيسا لجذب الاستثمارات الأجنبية، و ذلك لسياسة الانفتاح بالإضافة إلى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الصيني؛

– إن حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة جدا، حتى الدول العربية منها إذا ما قورنت بما تستقطبه الدول المتقدمة و ذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- استقطاب الدول النامية لمشاريع استثمارية كثيفة اليد العاملة البسيطة؛
- ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات الدول النامية؛
- تخلف البنية التحتية لمعظم هذه الدول؛
- فساد البيئة السياسية و الذي من شانه أن يحول دون تدفق رؤوس الأموال؛
- ارتفاع المخاطر المتعلقة بالاستثمار.

[1]- تقرير إخباري، تحرير سعر صرف العملة الصينية ليس بالضرورة مفيدا للولايات المتحدة ، صحيفة الشعب اليومية اون لاين، متوفرة على الموقع http://arabic.people.com.cn/31659/6875985.html تصفح يوم 2010/03/15 على الساعة 19:36

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الرابع: معوقات التنمية في الدول النامية

من خلال تطرقنا في المطلبين السابقين إلى مصادر تمويل التنمية , يمكن اعتبار أن عدم كفاية المصادر المحلية وصعوبة الحصول على الموارد الأجنبية أحد معوقي التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى هذا توجد العديد من الأسباب التي تعيق هذه العملية والتي سنحاول ذكر أهم العوامل التي من شانها إعاقة عملية التنمية .

أولا :الحلقات المفرغة :

إن مضمون الحلقات المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، ب ل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن كل عقبة من العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى. من بين هذه الحلقات المفرغة ما يصطلح عليه بالحلقة المفرغة للفقر كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01) : الحلقة المفرغة للفقر

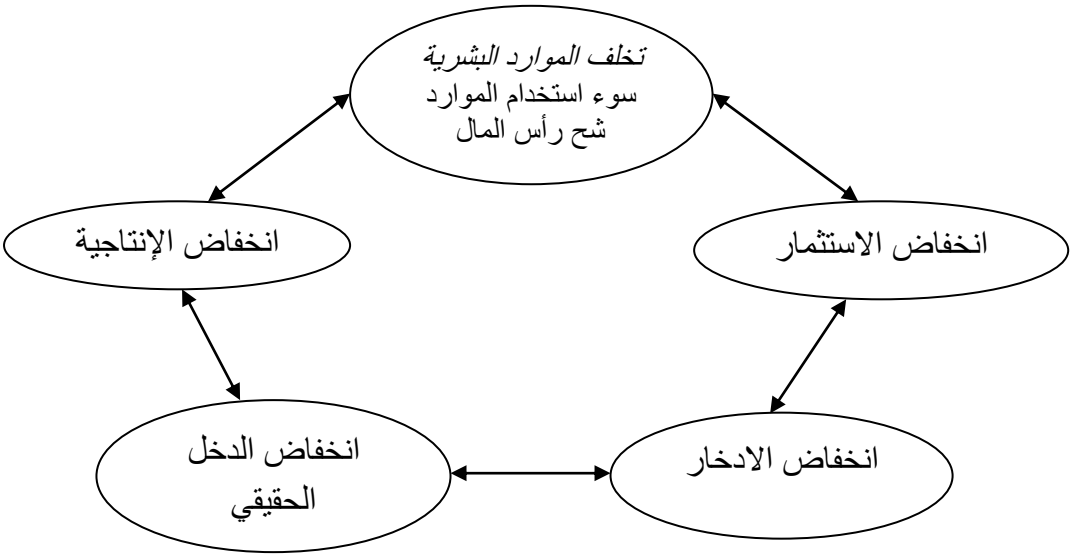

المصدر: فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي،عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006 ، ص 205 . بتصرف.

تشير هذه الحلقة إلى العقبات المتداخلة و التي تجعل العمل من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية دون المستوى المطلوب، هذه العقبات هي تخلف الموارد البشرية أي نقص التأهيل و سوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة و ندرة عنصر رأس المال، كل هذا من شانه إن يتسبب في نقص الإنتاجية و التي يترتب عنها انخفاض الدخل الحقيقي، و بالتالي انخفاض الادخار الذي يسبب انخفاض الاستثمار و الذي بدوره يعزز سمات التخلف و المتمثلة في نقص تأهيل الموارد البشرية و سوء استخدام الموارد الطبيعية و ضعف تراكم رأس المال.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كذلك من بين الحلقات المفرغة، الحلقة المفرغة للتعليم و هذا وفقا للشكل التالي

الشكل رقم(02): الحلقة المفرغة للتعليم

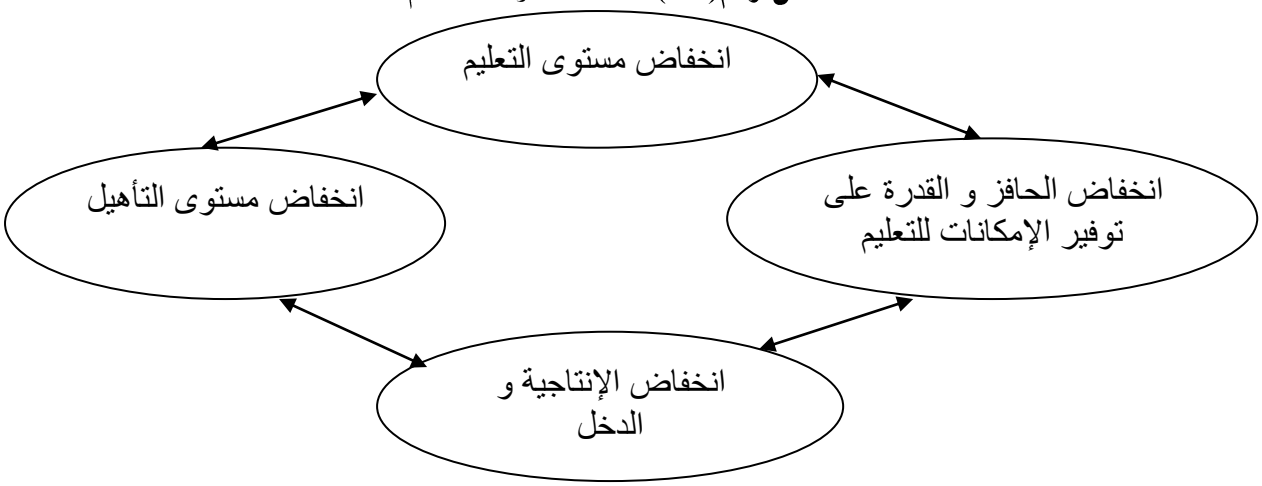

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على فليح حسين خلف،التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق . ص 210 بتصرف.

يعني هذا أن انخفاض المستوى التعليمي للأفراد يؤدي إلى تدني مستوى التأهيل لديهم أي أن تأهيل اليد العاملة تكون في مستوى منخفض،و هذا من شانه أن يتسبب في انخفاض الإنتاجية و الدخل الحقيقي و منه إلى انخفاض الإنفاق على التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الحافز على التعليم و ضعف القدرة على توفير الإمكانات للتعليم، و منه إلى نقطة لبداية أي انخفاض المستوي التعليمي و التأهيل لليد العاملة.

كذلك توجد الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال و يمكن النظر إليها من زاويتين:[1]

1.الطلب على رأس المال:

يتوقف الطلب على رأس المال على الحافز الاستثماري، و من المعروف أن هذا الأخير منخفض في الدول النامية بسبب ضعف القوة الشرائية للأفراد و هذا مرده إلى انخفاض مستويات الدخل الحقيقي، و سبب هذا هو انخفاض الإنتاجية و التي يعود انخفاضها إلى ضعف معدلات تراكم رأس المال، و هذا الأخير راجع ولو جزئيا إلى ضعف الحافز على الاستثمار.

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2.عرض رأس المال:

يتوقف عرض رأس المال على كل من القدرة و الرغبة في الادخار، فانخفاض الادخار هو نتيجة لانخفاض الدخول و التي تعكس انخفاض الإنتاجية الناجمة عن نقص رأس المال المستخدم في الإنتاج، وهذا راجع لضآلة معدل الادخار.

ثانيا– نقص الادخار:

كما سبق و اشرنا إلى أن الادخار العائلي يعد من بين أهم المصادر الرئيسية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، لكن في الدول النامية فان الدخل الوطني منخفض مما يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الفردي، و الذي يوجه جزء كبير منه إلى الاستهلاك،و الجزء القليل المتبقي سيوجه إلى الادخار، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مستويات الاستثمار، و الذي لا يقوم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمستوى المطلوب؛

ثالثا– حجم السكان:

إن هذا العامل وكما يصنفه الاقتصاديون ضمن العوامل الاجتماعية يعد سببا في إعاقة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ تعاني هذه الدول من ارتفاع حجم السكان قياسا بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة المستخدمة في مستوى منخفض من التكنولوجيا، و كذلك ارتفاع معدلات نمو السكان بنسبة اكبر من الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي؛[1]

رابعا– انخفاض مستوى و كفاءة اليد العاملة المحلية:

إن انخفاض مستوى التأهيل يساعد على استمرار حالة التخلف الاقتصادي، مما ينعكس بشكل انخفاض في درجة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و انخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة و تطوير وتحسين استغلال ما هو موجود من موارد؛[2]

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 221.
[2]- نفسه ، ص 225.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خامسا– عوائق تفرضها ظروف دولية:

و يمكن إيجاز أهم هذه الظروف في:

1. المنافسة القوية للشركات الأجنبية؛

2. الحواجز الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية؛

3. الشروط و العقبات التي تصاحب الحصول على القروض من الخارج؛

4. الاحتكار التكنولوجي لدى الدول المتقدمة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية

يمكن اعتبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التنمية الاقتصادية، أثرا غير مباشر إذ من شان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية و التي تندرج ضمن أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية كالتشغيل، زيادة الصادرات، الحصول على التكنولوجيا... الخ.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا

إن المقصود بنقل التكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط، بل تمتد لتشمل المهارات و القدرات التنظيمية و الإدارية و التسويقية، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر التكنولوجيا مالا غير قابل للنفاذ و لا يفقد قيمته إلا بظهور معارف أخرى جديدة، فعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا، منح التراخيص، عقود المساعدة الفنية [1].

كما تشير العديد من الدراسات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من بين أهم و أحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية ، وسوق التكنولوجيا أو التقنية الحديثة و كما هو معروف، سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرا ت فنية خاصة غير متاحة للآخرين ولا توجد إلا لديه ا، وعندما تقدم هذه الشركة الأجنبية إلى بلد، فإنها تقوم بتطبيق تقنيتها الإنتاجية من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من داخل الدولة المضيفة ، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي[2]

---

[1]- زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية" **مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا**، ، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد الأول، 2004، ص 136.

[2]- فارس فائق ظاهر، التبعية الاقتصادية، شبكة أمين الإعلامية، متوفرة على الموقع http://blog.amin.org/faresdahaher تصفح يوم 2010/03/10 على الساعة 13:34 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قد يكون تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية أفقيا أو عموديا، فالأول يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة و من ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما النوع الثاني(العمودي) فانه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات و الخدمات اللازمة.

تعتبر هذه العملية عنصرا هاما في تحديد نجاح أو فشل خطط التنمية الاقتصادية إذ تلعب دورا بارزا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تضعها الدول النامية في وقتنا الحاضر، و قد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أهمية العلاقة بين التكنولوجيا و التنمية الاقتصادية بقولها إن عملية تبادل و نقل المعلومات التكنولوجية تمثل واحدة من أهم الوسائل لتعجيل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية، [1] و تشير الدراسات الحديثة إلى أن نسبة مساهمة عنصر التكنولوجيا في بعض المنتجات تصل إلى 75 % من مجموع مساهمة كل العناصر الداخلة في عملية الإنتاج، فضلا على أن التكنولوجيا هي إحدى الركائز الثلاثة التي يستند إليها التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان النامية ألا و هي: التجارة، التمويل، التكنولوجيا.[2]

لكن بالرغم من الحجم الكبير الذي تعرفه الدول النامية من تدفقات للاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلا أن معظم الدول النامية ما تزال تعاني من ضعف قدراتها التكنولوجية الذي يرجع بالأساس إلى ضعف الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير و عدم الاهتمام بالعلماء، و هو ما يفسر اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية و الدول المتقدمة، و الجدول التالي يوضح حجم التفاوت في مجال البحوث و التطوير، ففي الولايات المتحدة يوجد من بين كل مليون شخص 3732 عالم و مهندس في مجال البحث و التطوير، في حين لا يوجد سوى 15 عالم في مجال البحوث و التطوير من بين كل مليون شخص في نيجيريا، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]- زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2008/2007، ص 76

[2] - نفسه، ص 79 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول رقم (03) عدد العلماء و المهندسين في مجال البحوث و التطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة و النامية خلال الفترة 1990- 1998

الدول المتقدمة	العدد لكل مليون شخص	الدول النامية	العدد لكل مليون شخص
الولايات المتحدة	3732	الأرجنتين	671
اليابان	6309	البرازيل	168
فرنسا	2584	الأردن	106
النرويج	3678	تونس	388
ايطاليا	1325	نيجيريا	15

المصدر: مفتاح صالح، بن سمينة دلال، مرجع سابق ، ص 114.

يتضح جليا من الجدول حجم التفاوت في المجال التكنولوجي بين الدول النامية و الدول المتقدمة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أهمية البحث والتطوير ودوره الحاسم في نمو الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 25 إلى 45% في الدول المتقدمة، كما أن متوسط حجم الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج الإجمالي بلغ 3% سنة 2007 في الدول المتقدمة[1]، و أن الولايات المتحدة لوحدها تنفق سنويا ما يزيد عن 150 مليار دولار[2] على أنشطة البحث و التطوير.

في حين بلغ متوسط حجم الإنفاق على أنشطة البحث و التطوير في الدول النامية ما نسبته اقل من 1% من الناتج الإجمالي مع وجود بعض الاستثناءات كالصين مثلا 1.5% من الناتج الإجمالي[3]

فمثلا بلغ إجمالي إنفاق الدول العربية على البحث و التطوير 750 مليون دولار سنة 2000 في حين بلغ الإنفاق العالمي أكثر من 500 مليار دولار و هو ما يشكل 0.14% من الناتج الإجمالي للدول العربية.

على العموم فإن دراسة قامت بها اليونسكو تشير إلى أنه إذا كانت نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير أقل من 1% من الناتج الإجمالي ، فإن التأثير المرجو من تلك البحوث سوف يكون محدوداً جداً،

[1] – جاسم حسين،الإنفاق العالمي على البحث وتطوير، مجلة الرؤية الاقتصادية ، متوفرة على الموقع http ; //www.alrroya.com تصفح يوم 2010/03/22 على الساعة 23:56 .

[2] - أحمد عبد الله مصطفى، قراءة في تقرير التنمية البشرية ،متوفر على الموقع http://www.alyaseer.net/vb/archive تصفح يوم 2010/03/22 على الساعة 22:30 .

[3] - تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم عام 2010 ، متوفر على الموقع www.unesco.com تصفح يوم 2011/03/22 على الساعة 21:20

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أما إذا كان الإنفاق على البحث والتطوير يتراوح بين 1% إلى 1.5% فهو يقع في مستوى الحد الأدنى، وإذا كان ذلك الإنفاق يتراوح بين 1.5 إلى 2% فإنه يقع ضمن المستوى المقبول، وأما إذا زاد الإنفاق على البحث والتطوير عن 2% من الناتج الإجمالي لأية دولة فإن البحث العلمي يكون في مستوى مناسب و مردوده جيداً على تطوير قطاعات الإنتاج وتزويدها بتقنيات جديدة.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي و العمالة

لقد سعت الدول و في مقدمتها الدول النامية إلى فتح المجال أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الداخل، و ذلك اعتقادا منها على مقدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استيعاب نسبة من العمالة المحلية بهدف التخفيف من وطئ نسبة البطالة المرتفعة التي تعاني منها الدول النامية.

إلا أن بعض الدراسات جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان، و ذلك عند تناولها البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك المشروعات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة و غير المباشرة التي تتيحها هذه الاستثمارات المباشرة داخل الدولة المضيفة [1]، ومما لاشك فيه أن آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة ترتبط إلى حد ما مع أشكاله المجسدة، فآثاره في حالة الشكل "إنشاء فرع جديد " تختلف عن تلك التي تبرز ميدانيا في حالة "اقتناء مؤسسة موجودة " ، كما أن الاستثمارات الأجنبية تساعد في توفير مناصب العمل و ذلك من خلال ما تخلفه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من روابط خلفية و أمامية مع الشركات المحلية من خلال قيام هذه الأخيرة بتقديم خدمات أو مواد خام للشركات الأجنبية، وتنشيط صناعة المقاولات و غيرها، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة [2]. كما أن البعض يرى أن قيام هذه المشاريع بدفع الضرائب على الأرباح المحققة داخل الدولة المضيفة يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مما يتيح لها التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية و من ثم خلق فرص جديدة للعمل.

[1]- زيدان محمد، مرجع سابق، ص 138.
[2]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، كلية التجارة، الإسكندرية، 1993، ص 424.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لكن من ناحية أخرى يشكك البعض في قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استيعاب اليد العاملة في الدولة المضيفة و ذلك لعدة أسباب أهمها اعتماد هذه المشاريع عل أساليب تقنية كثيفة رأس المال، بالإضافة إلى اجتذابها لليد العاملة عالية التأهيل و هو الأمر الذي تعاني منه الدول النامية بالخصوص، مما يعني توظيفها نسبة محدودة من اليد العاملة المحلية، بالإضافة إلى ما سبق و نتيجة للأجور المرتفعة و المكافآت التي تقدمها هذه المشاريع مقارنة بما تقدمه نظيرتها المحلية فإنها تقوم باستقطاب اليد العاملة المؤهلة و الكوادر الإدارية المتميزة لدى الشركات المحلية، مما يدفع بهذه الأخيرة إلى خسارة مواردها البشرية و من ثم تقلص حصتها من السوق المحلية و انخفاض أرباحها مما يدفعها إلى تسريح العمال، انطلاقا من هذا الافتراض فان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة البطالة بدلا من التقليل منها والجدول التالي يبين حجم اليد العاملة لدى الشركات متعددة الجنسية خارج الدولة الأم

الجدول(04): حجم اليد العاملة لدى الشركات متعددة الجنسية خارج الدولة الأم سنة 2008

اسم الشركة	البلد الأم	الحجم الإجمالي لليد العاملة	حجم اليد العاملة خارج الدولة الأم
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة	327000	168112
وال مارت ستورز	الولايات المتحدة	2055000	635000
جنرال موتورز	الولايات المتحدة	266000	158975
فودافون	بريطانيا	72375	62008
توتال	فرنسا	96442	59146
ارسيلوميتال	لوكسومبرغ	311000	244872
نستلي	سويسرا	276000	267246
نيسان	اليابان	180535	92122
كاريفور	فرنسا	490042	339135

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات *UNCTAD*

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من الجدول أعلاه يتضح الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل اليد العاملة في الدول المضيفة له، خاصة في بعض الصناعات كثيفة عنصر العمل فمثلا تقوم شركة يونيلفر الهولندية للصناعات الغذائية بتوظيف20000 شخص في كينيا وحدها[1].

من خلال ما سبق، صحيح أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض الآثار السلبية على العمالة المحلية، لكن في العموم تبقى الآثار الايجابية أكثر، وهذا من شانه أن يدفع الدول إلى زيادة الانفتاح على العالم لاستقطاب مشاريع اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن النتائج و الآثار على العمالة المحلية يعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة، و كذا إلى مستوى و مهارة اليد العاملة داخل الدولة المضيفة [2] .

[1] - UNCTAD, World Investment Report 2009, p 143.

[2]- زيدان محمد، مرجع سابق، ص 139

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل:

على الرغم من التحفظ الذي كانت تبديه العديد من الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي، و ذلك نظرا للآثار السلبية التي من الممكن أن يتركها هذا الأخير على اقتصاد الدولة المضيفة، و ذلك للسياسات الحمائية التي كانت تنتهجها هذه الدول لمنتجاتها المحلية، إلا انه مع زيادة الحاجة إلى الموارد التمويلية لعملية التنمية خاصة في ظل شح المصادر التقليدية و صعوبة الحصول عليها، سعت الدول النامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك للآثار الايجابية المتمثلة في نقل التكنولوجيا و توظيف اليد العاملة.

لقد عرف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم زيادة كبيرة ، و ذلك نتيجة زيادة و توسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات من خلال عدد فروعها في أنحاء العالم، و الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن الدول المتقدمة حظيت بنسبة كبيرة من هذا التدفقات، و الذي مرده إلى أن جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة فيما بين الدول المتقدمة تمتاز بكثافة رأس المال و المتمثلة أساسا في انتقال التكنولوجيا الحديثة و هذا بخلاف التدفقات الواردة إلى الدول النامية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الثاني:

مدخل إلى الاستثمارات العربية البينية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيد الفصل:

انصب اهتمام العديد من الباحثين على دراسة تطور تدفقات التجارة البينية العربية كمؤشر لمدى التقدم في تطور العلاقات الاقتصادية العربية ، وا حتلت المناقشات في هذا الموضوع مساحة كبيرة في الحوارات والكتابات الاقتصادية العربية المعاصرة، و لكن غاب على تلك المناقشات طرح المشكلة من جذورها، فالاقتصاديات العربية تعاني من ضعف الهياكل الإنتاجية وتشابه فروع النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي انعكس على ضعف المبادلات بين الدول العربية.

إن طرح هذا الإشكال على الصعيد العربي يستدعي التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق كيانات إنتاجية واقتصادية تكاملية ، بغض النظر على النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة، إذ ليس هناك أدنى شك في أن الاستثمارات المباشرة التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية تعتبر بمثابة المحرك لعملية التنمية بشرط أن يحسن توزيع تلك الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر الأقطار العربية.

لكن كل هذه الجهود المضنية لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية، لا تزال دون المستوى المطلوب والسبب كما يرجعه الخبراء إلى وجود مناخ استثماري يتمثل في مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية الغير مواتية والتي تتسبب في نفور رأس المال العربي إلى الخارج ، ما دفع الدول العربية إلى تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي من خلال سن مختلف القوانين و التشريعات، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات، كل هذا من اجل استقطاب رؤوس الأموال إلى الوطن العربي من اجل التنمية.

لذى سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الاستثمارات والتنمية العربية من خلال :

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية؛

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية؛

المبحث الثالث: واقع التنمية في الوطن العربي؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الدول العربية

يحتل الوطن العربي موقعا استراتجيا وهاما ، وذلك من خلال موقعه الجغرافي بين بحار ومحيطات وممرات لها الدور الأساسي في حركة نقل السلع والمواصلات العالمية والتي تربط بين قارات آسيا ، إفريقيا و أوربا، كما تزخر الأراضي العربية بالثروات الهائلة كالموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز الطبيعي ، الأراضي الزراعية، الثورة السمكية والحيوانية بالإضافة إلى الثورة البشرية والمالية .

من خلال هذا العرض الموجز للوطن العربي، فمن المفروض أن يكون هذا الأخير الوجهة الأولى لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ،من خلال كل هذه المزايا التي يتمتع بها الدول العربية، إلا أن المتتبع لحركة الاستثمار الأجنبي يلاحظ انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع كل دول العالم وحتى مع الدول النامية ، ويرجع الخبراء هذا، إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية عموما لا يزال غير مناسب بما فيه الكفاية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وذلك لوجود عدة عراقيل : سياسية ، اقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم ومقومات مناخ الاستثمار

في محاولة لفهم و تقريب الصورة أكثر حول المناخ الاستثماري يمكن التطرق إلى النقاط التالية:

أولا: تعريف مناخ الاستثمار

لقد تطور مناخ الاستثمار تدريجيا إلى أن أصبح يشمل توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للدولة وللفرص الاستثمارية فيها، وهناك العديد من التعاريف لمناخ الاستثمار منها :

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1 –تعريف الدكتور عبد المجيد قدي " هو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال ، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"[1] .

2 –كما عرفه الدكتور حري موسى عريقات بـــ "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه ، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار بتنظيماته الإدارية ، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وواجبات وطبيعة السوق وآلياته و إمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج ، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية و ديموغرافية ...الخ،كل هذا ينطوي تحت مفهوم ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار " [2]

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل العوامل و الظروف التي يمكن أن تؤثر على انسياب رؤوس الأموال إلى بلد ما ، وتشمل هذه العوامل مجمل الظروف السياسية، الاقتصادية الاجتماعية،البنية التحتية،القوانين ...والتي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

ثانيا : مقومات مناخ الاستثمار

يرتكز المناخ الاستثماري في أي بلد على جملة من المقومات والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1 –المناخ السياسي و الأمني:

يعد المناخ السياسي والأمني من بين أهم مقومات الاستثمار إذ أن تدهور الأوضاع السياسية والمنية يدفع حتما إلى خفض معدلات الاستثمار، وذلك راجع عدم ثقة المستثمر لاستقرار البلد، فالمناخ السياسي والأمني غالبا يتأثر بالعديد من العوامل نوجزها في[3]:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية ؛

[1]- قدي عبد المجيد ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الاغواط ، الجزائر ، 08-09 افريل 2002 ص 145

[2]- حري موسى عريفات ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، الواقع والعقبات والآفاق ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس ، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن ، 4-5 جويلية 2007، ص 05

[3]- نفسه ، ص 07

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن المستثمر لا يغامر بأمواله في بلد يعرف فيه ثورات أو انقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، وقد يصبح الأمر بالنسبة إليه مكلفا في حالة حدوث تغييرات متتالية للحكومات ، وبالتالي لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته سابقتها للمستثمرين الأجانب من ضمانات و تعهدات.

2 –المناخ الاقتصادي:

كما سبق واشرنا أن مناخ الاستثمار يشمل على مجموعة من القوانين والسياسات والخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون الآخر، لذلك تؤدي العوامل الاقتصادية الجيدة في تكوين مناخ استثماري مناسب و جذاب و من أهم تلك العوامل : القوانين الاستثمارية و مدى ثباتها، استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، الأهمية النسبية للقطاعين العام و الخاص في النظام الاقتصادي للبلد،مدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية ، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية ، كفاءة النظام المصرفي ،إمكانية تحويل الأرباح، واقعية النظام الضريبي ...الخ[1]، فقد أوضحت العديد من البحوث والدراسات إلى أن الغالبية العظمى من الشركات متعددة الجنسيات ، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر في تقلبات العوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر والتنبؤ بالبيئة الاستثمارية ، وعليه يمكن القول أن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري بشكل عام [2] ، ومنه عن حجم الاستثمار الوارد إلى الدولة ، فقد ساهم العجز المالي ، والسياسات النقدية المتقلبة والمعدلات العالية للتضخم للدول النامية عموما بانخفاض حصتها من الاستثمار الأجنبي ، وعلى العكس من ذلك نجد أن الدول التي حققت استقرار في الاقتصاد الكلي فد تمكنت تحقيق نجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[3] .

---

[1]- بجاوي سهام ، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر،2005، ص 17.

[2]- Falah Khlef Ali Alrubaie. The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries. MPRA Paper from University Library of Munich. Germany.21/04/2008 **[*http://econpapers.repec.org/pap*]** *13/04/2010.p 04.*

[3] - **ibid. p 06.**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على الرغم من أهمية الاستقرار الاقتصادي في توفير مناخ ملائم للاستثمار إلا أنه يبقى يشكل فقط عنصرا من بين العناصر الأخرى سالفة الذكر، وعليه فحتى يكون هناك مناخ استثماري جذاب وملائم فانه يتوجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين مختلف مقوماته(سياسية ، أمنية ، اقتصادية ، تنظيمية...) أي توفر عنصر واحد لا يكفي ليوفر مناخ استثماري جيد.

3 – المناخ القانوني والتنظيمي:

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات وقوانين متناسقة ومتوافقة مع بعضها البعض، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ، دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين ، وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بقرار الاستثمار في نظام الضرائب ، قانون الجمارك ،قوانين العمل ، فعالية و وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري ، قانون حماية المستهلك ، قانون الإشهار...[1] .

فعموما يعتبر المناخ القانوني و التشريعي مشجعا للاستثمار ليس في زيادة المزايا وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية، ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة وموثوق بها تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن ، والتنبؤ بالمستقبل ، وتشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغيرها .

المطلب الثاني: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية

إن المؤشرات الرئيسية الدالة على المناخ الاستثماري في أي بلد ، والتي تعتمد عليها جميع الهيئات المختصة ، والتي لها تأثير كبير على زيادة أو نقص حجم استقطاب الاستثمارات ، هذه المؤشرات هي التطورات السياسية والأمنية، المؤشرات الاقتصادية والتي تضم أربعة عناصر هي : النمو الاقتصادي ، التوازن الداخلي ، التوازن الخارجي ، معدل التضخم ، أما العامل الآخر فهو التطورات التشريعية ومن بين الهيئات المختصة في دراسة المناخ في الدول العربية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي تستند إلى منهجية في عرض مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال عرضها لكل من الأوضاع السياسية ، الاقتصادية ، التشريعية ، وهذا

[1] - Falah Khlef Ali Alrubaie. Op cite. p 18

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

منذ عام 1996من خلال المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري للدول العربية ، لذى سنحاول الاعتماد على تقرير المؤسسة لسنة 2008 حول تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية.

أولا : المناخ السياسي في الدول العربية

على ضوء ما سبق ذكره ومن خلال ما هو معروف يعتبر المناخ السياسي عنصر هام من عناصر جذب الاستثمار وتشجيعه ، وه و بذلك يمثل الاستقرار الداخلي والخارجي، فالأول يعني آن يكون الأمن الداخلي مستقرا أي دون وجود اضطرابات اجتماعية ومظاهرات وعصيان امني ...، أما الثاني فيقصد به عدم وجود مشاكل حدودية بين دول الجوار.

فمن خلال الواقع السياسي العام للدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تتسم بالاستقرار السياسي، مما يعتبر دعامة قوية لجذب الاستثمار، ودولا عربية أخرى مازالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي ، مما أثر وما زال يؤثر على مناخ الاستثمار في هذه الدول ،وأدى إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج[1].

فعلى صعيد التوترات الداخلية ، فقد استمرت أزمة دارفور في السودان ، كما استمر تأزم الوضع الأمني في العراق، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في الصومال، واستمرار الاعتداء والاستيطان الصهيوني على فلسطين .

هذا كله من شانه آن يؤثر على هذه الدول وحتى على الدول المجاورة لها [2] .كما أن للقوى الخارجية كبيرا دورا في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية مما اثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية للدول العربية .

على العموم يمكن اعتبار فترة التسعينات فترة ضائعة حسب غالبية المحللين، إذ اتسمت بالركود والتقهقر و الأزمات، حيث شهدت المنطقة حروبا أهلية وإقليمية عديدة، تسببت في إهدار الموارد، تدمير المرافق

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 .
[2]- نفسه ، ص 21 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وتعطيل التجهيزات وتراجع النشاط والإنتاج، كما شهدت هذه الفترة اتساع الخلافات بين الدول العربية كان في اغلبها مشاكل حدودية[1].

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية الكلية

إن الحديث على الأوضاع الاقتصادية الكلية في الدول العربية، يدفعنا إلى التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية، و التي هي في الحقيقة بمثابة مرآة عاكسة لمدى الاستقرار الاقتصادي، و هو الذي يكون دائما محل اهتمام من قبل المستثمر الأجنبي و يكن إيجاز هذه المؤشرات الاقتصادية في:

1. معدل النمو الاقتصادي

حافظ النشاط الاقتصادي للمنطقة العربية على أدائه القوي، خاصة في السنوات الأخيرة رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال سنة 2008 ليبلغ نحو 6.4% مقارنة بـــ 5.77% سنة 2007، متجاوزا بذلك معدل النمو العالمي و الذي بلغ 3.20% و معدل نمو مجموعة الدول النامية الأخرى البالغ نحو 6.11% [2] ، و هذا كما يوضحه الشكل التالي:

***الرسم البياني رقم (01)**: تطور معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية بين سنة 2007 و 2008*

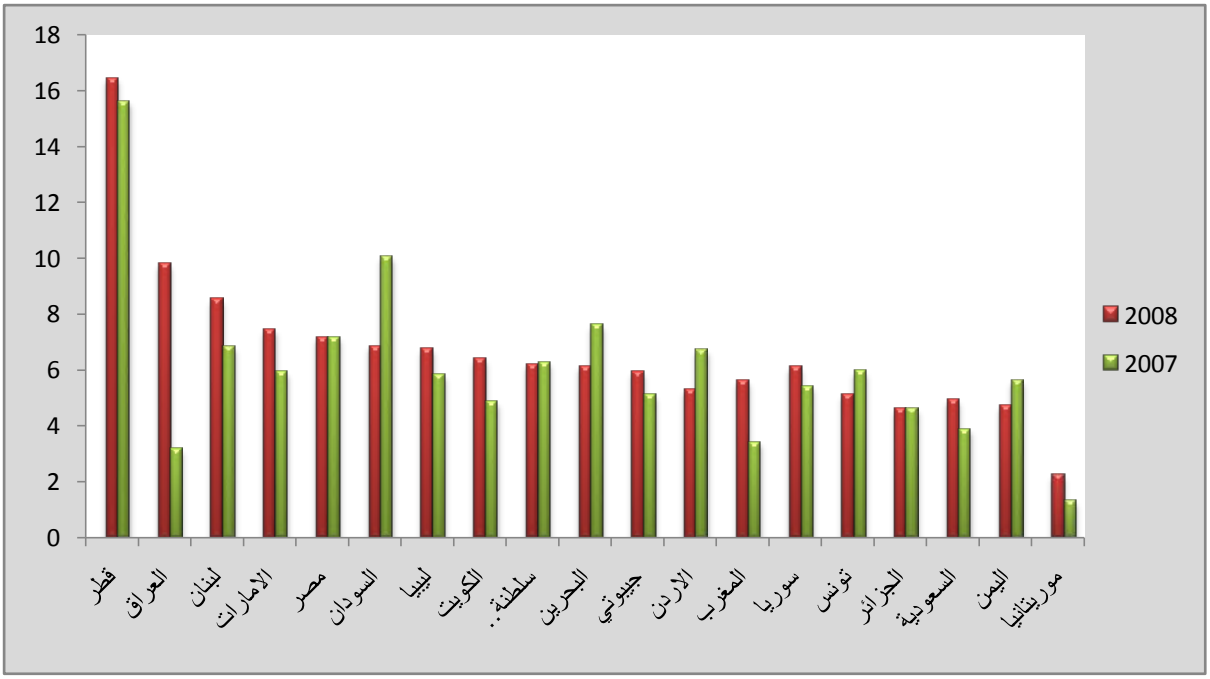

***المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008.*

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 23 .

[2] - UNCTAD , World Investment Report 2009 ,p 132 :133.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2. التوازن الداخلي*

سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي المعتمد لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2008 تدهورا في خمسة دول عربية من أصل تسعة عشر دولة عربية توفرت عنها البيانات ، فقد ارتفعت (بنسبة كبيرة) نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في كل من موريتانيا، اليمن، مصر، سوريا، تونس و هذا مقارنة بسنة 2007 ، فيما تراجعت نسبة العجز في أربعة دول هي جيبوتي، السودان، لبنان، الأردن ، وتحول رصيد الموازنة العامة من عجز إلى فائض في الجزائر ، فيما واصلت الدول العربية الأخرى تحقيق زيادة في فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج الإجمالي، و يمكن للرسم البياني التالي توضيح نسبة العجز أو الفائض بين سنتي 2007 و 2008.

الرسم بياني رقم(02): نسبة العجز/الفائض في الموازنة العامة للدول العربية كنسبة من الناتج الإجمالي 2008/2007

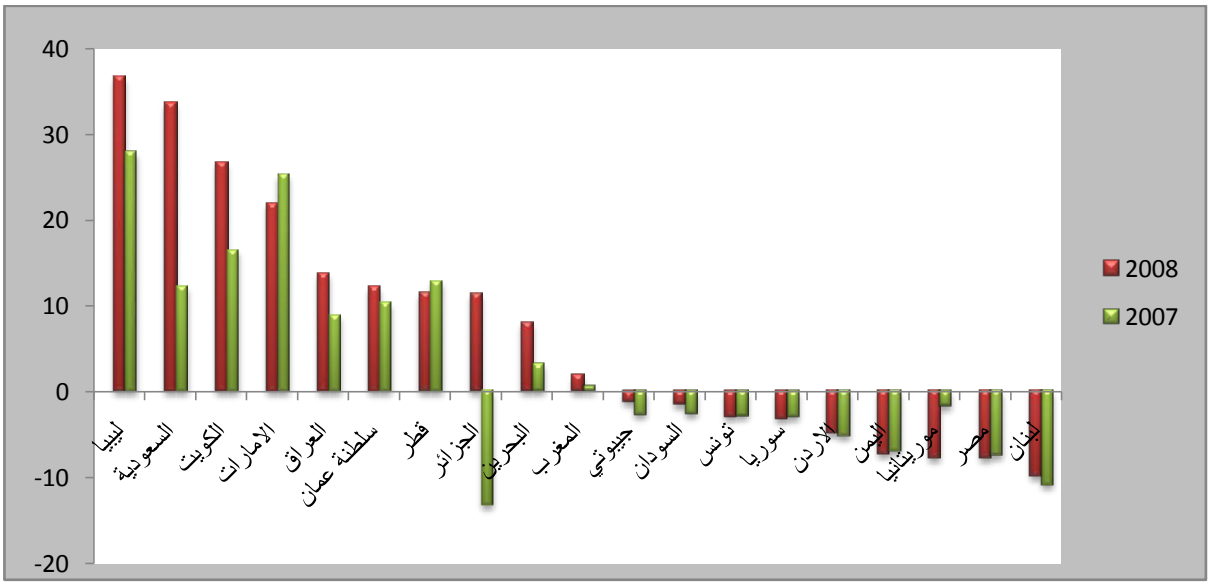

المصدر: *المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.*

3. التوازن الخارجي:

يعبر عن التوازن الخارجي عن عجز أو فائض الحساب الجاري (حساب فرعي في ميزان المدفوعات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و للحساب الجاري أهمية بالغة لذلك يحضى باهتمام المستثمر الأجنبي، و

* يعبر عن التوازن الداخلي بعجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ذلك لاعتباره من اكبر الحسابات و بالتالي فان العجز أو الفائض فيه من شانه أن يؤثر على الاقتصاد الوطني، لذى سنحاول تسليط الضوء على التوازن الخارجي للدول العربية من خلال الرسم البياني التالي.

الرسم البياني رقم (03):رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2008

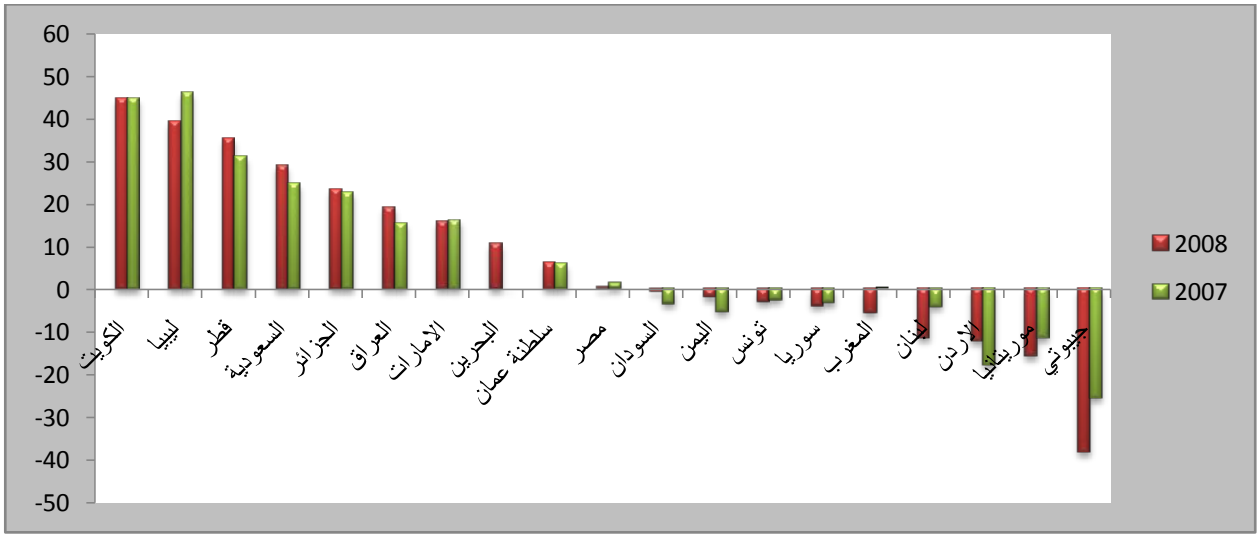

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

4. معدل التضخم:

سجل معدل التضخم للدول العربية ارتفاعا مقداره 2.44% حيث بلغ سنة 2008: 10.09% كمتوسط مجموع الدول العربية، في حين كان يبلغ 7.65% سنة 2007، وبذلك سجل معدل التضخم في المنطقة العربية أعلى معدل إذا ما قورن مع نظيرتها من الدول المتقدمة البالغ 3.38% و مجموعة الدول النامية 9.26 % وهذا كله راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ، والرسم البياني الموالي يبين معدل التضخم في الدول العربية لعام 2008.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الرسم البياني رقم(04): معدلات التضخم في الدول العربية لسنة 2008

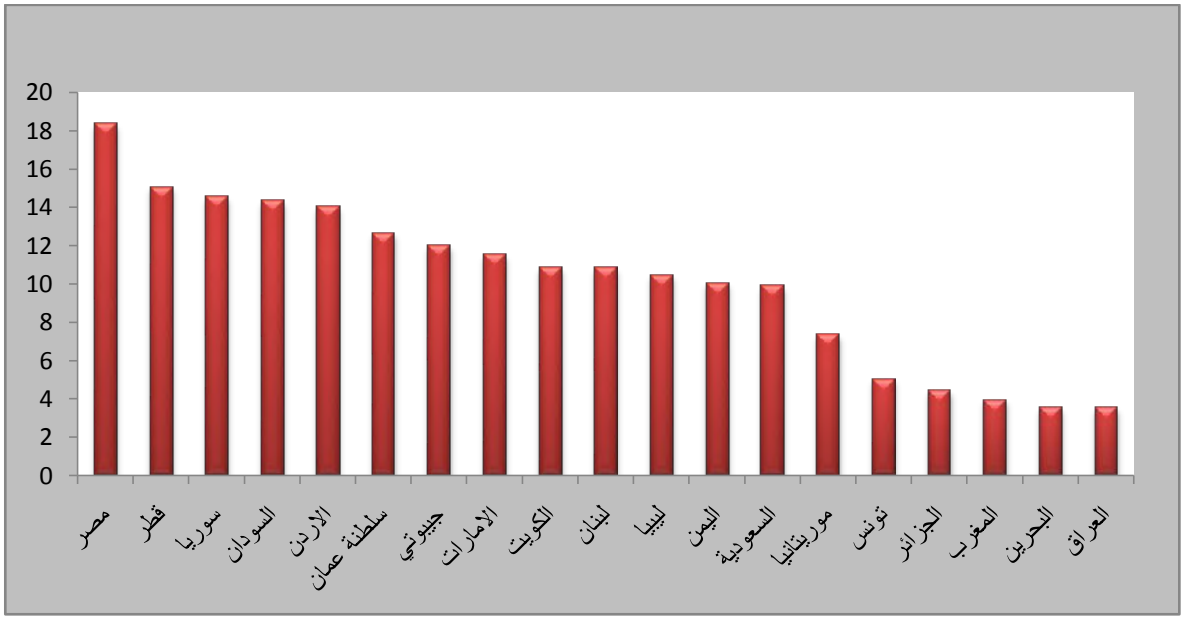

المصدر: *من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.2008*

5. أسعار الصرف:

شهدت معظم أسعار الصرف العملات للدول العربية استقرار أمام الدولار الأمريكي ، الأمر الذي يعتبر دافعا ايجابيا لتعزيز وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ففي حين استقر سعر صرف الدولار الأمريكي خلال سنتي 2007-2008 في كل من الأردن ، الإمارات ، البحرين ، السعودية ، سلطنة عمان ، جيبوتي ، قطر ولبنان في المقابل عرفت تسع عملات عربية ارتفاعا مقابل الدولار في ك ل من تونس ، الجزائر ، سوريا ، العراق ،الكويت ،ليبيا ، المغرب ، موريتانيا .

في الأخير ورغم وجود بعض المؤشرات الاقتصادية الايجابية إلا أن المناخ الاقتصادي لمجمل الدول العربية يمتاز بجملة من الخصائص السلبية والتي يمكن حصرها في :

- ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أو مصدرين على الأكثر للدخل؛
- تفاقم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ؛
- انتشار البطالة والفقر؛
- عدم تحقيق الأمن الغذائي خاصة في المواد واسعة الاستهلاك .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فبالرغم من تحقيق الدول العربية لبعض المؤشرات الاقتصادية الايجابية، و بالنظر إلى ما تمتلكه من إمكانيات مادية و بشرية و مصادر طاقة، إلا أن وجود العوامل سالفة الذكر خلقت ومازالت تخلق مناخا استثماريا غير جذاب إذا ما قورن بدول نامية أخرى كدول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا.

ثالثا: الأوضاع الإدارية والقانونية

مازالت بعض الدول العربية تعاني من مشاكل إدارية وقانونية عديدة ويمكن إيجازها فيما يلي [1]:

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات ؛
- نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة؛
- قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع ؛
- عدم توفر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية؛
- فقدان معظم المشاريع الاستثمارية لدراسات الجدوى الاقتصادية ؛
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية؛
- تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار وعدم وضوحها في كثير من الدول العربية ؛
- لا تتناسب بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والمستجدات في العالم؛
- تضارب البنود في القوانين المتعلقة بالاستثمار في بعض الدول.

المطلب الثالث: الجهود العربية لتحسين مناخ الاستثمار

لقد استمرت الدول العربية في بذل الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها ، واعتماد الشفافية و تفعيل برامج الخصخصة من عدة دول عربية ، كما كثفت الدول العربية لترويج فرص الاستثمار والتعريف بمناخها الاستثماري، إذ شاركت العديد من الدول العربية بالمؤتمرات الدولية الرامية للترويج بفرص الاستثمار، ونظمت أكثر من 135 نشاطا ترويجيا منها المؤتمرات

[1]- شوقي جواد ، إبراهيم توهامي ، عبد الله بركات ، مرجع سابق ، ص 460

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والندوات،الملتقيات والمعارض،ورش العمل والاحتفالات،كما شاركت بأكثر من 227 نشاط/ ترويجيا [1].

أولا– على المستوى القطري :

قامت الدول العربية بإصدار وتعديل والموافقة على العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى دعم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام نذكر منها [2]:

- كلفت وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة بإعداد مشروع قانون اتحادي لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر ، كذلك أصدرت الجمهورية العربية السورية قانونا يتعلق بإنشاء هيئة للاستثمار وتم تعديل القانون الخاص بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ، وقانون تخفيض ضريبة الدخل ومنح خصم ضريبي ؛
- قامت كل من البحرين ، تونس ، الجزائر ، مصر ، السعودية بإصدار قوانين جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار ، والحد من العقبات التي يواجهها المستثمرين ومنحهم الحوافز الإضافية ومكافحة الإغراق وتنظيم سوق العمل وحماية الملكية الفكرية ، وتسهيل حل منازعات الاستثمار ، وهنا يلاحظ أن كل من مصر والسعودية كانتا ضمن قائمة أول عشر دول في العالم من حيث تسهيل نشاط الأعمال وذلك طبقا لتقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2008؛
- أصدرت كل من الأردن و اليمن قانونا خاصا بمكافحة الفساد، كما تم في الجزائر تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

ثانيا– على المستوى الإقليمي :

على المستوى الإقليمي، قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية أو مع دول أجنبية أخرى لتشجيع وحماية الاستثمار نذكر منها [3]:

[1] -Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)-Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Arab Countries. United Nation. 2007 pp 42-43

[2] - ibid. p47.

[3] - ibid. p 54.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- وقعت الجزائر على اتفاقيات ثنائية لمنع الازدواج الضريبي، وتفادي التهرب من ضريبة الدخل مع كل من روسيا، كوريا الجنوبية، لبنان؛
- وقع السودان على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع موريتانيا وتشمل ضمانات ضد مخاطر التأميم والمصادرة؛
- وقعت اليمن على اتفاقيات ثنائية في مجال الاستثمار مع كل من الأردن ، سوريا ، سلطنة عمان ، مصر ، كما وقعت اتفاقية لتشجيع وتبادل وحماية الاستثمارات مع كل من اريتريا وموريتانيا .
- وقعت الإمارات العربية والمغرب في الدار البيضاء على 8 اتفاقيات استثمار مشتركة بلغت 9.15 مليار دولار والتي ستساعد على زيادة الاستثمار العربية البينة خلال السنوات القادمة .

كما قامت الدول العربية و على امتداد العشرية الأخيرة بالتوقيع و المصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي*، و هو ما يمثله الجدول التالي.

الجدول رقم (05): عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في بعض الدول العربية 1999-2007

السنة / الدولة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الجزائر	03	03	02	04	02	01	00	02	00	**17**
مصر	04	02	01	00	01	01	04	01	00	**14**
السودان	00	00	03	00	02	02	00	01	00	**08**
عمان	01	02	02	02	05	02	01	00	00	**15**
الأردن	02	00	01	01	01	02	03	02	00	**12**
الكويت	02	02	00	04	04	03	03	00	04	**22**
السعودية	04	03	01	02	02	02	01	02	05	**22**
الإمارات	01	03	06	00	02	01	02	00	00	**15**
المجموع	**14**	**15**	**16**	**13**	**19**	**14**	**14**	**08**	**09**	

***Source**: UNCTAD ,Climate Investment in Arab Country, 2008. P 243*

* - يعني الازدواج الضريبي خضوع نفس الوعاء الضريبية إلى أكثر من ضريبة، ويحدث ذلك في اغلب الأحيان بالنسبة للإرباح المستثمرة في الخارج، إذ هي تخضع للضريبة التي تفرضها الدولة المستضيفة لراس المال، و تخضع أيضا للضريبة التي تفرضها الدولة المصدرة له.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من الجدول أعلاه يتضح أن الدول العربية سعت جاهدة خلال هذه الفترة إلى تحسين مناخها الاستثماري، و ذلك بإزاحة عثرة كبيرة تتمثل في الازدواج الضريبي، و الذي هو في الحقيقة يمثل عقبة أمام انسياب رؤوس الأموال إليها، خاصة بعد تزايد الاهتمام باستقطاب الاستثمار الأجنبي في ظل الطفرة التي عرفتها أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي سمحت بتشكيل فوائض في رأس المال لدى الدول النفطية العربية .

بالإضافة إلى الجهود السابقة، فإن الدول العربية ومنذ تأسيس الجامعة العربية سنة 1945 تسعى إلى تعزيز انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وذلك خلال المصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمار في الدول العربية وفيما يلي إيجاز لهذه الاتفاقيات [1]:

- **اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953المعدلة عام 1956:**

جاءت هذه الاتفاقية لتحرير انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول الأعضاء و بالتالي إلغاء كافة الرسوم والضرائب على انتقال هذه الأموال .

- **اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية 1957:**

كان الهدف من هذه الاتفاقية هو إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية ، أي ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول الأطراف في الاتفاقية ، كما تعهدت الدول الموقعة عليها على تنسيق السياسات الاقتصادية وتنسيق تشريعات الضرائب والرسوم بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص للدول الأعضاء وهي كل من : الأردن، السودان الإمارات ، سوريا ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، ليبيا ، مصر ، موريتانيا ، اليمن .

- **الاتفاقية الموحدة للاستثمار لرؤوس الأموال بين الدول العربية 1980:**

جاءت هذه الاتفاقية تتويجا للاتفاقيات التي سبقتها وأصبحت الإطار القانوني الموحد لتنظيم العلاقات الاستثمارية بين الدول العربية وذلك من خلال الضمانات ، الحوافز ، التسهيلات وتسوية المنازعات التي نصت عليها في أحكامها ، كما جاءت هذه الاتفاقية لتكشف وتعالج العقبات الرئيسية التي تحد من تدفق رأس المال العربي إلى المنطقة [2].

[1]- محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 116

[2]- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الشؤون القانونية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- **اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المفروضة على الدخل و رأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1997:**

صادق على هذه الاتفاقية كل من: الأردن، سوريا، السودان، اليمن، العراق، مصر، ليبيا، لهدف تجنب الازدواج الضريبي، وذلك بجعل مكان نشوء الدخل هو الأساس في فرض الضريبة[1] وهي بذلك تشمل:

- الضرائب المفروضة على الدخل الناتج من الأراضي الزراعية ،العقارات المبنية، الأرباح التجارية والصناعية، إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، أرباح المهن غير التجارية، الرواتب والأجور، أرباح الشركات ؛
- الضرائب على رأس المال .

- **اتفاقية تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار :**

أسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين الدول العربية عام 1974، وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975، وهي تضم الآن في عضويتها جميع الدول العربية باستثناء جمهورية القمر المتحدة ، وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها [2] .

❖ **أغراض المؤسسة :**

– توفر المؤسسة التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل:التأميم، المصادرة، نزع الملكية، الحروب واعمل الشغب...، كما توفر المؤسسة التغطية التأمينية للصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية وغير التجارية؛

– تعمل المؤسسة على تشجيع الاستثمار في الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير التامين وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار و أوضاعه في الدول العربية [3].

---

[1]-نفس المرجع السابق .

[2]- نفسه.

[3]- أهداف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، متوفر على الموقع www.iaigc.net تصفح يوم 2010/05/15 على الساعة 14:20 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الرابع: وضع الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الدول العربية وكغيرها من الدول النامية، سعت جاهدة لتوفير كل الظروف لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك إيمانا منها لما يمكن أن يحققه هذا الأخير من آثار ايجابية على التنمية في هذه الدول، وذلك باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية تعد مصدر هام من مصادر تمويل التنمية ، إذ تشير إحصائيات منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم سنة 2000 بلغت أكثر من 1088.2 بليون دولار مسجلا معدل نمو بلغ 56.7% مقارنة بـــ 1998، وهي حسب التقرير نسبة لم يسبق لها مثيل [1]. والجدول التالي يبين تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 1999-2008

الجدول رقم (06): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 1999- 2008

مليار دولار

الدولة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
السعودية	0.123	0.183	0.504	0.453	0.778	1.942	12.09	18.2	24.3	38.2	**96.9**
الإمارات	0.98	0.50	1.18	1.31	4.25	10	10.9	12.8	14.1	13.7	**66.8**
مصر	1.06	1.23	0.51	0.64	0.23	2.15	5.37	10.04	11.5	9.5	**42.3**
لبنان	0.87	0.96	1.45	1.33	2.80	1.9	2.62	2.67	2.73	3.60	**21.01**
المغرب	1.36	0.42	2.8	0.48	2.31	0.89	1.65	2.45	2.80	2.38	**17.5**
السودان	0.37	0.39	0.57	713	1.34	1.51	2.30	3.54	2.43	2.60	**15.7**
ليبيا	0.12	0.14	0.11	0.14	0.14	0.35	1.03	2.03	4.68	4.11	**12.3**
تونس	0.36	0.77	0.48	0.82	0.58	0.63	0.78	3.31	1.61	2.76	**12.1**
الجزائر	0.29	0.43	1.19	1.06	0.63	0.88	1.08	1.79	1.66	2.64	**11.6**
الأردن	0.15	0.81	0.18	0.12	0.44	0.81	1.77	3.26	1.95	1.95	**11.4**
سورية	0.26	0.17	0.11	0.11	0.16	0.37	0.58	0.65	1.24	2.11	**5.8**
اليمن	0.30	0.06	0.13	0.10	0.06	0.14	0.30	1.1	0.91	0.46	**2.2**
الدول	**4.33**	**5.95**	**9.32**	**8.35**	**14.97**	**24.5**	**46.69**	**71.01**	**80.8**	**96.4**	**362.5**

[1] -UNCTAD .World Investment Report. 2001. P 135.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العربية											
الدول النامية	228.1	256.8	215.4	175.9	183.9	290.3	329.2	433.7	529.3	620.7	3 263.9
العالم	1 078.6	1 381.6	820.4	629.6	565.1	734.8	973.3	1 461	1 978.8	1 697.3	11 321.03
الدول العربية % من العالم	0.30	0.43	1.14	1.33	2.65	3.34	4.80	4.86	4.09	5.68	3.20

Source : UNCTAD, World Investment Report ,2009, P 247

وللتوضيح أكثر يمكن للشكل التالي أن يبين كل هذا التباين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية و العربية منها.

***الرسم البياني* رقم (05)**:تطور حصة الدول النامية و العربية منها من تدفقات الاستثمار الأجنبي 1999 - 2008

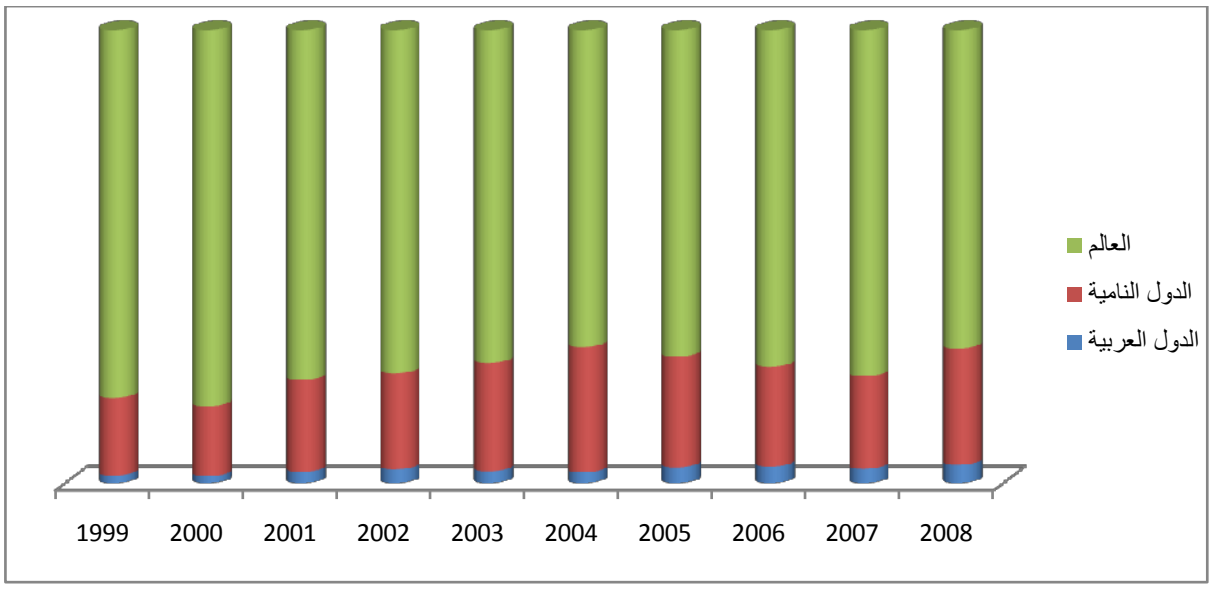

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات *UNCTAD*

قراءتنا للرسم البياني تقودنا دون شك إلى مجموعة من النقاط أهمها:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا مطردا ، إذ بلغ متوسط النمو السنوي أكثر من 23%حيث ساعد على ذلك توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسية وازدياد فروعها ، إضافة إلى تقليل القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول .

إن استقطاب الدول النامية للاستثمار الأجنبي يبقى متواضعا إذا ما قورن بإجمالي التدفقات خلال الفترة أعلاه ، وهذا إن دل على شيء فانه يدل على اغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بين الدول المتقدمة ، وهذا راجع إلى كثافة هذه الاستثمارات بعنصر التكنولوجيا المتطورة .

عرفت المنطقة العربية تذبذبا واضحا من حيث معدل نمو استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما ميز المنطقة أيضا ضعف حصتها من الاستثمار الأجنبي إذ بلغت نسبته في أحسن الأحوال 5 % من إجمالي التدفقات وهي نسبة ضئيلة جدا في ظل كل ما تتمتع به المنطقة من مؤهلات وإمكانيات مادية وبشرية.

إن احتدام المنافسة بين الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي جعل الدول العربية مجتمعة تحظى بأضعف نسبة ، فحصة الدول العربية كلها تشكل جزءا بسيطا من مجموع ما تستقطبه دول نامية أخرى لا تتوفر على إمكانيات الدول العربية المادية و البشرية كدول جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية

إن الحديث عن واقع الاستثمار العربي البيني يدفعنا إلى التطرق إلى تعريف هذا الأخير و لو بصورة مقتضبة، إذ تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات بأنه « ذلك التدفق لراس المال، الذي يكون مصدره مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة، يوظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة مختلطة أو مملوكة بالكامل و تدار على أسس تجارية »[1]، و لابد لقيام هذه الاستثمارات من مقومات تساعد على تدفقها.

المطلب الأول: مقومات و معوقات الاستثمارات العربية البينية

أولا: المقومات

تختلف الدول العربية كثيرا، إذ يتفاوت الناتج المحلي الإجمالي بها من 823 مليون دولار في جيبوتي إلى كثر من 377 مليار دولار في المملكة العربية السعودية ، متوسط الدخل الفردي، كما تختلف طبيعة و حجم الموارد الطبيعية، مدى جاهزية البنية التحتية، كفاءة التنظيم الإداري، ...الخ، لكن و رغم وجود هذه الفوارق و الاختلافات بين الدول العربية هنالك العديد من القواسم المشتركة تمثل في مجملها مقومات لقيام و تشجيع الاستثمارات العربية البينية و هي:

1 –المقومات الغير اقتصادية: يمكن إيجاز هذه المقومات فيما يلي [2]:

- وحدة اللغة ؛
- وحدة الدين ؛
- وحدة الأصل و المنبت ؛
- وحدة التاريخ و المصير المشترك؛
- التقارب الجغرافي؛
- تشابه العادات و التقاليد.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 85 .
[2]- بجاوي سهام، مرجع سابق، ص 84 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2 – **المقومات الاقتصادية:** يمتلك الوطن العربي إمكانيات ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري و كذا اتساع حجم السوق، و كلها تمثل مقومات اقتصادية أساسية لتشجيع انسياب الاستثمار العربي إلى الدول العربية و ذلك في حالة ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل، و يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- **مصادر الطاقة الطبيعية** : يمتلك الوطن العربي ثروات طبيعية ضخمة، إذ ينتج 60% من الإنتاج العالمي للنفط ، و احتياطي يقدر ب 57.7% من الاحتياطي العالمي، في حين يمتلك احتياطي هائل من الغاز الطبيعي يقدر ب 30.3% من الاحتياطي العالمي؛[1]
- **اتساع حجم السوق** : إن من مقومات الاستثمار العربي البيني اتساع السوق العربية، اذ يبلغ عدد سكان الوطن العربي أكثر من 315 مليون نسمة، و هذا من شانه أن يسمح بقيام مشروعات ضخمة ذات إنتاج واسع توجه نسبة كبيرة منه إلى المستهلك العربي ، خاصة في ظل التقارب الجغرافي و كذا التشابه الكبير الذي يعرفه النمط الاستهلاكي للدول العربية؛[2]
- **توفر الموارد البشرية:** و هذا من شانه أن يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح و هو توفير حد أدنى من اليد العاملة لأي مشروع استثماري.

كما تتحكم في تدفق و انسياب الاستثمارات العربية البينية ثلاثة عوامل أساسية، و هي على النحو التالي:[3]

– مدى توفر فرص جيدة للاستثمار:

حيث يتوقع من هذه الفرص تحقيق عائد مجزي، يفوق ما قد تحققه الفرصة البديلة، سواء تعلق الأمر بين دولة و أخرى أو بين قطاع و آخر؛

– مدى توفر مناخ استثماري ملائم:

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 34 .
[2]- نفس المرجع ، ص 33 .
[3]- منصوري الزين **"آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 155 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كما سبق و اشرنا، أن المناخ الاستثماري الجيد يساعد في جذب و استقطاب رؤوس الأموال، كما يؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري؛

– تقييم المخاطر الغير التجارية في الدول المضيفة:

يقصد بالمخاطر الغير التجارية عموما، تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة، و تخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أو تجنب آثارها و عن انعكاساتها على مشروعه الاستثماري مثل مخاطر: التأميم، المصادرة، الحروب، الاضطرابات العامة...الخ، بالإضافة إلى مخاطر التراخيص و لا سيما منها تراخيص البيئة و السلامة.

ثانيا: معوقات الاستثمار العربي البيني

على الرغم من توافر المقومات الأساسية لقيام الاستثمارات العربية البينية، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي أثرت على تدفق هذه الأموال إلى البلاد العربية، و التي حالت دون بلوغها المستوى المطلوب، و من بين هذه المعوقات يمكن ذكر ما يلي:

- **الفساد الإداري**: و الذي يعد من أكثر المعوقات التي مازالت تشكل حاجزا أمام زياد تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الدول العربية، إذ يبين مؤشر الفساد في العالم لسنة 2009، أن معظم الدول العربية تعاني من الفساد المتفشي في المؤسسات و الجهاز الحكومي؛
- **اختلاف المكونات السياسية** : إن تعدد النظم السياسية الحاكمة في الدول العربية يشكل فارقا في الأسس و بالتالي تختلف أولوياتها وفقا لخلفيات و اهتمامات الطبقة الحاكمة، فأبجديات الحكم الملكي تختلف عنها في الحكم الجمهوري، و أهداف الاقتصاد الحر تختلف كليا مع أهداف الاقتصاد الموجه...الخ؛[1]
- **ضعف الإرادة السياسية لدى معظم الدول العربية** : وذلك لغياب فلسفة واضحة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي و النهوض به للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي؛[2]

[1] - Fares Rachid El Bayati. Economic Development Politically in the Arab World. Doctoral Theses. The Arabic Academy in Denmark . Mars 2008. P 293. http://www.ao-academy.org/
[2] - Ibid. p 295.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- **قصور التشريعات المتعلقة بالاستثمار** : إن قصور هذه التشريعات و عدم وضوح نصوصها، تخلق شعورا بعدم الاطمئنان لدى المستثمرين بغض النظر عن أسباب التعديلات؛[1]
- **تشابه الهياكل الاقتصادية**: إن تشابه الهيكل الاقتصادي للدول العربية، يجعل الوطن العربي يعرف نوعا من نقص الفرص المتاحة للاستثمار.[2]

إن هذه المعوقات هي في الحقيقة تحديات كبيرة تواجه الدول العربية، فقد اظهر استطلاع للرأي تجريه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنويا، أن سبب ترد رجال الأعمال والمستثمرين العرب عن الاستثمار في الدول العربية مصدره حالة عدم اليقين الذي تتصف بها السوق العربية، و لقد حدد البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لسنة 2005، إلى أن أهم الجوانب التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى رجال الأعمال و المستثمرين الأجانب تتمثل في :

- مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- مستوى الفساد في القطر؛
- وضوح السياسات و الإجراءات؛

و يمكن للرسم البياني التالي توضيح ذلك.

الرسم البياني رقم (06): أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

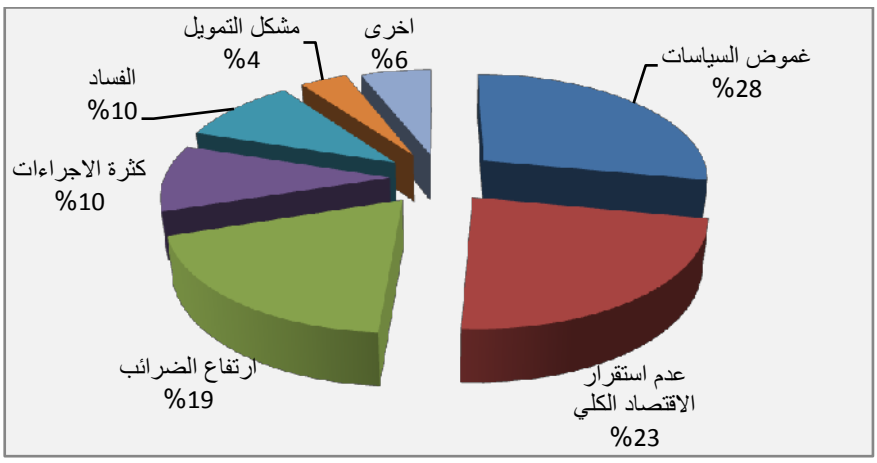

Source: World Bank. A better Investment Climate for Everyone. Word Development Report.2005. p 46

[1] - Fares Rachid El Bayati. op cite. p 296.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 33.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- من خلال الشكل السابق يتضح أن من بين أكبر المعوقات أمام تدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل أي قطر غموض السياسات (28%) أي عدم وضوح القوانين والتشريعات المنظمة لتدفق الاستثمار الأجنبي والتي هي في الغالب تخضع لعدة تفسيرات و تأويلات تجعل المستثمر يشعر بعدم الاطمئنان .

- إن الاستقرار في الاقتصاد الكلي (معدل النمو ، التوازن الداخلي ، التوازن الخارجي ، سعر الصرف ....) يعد مؤشرا هاما للمستثمر الأجنبي من خلال الاعتماد عليه في اتخاذ القرار بالاستثمار في البلد من عدمه؛

- تمثل الضرائب المرتفعة أحد المعوقات أمام انسياب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كانت الضرائب والرسوم منخفضة زادت فرص الدولة لاستقطابها لهذه الأموال، حيث أن هذه الأخيرة تنجذب بصورة مباشرة نحو الدول ذات الضرائب المنخفضة.

- يمثل الفساد و كما أشرنا سابقا أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل هذا بالإضافة إلى تعدد اللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية ، والتي تتطلب في الغالب وقت كبير ووثائق كثيرة مما يخلق نوعا من الملل ومضيعة للوقت والمال والجهد للمستثمر.

- إن صعوبة الحصول على التمويل داخل الدولة المضيفة هو أيضا عائق أمام المستثمر الذي يبحث عن أموال لتوسيع نشاطه ، في ظل ضعف السواق المالية لدى الدول النامية خاصة العربية منها ، ما يدفعه إلى اللجوء إلى القطاع المصرفي ، هذا الأخير بدوره يعرف كثرة الإجراءات والضمانات مما يصعب عملية الحصول على قرض .

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات العربية – العربية

أولا حجم الاستثمارات العربية: على الرغم من الزيادة التي عرفتها الاستثمارات العربية خلال الفترة محل الدراسة ، إلا أن الوفرة المالية الناتجة على ارتفاع أسعار النفط ، وكذا التحسن الذي شهده مناخ الاستثمار في عدد من الدول العربية ، كل هذه العوامل ساعدت على تنامي حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة ، حيث شهدت تطورا كبيرا فبعدما كانت تقدر بحوالي 1.43 مليار دولار

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سنة 1995 تطورت إلى أكثر من 37.5 مليار دولار سنة 2005 [1]، وهي السنة التي بلغت فيها الاستثمارات العربية البينية ذروتها حسب الشكل الموالي .

***الرسم البياني رقم* (07)**: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1995- 2009 مليار دولار

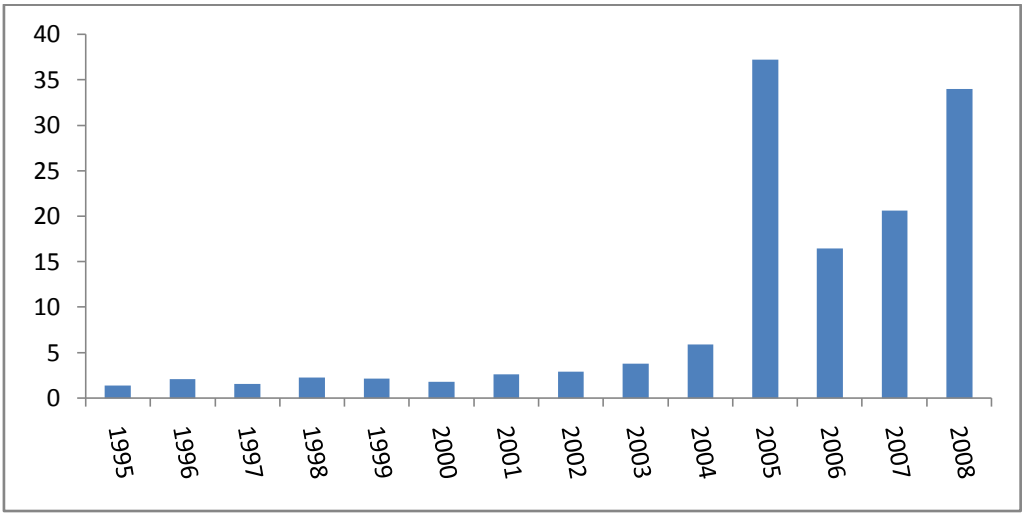

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أعداد مختلفة .

- من خلال الشكل يتضح أنه خلال الفترة مابين 1995إلى غاية 2000 هناك ضآلة وتذبذب في حجم الاستثمارات العربية ، إذ كانت تمثل في أحسن الأحوال 2.9 مليار دولار وهي قيمة أقل ما يمكن القول عليها أنها جد محتشمة وبعيدة كل البعد عن احتياجات الدول العربية خلال هذه الفترة ، ويمكن أن يعزى هذا التذبذب والانخفاض إلى عدة أسباب منها :
- التوتر السياسي والأمني الذي كانت تعيشه مجموعة من الدول العربية كالعراق، اليمن، ليبيا، الجزائر ، لبنان ؛
- تراجع أسعار النفط من الإيرادات المالية للدول العربية النفطية؛
- القصور الكبير في التشريعات المنظمة للاستثمار في العديد من الدول العربية ؛
- إن الفترة من 2001-2008 شهدت تحسنا كبيرا في زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول العربية فعلى عكس الفترة السابقة عرف الاستثمار العربي البيني زيادة كبيرة ، محققا بذلك معدل نمو كمتوسط للفترة بلغ 94%، وبذلك بلغ حجم الاستثمار العربي سنة 2005أكثر من 37 مليار دولار

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص 215

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بعدما كانت تمثل حوالي 6 مليار دولار سنة 2004 أي بزيادة تقدر بحوالي 31 مليار دولار ، ويمكن أن نعزو هذا النمو المتزايد إلى مجموعة من العوامل منها :

- التحسن الكبير الذي شهده مناخ الاستثمار في الدول العربية ؛
- الجهود الترويجية التي قامت بها العديد من الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال ؛
- عودة بعض رؤوس الأموال المهاجرة إلى الوطن العربي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛
- الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط ، مما ساهم في تحقيق فوائض مالية لدى الدول النفطية .

ويمكن للجدول التالي أن يوضح توزيع هذه الاستثمارات في بعض الدول العربية سنة 2008

الجدول رقم (07):الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول سنة 2008

الوحدة مليار دولار

الدولة	2008	
	القيمة	النسبة المئوية
السعودية	12.75	37.46%
الإمارات	3.55	10.43%
الجزائر	5.66	16.63%
مصر	2.42	7.11%
السودان	4.80	14.10%
المغرب	0.841	2.47%
لبنان	0.266	0.78%
تونس	0.213	0.62%
الأردن	0.473	1.38%
سوريا	1.53	4.49%
اليمن	0.392	1.15%
المجموع	**34.03**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. 2008

– من خلال الجدول أعلاه نجد أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على اغلب التدفقات بقيمة جاوزت 12 مليار دولار محققة بذلك نسبة 37 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية لسنة 2008 و

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هذا كله راجع إلى الجهود المبذولة و التي لا تزال المملكة تبذلها في سبيل تحسين مناخ الاستثمار بها، هذا من جهة، من جهة أخرى إن استحواذ المملكة العربية السعودية على اغلب التدفقات راجع إلى رؤوس الأموال الكبيرة التي تأتي من دول الخليج المجاورة و التي تتوفر على فوائض مالية باعتبار أن – المملكة تعد اكبر سوق في المنطقة و بالتالي فرص اكبر للاستثمار خاصة بعد الإعلان عن فتح مدينة الملك عبد الله الصناعية؛

– في حين عرفت كل من الجزائر، الإمارات،سوريا، السودان ومصر تدفقات معتبرة تراوحت بين 2 مليار و 5 مليارات لكن على العموم تبقى هذه التدفقات ضعيفة جدا خاصة إذا تعلق الأمر بدولة كالجزائر التي تتوفر على فرص استثمارية كبيرة و سوق استهلاكية واسعة، و نفس الشيء بالنسبة لمصر؛

– أما بقية الدول العربية الأخرى فقد مثلت تدفقات الاستثمارات العربية إليها في سنة 2008 معدلات متدنية و ضعيفة جدا، يمكن إيعازها إلى صغر حجم السوق أو المناخ الاستثماري الغير مناسب للاستثمار.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية

تساهم الاستثمارات العربية البينة بشكل كبير في التدفقات الاستثمارية الأجنبية لعدد من الدول العربية، ومما ساعد على ذلك ما جنته الدول العربية النفطية من إيرادات كبيرة جراء ارتفاع أسعار البترول ، الأمر الذي جعل هذه الدول توجه جزءا– حتى وإن كان ضئيلا– من هذه الفوائض المالية إلى الدول العربية الأخرى في شكل استثمارات مباشرة.

لذى يمكن القول أن جل الاستثمارات العربية البينية كان مصدرها دول الخليج، إذ تساهم هذه الأخيرة بنسبة كبيرة من إجمالي التدفقات العربية البينية. و يمكن للجدول التالي أن يوضح مصفوفة توزيع الاستثمارات العربية وفق الدول المضيفة و المصدرة لسنة 2008.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول رقم (08): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المضيفة و المصدرة لسنة 2008

الوحدة مليون دولار

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة											الإجمالي
	الأردن	تونس	مصر	السودان	الجزائر	المغرب	سوريا	اليمن	السعودية	لبنان	ليبيا	
الإمارات	16.4	109.6	748.8	9.7	73.0	619.8	211.9	10.1	5873	1115.2	1944.2	10731.7
مصر	2.8	7.8		126.8	3012	10.3	212.9	1.1	164.0	–	8.1	3545.8
سلطنة عمان	–	–	6.2	5.0	2490	–	–	102	–	–	–	2603.2
قطر	1.4	–	217.1	1109.3	–	17.1	3.1	2.8	25.0	117.3	72.0	1565.1
الكويت	1.5	23.4	595.1	720.1	–	15.1	71.3	22.8	4461.0	649.3	–	6559.6
السعودية	127.6	1.1	440.3	302.3	24.0	65.7	404.5	166.5		616.2	–	2151.8
ليبيا	–	135.7	137.3	0.5	4.0	30.9	–	–	–	–		308.4
الأردن	–	33.8	82.7	117.8	6.0	5.7	4.1	0.7	582.0	–	23.0	855.9
سوريا	0.2	–	–	140.8	4.0	–		0.9	168.0	63.3	1.9	379.1
البحرين	21.1	–	35.7	–	–	60.3	581.1	–	1003.0	99.8	35.7	1804.9
تونس	–		0.3	–	22.0	8.6	–	–	–	–	29.9	60.8
الجزائر	–	2.4	–	–		0.4	–	–	–	–	–	2.8
السودان	–	0.4	2.0		–	–	–	–	11.0	–	–	13.4
غير مصنفة	108.8	–	8.6	–	30.0	–	–	–	211.0	–	–	358.1
الإجمالي	433.6	320.7	2324	4806.5	5666	848.8	1539.7	393.1	12952.0	2661.1	2079.9	34030.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009. ص 214 .

إن الجدول أعلاه يوضح أن هناك نوعا من التركيز في توجه الاستثمارات العربية، إذ حظيت خمس دول فقط (السعودية، الجزائر، السودان، مصر، لبنان) بنحو 82 % من حجم التدفقات فالجزائر مثلا استقطبت أكثر من 3 مليار دولار مصدرها دولة مصر، تلتها سلطنة عمان بنحو 2.5 مليار دولار، في حين استقطبت المملكة العربية السعودية استثمارات قدرت بحوالي 6 مليار دولار من دولة الإمارات،و حوالي 4.5 مليار دولار مصدرها الكويت و حوالي مليار دولار مصدرها البحرين، و جميعها دول نفطية من الخليج العربي ،في حين لا يلاحظ وجود استثمارات عربية لافتة للنظر في دول أخرى كاليمن و جيبوتي بسبب ضعف جاذبية المناخ الاستثماري و قلة الفرص الاستثمارية المتاحة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

إن الاستثمارات العربية البينية في توزيعها على القطاعات الاقتصادية في مختلف الدول العربية، غلب عليها نوع من التركيز على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو قطاع الخدمات، إذ تشير إحصائيات سنة 2008 المتعلقة بتدفقات الاستثمارات العربية البينية إلى توجه هذه الأخيرة في المقام الأول إلى هذا القطاع بنسبة تقدر بأكثر من 60 % من إجمالي التدفقات لنفس العام المقدرة بأكثر من 34 مليار دولار.

و يمكن للشكل البياني التالي توضيح التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنة 2008

الرسم البياني **رقم(08)**: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنة 2008

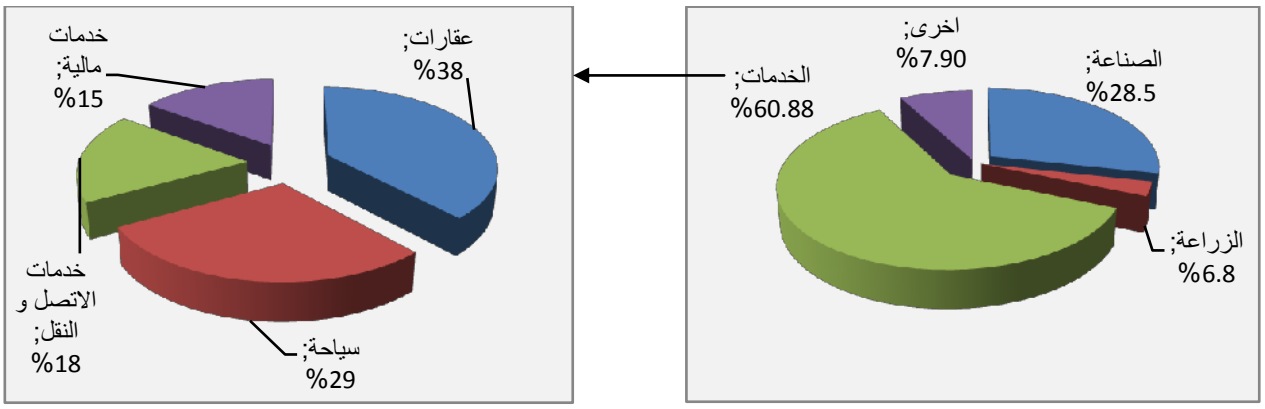

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، و

www.mubasher.info/ASE/market

- يعود الاهتمام بقطاع الخدمات إلى تركيز الاستثمارات على المشاريع المربحة في قطاع السياحة و الترفيه، بالإضافة إلى قطاع العقارات الذي يشهد ارتفاعا في الأسعار مما يزيد من جاذبيته للاستثمار خاصة في ظل انخفاض المخاطر به؛

- كما يلاحظ أيضا النسبة الضئيلة التي حضي بها قطاع الزراعة على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يتميز بها هذا القطاع، على الرغم من الفرص الكبيرة المتاحة فيه و كذا العجز الكبير الذي يعرفه الوطن العربي في توفير الغذاء لسكانه محليا دون اللجوء إلى الاستيراد من الدول الغربية، و هنا نجد أنفسنا أمام اكبر المفارقات، إذ يتمتع الوطن العربي بوفرة في الأراضي الخصبة و الموارد المائية، إضافة إلى توفر اليد العاملة و الموارد المالية، كل هذا دون أن يحقق اكتفاءه الذاتي من الغذاء؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و للتوضيح أكثر، يمكن للجدول التالي أن يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنة 2008 على عينة مختارة من الدول العربية

الجدول رقم(09): توزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية سنة 2008. مليون دولار

الدولة / القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الاجمالي
السعودية	1618.0	.	11233.0	1295.0
الأردن	403.9	1.0	28.7	433.5
تونس	10.0	0.0	296.5	320.5
ليبيا	198.1	0.0	1881.8	2079.9
اليمن	275.2	0.5	166.6	392.8
الجزائر	5654.0	0.0	3.0	5666.0
السودان	174.1	799.8	3832.6	4806.5
لبنان	21.3	41.9	403.6	2661.1
المجموع	8354.6	843.1	17845.7	29312.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008. ص 213.

- من الجدول أعلاه ، نجد أن التركيز الذي تعرفه الاستثمارات العربية في قطاع الخدمات ليس معمما على كل الدول العربية، فمثلا تتركز الاستثمارات العربية في الجزائر في قطاع الصناعة، و نفس الشيء بالنسبة إلى الأردن، في حين تتركز الاستثمارات العربية في قطاع الخدمات في كل من السعودية، ليبيا، السودان و الذي يمكن تفسيره إلى الطلب المتزايد على الخدمات في هذه الأسواق، و كذا للربحية الكبيرة في هذا القطاع.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الثالث : الاستثمارات العربية المهاجرة

إن هجرة الأموال والعقول خارج الوطن العربي هي أحد العناوين المعقدة والشائكة التي استفحل أمرها في العقدين الماضيين لأسباب عديدة [1]،وعلى الرغم من عدم وجود أرقام وإحصائيات دقيقة وموحدة حول الموضوع، إلا أن ما هو موجود من إحصائيات يبعث على القلق ، إذ تشير البيانات المتوفرة أن حجم رؤوس الأموال العربية المهاجرة والموظفة في الأسواق المالية العالمية والمودعة لدى البنوك الغربية يتراوح مابين 800 مليار دولار إلى نحو 3 تريليون دولار [2]، وهذا وفقا لتقديرات هيئات ولجان دولية مختلفة حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (10) : تقديرات الأموال العربية بالخارج لسنة 2003

الجهـــــــــة	التقديرات بالمليار دولار
اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)	800
اتحاد المصارف العربية	1000-800
مجلة فراسيت ايكونوميك ريفيو الصينية	1500 – 1000
منظمة العمل العربية	1200
مركز الشيخ زايد العالمي للتنسيق والمتابعة	2220
المنتدى الإسلامي الدولي	1500(دول الخليج فقط)
صندوق النقد العربي	2400
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	1400

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار ، الربع الرابع ، 2004، ص 08

– من خلال هذا الجدول يتضح جليا حجم الأموال العربية الموجودة في الخارج ، فان قمنا بمقارنة بسيطة بين هذه الأخيرة وحجم الاستثمارات العربية البينية لوجدنا الفرق شاسعا جدا ، فحجم الاستثمارات العربية البينية مثلا لسنة 2005 –على الرغم من أن هذه السنة تعد استثنائية – والمقدرة بحوالي 37 مليار

[1]- منصوري الزين ،" دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي" ، **مجلة العلوم الانسانية** ، السنة الخامسة ، العدد 34 ، 2007 ص 03 متوفرة على الموقع www.ulum.nl

[2]- Alasrag Hussien, Foreign Direct investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA, Munich. 2005,p46 at http://www.mpra.ub.uni.muenchen.de

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

دولار تمثل ما نسبته 1.6% – 4%كحد أقصى وبالتالي فالأموال العربية بدل أن توجه إلى الدول العربية لدفع عجلة التنمية ، توجه هذه الفوائض إلى الغرب الذي استغلها أيما استغلال.

– ووفقا لبعض التقارير الدولية، فان الأموال العربية المهاجرة تتركز جغرافيا في الولايات المتحدة بنسبة 70%، فيما تتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوربية (خاصة جنيف و لندن) والأسواق الآسيوية ، وتشير هذه التقارير أن نحو 40%من هذه الأموال تستثمر في محافظ استثمارية متنوعة وفي مجال العقارات ، وما نسبته 30% استثمارات في الودائع و الاذونات ، ونسبة 15%في أسواق السندات الحكومية الأمريكية[1] .

ثانيا : أسباب هجرة الأموال العربية

تكمن أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية نحو الخارج في عدة أسباب منها [2]:

- تعتبر الأسواق المالية في الدول المتقدمة حافزا مشجعا لاستقطاب الأموال العربية خاصة وأن المستثمر العربي عادة يبحث عن الفرص الاستثمارية ذات العائد الكبير والمخاطرة القليلة؛
- ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق العربية وبالتالي عدم القدرة على استيعاب كل هذه الفوائض المالية ؛
- ضعف جاذبية المناخ الاستثماري للدول العربية إذا ما قورن مع المناخ الاستثماري للدول المتقدمة أو حتى دول نامية أخرى ؛
- كما يلعب العامل السياسي دورا محوريا في هجرة الأموال العربية نحو الخارج دون استثمارها محليا ، فهذا كله يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة ، بما في ذلك مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الثنائية ، هذا بالإضافة إلى ضعف توفر الأرقام والخرائط التي تبين الفرص الاستثمارية وهذا ما يساهم في عزوف المستثمر على الاستثمار والبحث عن فرص أخرى في دول أخرى [3] .

[1] -ibid. p 47

[2] - منصوري الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

[3] -Alasrag Hussien, op.cit., p 45

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطلب الرابع: واقع التجارة العربية البينية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية ،وذلك بتأثرها بتطبيقات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، أو ظهور تكتلات اقتصادية هيمنت على حركة التجارة العالمية ، فضلا على الثورة الكبيرة التي عرفتها تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال ، هذا كله جعل من موضوع التجارة العربية البينية يشغل حيزا كبيرا من الدراسات والتحاليل ، وذلك لاعتبارها أداة أساسية لتفعيل التعاون العربي لأجل تحقيق تنمية شاملة لجميع الدول العربية .

لهذا فقد بذلت الدول العربية جهودا كبيرة لتحرير التجارة بين أقطارها ، إذ بإمكانها أن تكون بديلا اقتصاديا أفضل من الدعم والمعونات التي تقدمها الدول العربية الغنية للدول العربية الفقيرة ، وذلك لان التجارة مبنية على أساس المنافع المشتركة والمتبادلة ، فمن هذا المنطلق برزت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية تكاملية مرحلية ، حيث أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن تمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة إذا توفرت لها الآليات والمقومات الضرورية لذلك .

أولا : المرجعية القانونية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أقرت القمة العربية المنعقدة بالقاهرة في يونيو 1996، تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما ، وقد وجد المجلس أثناء مباشرة تنفيذ قرار القمة ، وبعد مراجعة شاملة للاتفاقيات التجارية المبرمة بين الدول العربية خلال الفترة السابقة أن اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي أقرها المجلس في فيفري 1981 يمكنها أن تشكل الإطار القانوني العريض لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1].

[1]- جامعة الدول العربية، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. ص 8 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حيث نصت المادة السادسة منها على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصنعة وجميع السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الاستيراد[1] .

نص البرنامج التنفيذي على أن تدخل المنطقة حيز التطبيق ابتداء من 1998/01/10 وأن يتم إقامتها خلال عشر سنوات من هذا التاريخ ، بحيث يتم خلال هذه السنوات العشر وفقا لمبدأ التحرير التدريجي خفض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة متساوية تقدر ب 10%سنويا ، لتصل إلى الصفر بحلول العام 2007 .

غير انه تم تقليص الفترة الزمنية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بقرار صدر في القمة العربية في عمان سنة 2000، إلى ثمانية سنوات أي مطلع العام 2005، وبهذا ارتفعت نسبة الخفض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب إلى 20 %للعامين الأخيرين.

ثانيا : البافتا[2] وعقبات التحرير الكامل للتجارة

مع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ عام 2005 واستكمال عملية تخفيض الحواجز الجمركية برزت الحواجز الغير الجمركية كأحد أهم العوائق أمام التحرير الفعلي والكامل للتجارة العربية البينية هذا بالإضافة إلى العديد من المعوقات ، على الرغم من توفر الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة ومن بين هذه المعوقات[3]:

- المبالغة من جانب الدول العربية في حماية القطاع الزراعي، ولجوء بعض الدول إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من دول عربية أخرى؛

- ضعف بعض المقومات المشجعة للتجارة العربية البينية مثل وسائل النقل والاتصالات و ائتمان الصادرات في بعض الدول العربية؛

[1] - جامعة الدول العربية، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .ص 11 .

[2] - جرت العادة على تسمية المنطقة بمصطلح "بافتا" اختصارا للترجمة الانجليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Pan Arab Free Trade Area)

[3] - منطقة التجارة العربية الكبرى، مقالة منشورة على الموقع www.islamonline.net تصفح يوم 19/06/ 2010 على الساعة 10.30 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- التدخل السياسي في إدارة اقتصاديات الدول العربية ؛

فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة سنوات على دخول المنطقة دخول المنطقة حيز التنفيذ تشير الإحصائيات إلى تواضع التبادل التجاري بين الدول العربية.

إلا أن الواقع يشير إلى تواضع التبادل التجاري بين الدول العربية إذ بلغ متوسط نسبة التجارة العربية من إجمالي التجارة الإجمالية العربية دون احتساب النفط حوالي 13.6%في الفترة 2004-2008 في حين بلغت نسبة التبادل مع احتساب النفط حوالي 10% خلال نفس الفترة [1]، وذلك وفقا للشكل الموالي.

الرسم البياني رقم (09) : نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الكلية 2004- 2008

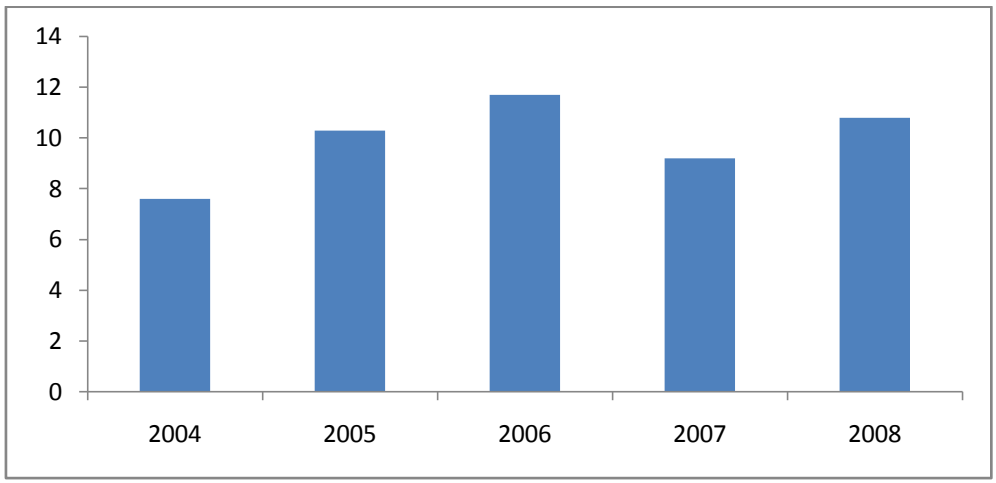

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاسكوا (ESCWA) .

من خلال الشكل ،وبالمقارنة مع عدد من التكتلات الإقليمية الأخرى ، يتضح مدى ضعف التبادل التجاري بين البلدان العربية ، ففي عام 2008 بلغت نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء في آسيان (ASEAN)حوالي25 %[2].

فصغر القاعدة الصناعية في معظم الدول العربية وسيطرة النفط ومشتقاته على الصادرات العربية يعد أحد الأسباب الرئيسية التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية .

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي بين الدول العربية ، 2009 ، ص 26

[2]- نفسه ، ص 27 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كما يظهر استطلاع للرأي أجرته اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) مؤخرا حول أهم العوامل التي تحول دون التحرير الكامل للتجارة في الدول العربية الأعضاء في البافتا ، التكلفة العالمية لاستعمال النقل والمواصلات البرية والبحرية تحتل المركز الأول في قائمة العوائق، وتحتل الضرائب على السلع المستوردة المركز الثاني ، تليها البيروقراطية في الإدارات الرسمية المعنية بعمليات الاستيراد والتصدير،و التعقيدات في عمليات تفتيش وفحص البضائع في الجمارك[1] .

[1]- نفس المرجع السابق، ص 28 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: واقع التنمية في الوطن العربي

إن الطابع الذي ميز عملية تمويل التنمية في الوطن العربي اعتمد وبشكل رئيس على الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية في بعض الدول العربية ، فتراكم هذه الفوائض في الدول النفطية وتحول جزء منها إلى بقية الدول العربية عن طريق المعونات والاستثمار، وكذا تحويلات العمالة الوافدة كلها عوامل ساعدت في تسريع معدلات النمو، ودفع عجلة التنمية، إذ مرت هذه الأخيرة بمراحل تميزت بالتذبذب، فتارة كانت جد متسارعة لدرجة أنها كانت متفوقة على العديد من الأقاليم ، وتارة أخرى اتسمت بالركود والتباطؤ.

المطلب الأول : مسيرة التنمية في الوطن العربي

انطلقت مسيرة التنمية في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي من أدنى المستويات فمعظم الدول العربية كانت في مرحلة انتقالية لحقت حقبة استعمارية، فانتشر في معظمها الجهل والفقر والمرض، وفقدت سلطة القرار في مجالات هامة في النشاط الاقتصادي...الخ ، وبالتالي وجد الوطن العربي نفسه على عتبة عالم جديد أصبح الغرب فيه مهيمنا سياسيا وعسكريا ومتفوقا اقتصاديا وعلميا .

المرحلة الأولى : وتمتد من أواخر الخمسينات إلى منتصف الثمانينات كانت الدول العربية في طليعة الدول النامية إذ تفوقت فيها على جميع المناطق – باستثناء دول جنوب شرق آسيا – من حيث معدل النمو الاقتصادي ، عدالة توزيع الدخل و الحد من الفقر في المجتمع ، كما ميز هذه الفترة سيطرة القطاع الحكومي على جميع أوجه النشاط الاقتصادي ، ولقد سارع في تسريع النمو خلال تلك الفترة الزيادة في أسعار النفط وتراكم الموارد المالية ، وكذا إسهام الصناديق العربية في تمويل المشاريع كما ساهم في دفع النمو الاقتصادي العربي ازدهار الاقتصاد العالمي ، وضعف المنافسة في الأسواق العالمية[1].

ولكن أزمة عميقة تراكمت خلال هذه الفترة ، تمثلت في ضعف وتراجع إنتاجية القوى العاملة ، كما تفشت في معظم الدول العربية خاصة في أجهزة الإدارة العامة والقطاع الصناعي – عقلية الإهمال وعدم

[1]- إسماعيل صبري، في التنمية العربية، دار المستقبل، بيروت، الطبعة الثانية، 1983، ص 59

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاكتراث بنوعية السلع والخدمات – وذلك نتيجة لغياب المحاسبة وكذا حماية المنتجين المحليين من المنافسة العالمية [1] .

المرحلة الثانية :وتمتد من منتصف الثمانينيات إلى بداية الألفية الثالثة بدأت هذه المرحلة من مسيرة التنمية بالركود الذي طال جميع الدول العربية، إثر الانخفاض الشديد الذي عرفته أسعار النفط مما زاد في ارتفاع العجز في الموازنة العامة وتراكم الدين الداخلي والخارجي ، وكذا ارتفاع معدل التضخم واتساع رقعة البطالة ، وكنتيجة لانخفاض الموارد و الاختلالات الهيكلية المشار إليها سابقا مر العالم العربي بأصعب فترة في تاريخه المعاصر ، تباطأ فيها النمو الاقتصادي وتراجع مستوى دخل الفرد ، وانتشرت البطالة وصارت تشمل خريجي الجامعات، وتعمقت الفوارق الاجتماعية وانتشر الفساد ...الخ [2]، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة خطيرة انتهت بتدخل المؤسسات التمويلية العالمية للضغط على الحكومات المحلية وتنفيذ إجراءات برامج الإصلاح الهيكلي ، و خصخصة شركات النشاط الإنتاجي[3] .

كما شهدت المنطقة حروبا أهلية و إقليمية تسببت في إهدار الموارد وتدمير المرافق، وزادت من اتساع الخلافات بين عدة دول عربية.

إلا أنه وعلى الرغم من الأزمات التي مست الوطن العربي ، شهدت العشرية الأخيرة من 1990-2001 تغيرات عميقة وايجابية في هيكل الاقتصاد والأنظمة العربية ، وقد تفاعلت عوامل كثيرة لإحداث هذه التغيرات من أهمها[4] :

الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أنجزتها عدة دول عربية خاصة غير النفطية منها ؛

نجاح بعض الدول العربية النفطية كالإمارات والسعودية في تنويع مصادر الدخل القومي ؛

تقدم سياسات الخوصصة وتطور القطاع الخاص ؛

[1]- مشدن وهيبة ، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، الجزائر ، بدون سنة، ص 85

[2]-عبد اللطيف يوسف الحمد، تحدي التنمية في الوطن العربي ، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، المحاضرة المتميزة رقم 29، مصر، 2008، ص 05 . متوفر على الموقع www.ECES.org.rg

[3]- مشدن وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 86

[4]- نفسه ، ص 87 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الحكومية الكبيرة، خاصة في القطاعات الأساسية كالتعدين، الكهرباء، الماء...الخ ؛

الانفتاح المتزايد على العالم بانضمام العديد من الدول العربية إلى المنظمة العالمية التجارة .

المرحلة الثالثة : والتي تمتد من 2001إلى غاية 2008، شهدت هذه المرحلة عدة أحداث كان لها الأثر الكبير على الدول العربية بدءا من أحداث 11 سبتمبر 2001، وبداية الحرب على أفغانستان والعراق ، مرورا بالأزمة المالية العالمية ، في هذه المرحلة استرجعت معظم الدول العربية قدرتها على النمو وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي [1] ، حيث بلغ متوسط معدل النمو لدى الدول العربية حوالي 4.9% في السنة[2] ، على الرغم من الدمار الذي خلفته الحروب في العراق ، لبنان، غزة .

ومما لاشك فيه فقد تأثرت المنطقة العربية بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008، وذلك نتيجة للانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط ، إلا أن معظم الدول العربية تمكنت من تخفيض وطأة الأزمة و انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني .

إذا فحسب هذا السرد الموجز لمسيرة التنمية العربية ، فقد نجحت معظم الدول العربية في تغيير أوضاعها وتنمية اقتصادها ، وحققت بذلك مكتسبات عديدة شملت بنيتها التحتية ، توفير الرعاية الصحية لسكانها ، تحسين جودة التعليم لأبنائها ، تحسين ظروف المعيشة ، تراجع نسبة الفقر فيها...الخ ، وكما يقول الدكتور عبد اللطيف يوسف الحمد" **لسنا من رواد التنمية في العالم ، لكننا لسنا أيضا من فشل في تحقيقها وتسريعها وتحسين وضع الإنسان بفضلها**".

المطلب الثاني : التحديات التنموية للدول العربية

يواجه الوطن العربي قدرا كثيرا من التحديات ، والتي من شأنها أن تؤثر على مسار التنمية ، وتعوق قدرات الدول العربية ودون تحقيق أهدافها الإنمائية ، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات في ظل التغيرات والتحولات الدولية المعاصرة بالآتي:

[1]- عبد اللطيف يوسف الحمد، مرجع سبق ذكره، ص 10 .
[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ ، مرجع سابق ، ص 108 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أولا: اتساع حجم الفجوة المعرفية

يمثل اتساع الفجوة بين الوطن العربي والدول المتقدمة أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية ، خصوصا بعد أن أصبحت جل القطاعات الاقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على العلم والتقنية الحديثة ، اللذان يعدان من الركائز الأساسية للتقدم الاقتصادي [1]، ويمكن توضيح أهم معلم هذه الفجوة المعرفية فيما يلي :

- تدني الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبلغ هذه النسبة 0.20%كمتوسط الدول العربية مقارنة ب 2.4% في الدول المتقدمة ، و 1.6% في دول شرق آسيا[2]؛

- يشير التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو) رصد التعليم للجميع لسنة 2008 إلى أن المواطن العربي يقرأ بمعدل 6 دقائق في السنة بينما المواطن الغربي يقرأ بمعدل6 ساعات في السنة ، كما أن عدد الكتب المنشورة لا يتعدى 29 عنوانا لكل مليون نسمة ، مقارنة مع 725 عنوانا في الدول المتقدمة[3] ؛

- بلغ العدد الإجمالي للمقالات العلمية في الدول العربية حوالي 11 ألف مقالة في السنة مقارنة بحوالي 280 ألف مقالة في الولايات المتحدة لوحدها، وحوالي 64 ألف مقالة في بريطانيا.كما تجدر الإشارة هنا إلى تقريرين هامين ، الأول الصادر عن معهد التعليم العالي التابع للجامعة الصينية المعروفة (*Shanghai jiao tong university*) والذي يعتبر المرجع الأساسي لتصنيف الجامعات في العالم ، وتقرير الرياضيات الدولي (*Timss PIRLS international study center*) ، إذ يبين الأول أنه لم توجد جامعة عربية واحدة ضمن قائمة الخمسمائة أفضل جامعة في العالم ،أما التقرير الثاني فيبين أن عينة من شباب جميع الدول العربية الاثني عشر التي شاركت في التقييم العالمي للمستوى العلمي للطلبة لم يرتق لمتوسط شباب الدول التسعة والخمسين المشاركة في التقييم[4].

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية العربي في عالم متغير ، مركز الجزيرة للدراسات ، أوراق الجزيرة 11، قطر ، ماي 2009، ص 42 متوفرة على الموقع http://iefpedia.com/arab

[2]- نفسه، ص 44

[3]- نفسه ، ص 46

[4]- عبد اللطيف يوسف الحمد، مرجع سابق، ص 21 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا : محدودية الموارد وضعف كفاءة استخدامها

تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربية ومما يزيد الأمر سوءا أن 80% من أراضي الوطن العربي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة ن ويعد الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية سواء من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد في المياه كما أن هذه الموارد تتصف بعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على الجزء الأكبر منها ألا وهو المياه الجوفية [1] ، أما بالنسبة للأراضي الزراعية فان الوطن العربي يعاني من ندرة الأراضي الصالحة للزراعة ، حيث تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار ن بما يمثل 14.1%من إجمالي مساحة الوطن العربي ، أما المساحة المزروعة في عام 2005 فقد بلغت نحو 71.5ميون هكتار ، أي حوالي 36%من مساحة الأراضي الصالح للزراعة [2] .

ثالثا : تصاعد معدلات التضخم

تشكل الضغوط التضخمية التي شهدتها أغلبية الدول العربية خلال الفترة 2003-2007 أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في المنطقة العربية ، إذ أن معدلات التضخم المقدرة بمتوسط التغير في الرقم القياسي للأسعار قد ارتفعت من 2.7%سنة 2003إلى قرابة 7%سنة 2007[3]، وتتفاوت الدول العربية في معدلات التضخم مابين 13.8%في قطر كحد أعلى و 2% في المغرب كحد أدنى.

رابعا : تفشي الفساد في المؤسسات العامة

يعد انتشار الفساد في المؤسسات العامة في الدول العربية من أخطر التحديات التي تعيق عملية التنمية إذ أن الفساد يسهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وانخفاض مستوى الجودة في انجاز البنية التحتية وذلك بسبب الرشاوى بالإضافة إلى تدخل الوساطة في اختيار المشروعات وانتشار الغش [4]، أما أسباب تفشي ظاهرة الفساد في الوطن العربي فيعود إلى عدة أسباب منها [5] :

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مرجع سابق ، ص 47

[2]- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 85

[3] - International Monetary Fund, World Economic Outlook 2008, Washington, April 2008 p 253. Available on the site http:// www.FMI.org

4- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مرجع سابق ، ص 57

[5]- نفس المرجع ، ص 59

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

– ضعف أجور العاملين في القطاع الحكومي في بعض الدول العربية يشكل دافعا للارتشاء؛

– ضعف وسائل الردع والعقاب الفعالة لمرتكبي أعمل الفساد.

خامسا : هجرة الكفاءات العربية

تعد هجرة الكفاءات العلمية من الوطن العربي إلى الدول الغربية عقبة في وجه التنمية العربية ، بالنظر لما تمثله من نزيف للخبرات والكفاءات العالية ، إذ تشير إحصاءات منظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بحوالي 31%من هجرة الكفاءات من الدول النامية ، ومن هنا تتجسد الآثار السلبية لهجرة الكفاءات بجملة من الخسائر يقف على رأسها خسارة رأس المال البشري الذي يعد بدوره حجر الزاوية في أي عملية تنموية [1].

هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب يمكن إيجازها في [2]:

– التبعية المفرطة للدول المتقدمة ؛

– ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية ؛

– بطء عملية توسيع وتنويع الاقتصاديات العربية ؛

– ركود دافع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

المطلب الثالث : الاستثمارات العربية كآلية للتشغيل

من بين أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية قاطبة هي خلق فرص العمل ،إذ تعاني هذه الدول من أعلى معدلات البطالة على المستوى العالمي فهي تتجاوز 14% [3]، ويزداد هذا التحدي الذي تواجهه الدول العربية بوجود أكثر 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل سنة 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020 [4] ، وهذا ما يستوجب على الدول العربية خلق حوالي 6 ملايين وظيفة

[1]- ابراهيم قويدر ، فقدان المواهب لصالح دول أخرى ، هجرة العقول العربية ، متوفر على www.libyaalyoum

[2]- مصطفى عبد الله الكفري ، معوقا ت التنمية العربية وشروط تحقيقها ، رسالة لمؤتمر القمة العربية التاسعة عشر في الرياض منشورة على الموقع www.thanra.alwehda.gov.sy

[3]- منظمة العمل العربي ، موجز التقرير الاقتصادي العربي الأول لمنظمة العمل العربي حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، نحو سياسات و آليات فاعلة ، القاهرة ، 2008، ص 64 .

[4]- نفسه ، ص 64 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جديدة ، لهذا يمكن لمعدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي وعملية التنمية في الدول العربية ، هذا فضلا عن إمكانية حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية داخل هذه الدول

ويمكن للجدول التالي تسليط الضوء على معدل البطالة في بعض الدول العربية في آخر سنة توفرت عليها الإحصائيات.

الجدول رقم(11): معدلات البطالة في عدد من الدول العربية

الدولة	السنة	البطالة عند الذكور	البطالة عند الإناث	**معدل البطالة**
الأردن	2008	111,916	58,198	**12.70**
الإمارات العربية	2006	62,500	22,500	**3.12**
البحرين	2007	1,490	6,320	**4.00**
تونس	2007	333,500	174,600	**14.10**
الجزائر	2007	1,095,722	280,000	**13.80**
السعودية	2007	295,594	167,719	**5.63**
السودان	2006	/	/	**17.30**
سوريا	2007	237,335	217,465	**8.42**
قطر	2007	/	/	**2.40**
الكويت	2006	12,000	13,000	**1.33**
لبنان	2007	56,100	130,900	**15.00**
مصر	2008	1,104,350	1,083,650	**9.04**
المغرب	2008	775,124	316,876	**9.60**

المصدر: إحصائيات منظمة العمل العربية. على الموقع www.alolabor.org/nArabLabor.

من خلال الجدول السابق يتضح جليا خطورة الوضع، والذي يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:

- يبلغ حجم سكان الوطن العربي أكثر من 338مليون نسمة، تمثل فيه نسبة السكان في سن العمل (15-64) نحو 60.4% أي ما يقارب 204 مليون شخص ، غير أن من يعمل والقادر على العمل أو

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الباحث عن العمل يشكل ما نسبته 37% أي حوالي 125 مليون نسمة [1]، كما تتسم القوى العاملة العربية بتدني مستوى إنتاجيتها ، إضافة إلى تضخم حجم العمالة المتعاقدة والمؤقتة و ارتفاع مساهمة القطاع العام في امتصاص حجم العمالة مقارنة بالقطاع الخاص ؛

– ما يزيد من حدة مشكل البطالة، افتقار غالبية الدول العربية إلى المؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسواق العمل، وضعف التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل؛

– تزايد معدلات نمو القوى العاملة من النساء في السوق والذي يقدر بحوالي 4%سنويا [2]، وذلك لإقبالهن على التعليم والتكوين، واستعدادهن لعمل قدرة وبحثا عنه يزيد من حجم الوافدين على سوق العمل سنويا.

لا شك في أن الاستثمارات العربية البينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية، تعتبر بمثابة محرك للتنمية في الوطن العربي، إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات عبر الأقطار العربية، فمن خلال ما سبق لاحظنا أن حجم الاستثمارات العربية في تزايد و تنامي مستمر في الفترة الأخيرة، هذا ما يعني التوسع في إقامة المشاريع مما ينجم عنها خلق فرص للتوظيف، فعلى سبيل المثال المنطقة الصناعية المؤهلة التي تم إنشاؤها في الأردن جذبت العديد من الاستثمارات العربية إليها شملت 79 مشروعا بقيمة مالية قدرت بأكثر من 400 مليون دولار ، وفرت ما يقارب 40000 منصب عمل بين ما هو دائم و ما هو مؤقت [3].

لكن إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات لا يرقى إلى مستوى تطلعات و طموحات الدول العربية المتمثلة في امتصاص البطالة، و هذا راجع بالأساس إلى عدة أسباب منها [4] :

– إن مجالات الاستثمار في الأجل القصير لا تساعد على خلق فرص عمل جديد، أو أنها لا تمثل تحقيق قيمة مضافة بشكل جدي، لذى فالنتيجة المتوقعة هي زيادة الخلل في توزيع الدخل و الثروة، حيث يحضى

[1] - Alasrag, Hussien, The Inter-Arab investments as a mechanism for job creation in the Arab countries, MPRA Paper, Munich, 2010. P. 10. available on the site http://mpra.ub.uni-muenchen

[2] - ibid. p. 10 .

[3] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق .ص 67 .

[4] - محمد عبد الفضيل، بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية . مقالة منشورة على http://www. aljazeera.net/NR/exerces

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المضاربون- و هم قلة- على الجزء الأكبر من نتائج هذا النشاط، و بالتالي تتسع شريحة محدودي الدخل و تتفاقم مشكلة البطالة ؛

- إن توجه الاستثمارات العربية يتركز بشكل كبير في قطاع الخدمات و العقارات، و بالتالي فإن هذه الاستثمارات لا تتوجه نحو بناء قاعدة إنتاجية و صناعية خاصة الصناعة التحويلية لما تتميز به هذه الأخيرة من قدرة على خلق فرص عمل اكبر تتسم بالديمومة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل:

يتكون مناخ الاستثمار من عدة مقومات مترابطة، تمثل هذه الأخيرة مجمل العوامل و الظروف الاقتصادية، السياسية، الأمنية و الاجتماعية، و التي من شانها أن تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل القطر المضيف.

نظريا، يعتبر الوطن العربي من أكثر الأقاليم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و ذلك لما يتوفر عليه من موارد مالية و بشرية و طبيعية، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، إذ يحتل الوطن العربي مراتب متدنية من حيث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و حتى بين الدول النامية، و هذا راجع بالأساس إلى ضعف جاذبية المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية بشكل عام.

على الرغم مما تتوفر عليه الدول العربية من مقومات وموارد، إلا أن حركة الاستثمارات العربية البينية تبقى جد متواضعة، وتشكل نسبة ضعيفة جدا من حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، و يعزى جل المستثمرين العرب ذلك إلى ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية و بالتالي محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة مقارنة بالدول الأخرى.

من هنا كان لزاما على الدول العربية السعي إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها، الأمر الذي ساهم في تنامي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عموما و الاستثمار العربي البيني خصوصا، مما ساعد على دفع عجلة التنمية في الوطن العربي ، لكن في ظل الظروف الراهنة لا تزال عملية التنمية في الدول العربية تواجه العديد من المعوقات التي لابد من إزاحتها لبلوغ الأهداف المسطرة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الثالث:

الاستثمارات العربية في الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيد الفصل:

لقد شهدت الجزائر و منذ بداية التسعينيات إقبالا على الاستثمار الأجنبي من خلال مراجعة وتعديل القوانين المتعلقة به، وذلك بغية الانفتاح أكثر وتوفير الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، فهذا الانفتاح كان نتيجة جملة من الضغوطات الداخلية والخارجية تمثلت في :

- شح مصادر التمويل الداخلية لتمويل عملية التنمية؛
- إشكالية المديونية الداخلية والخارجية، خاصة هذه الأخيرة والتي شكلت تهديدا واضحا لسيادة الجزائر أمام غياب القدرة على الوفاء بالالتزامات؛
- تقلص إرادات الدولة نتيجة الانهيار الذي عرفته أسعار البترول.

وكمحاولة لتسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي و العربي المباشر في الجزائر يمكن تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار التشريعي لقانون الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العربية في الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الأول: الإطار التشريعي لقانون الاستثمار في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات و تغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية، خاصة تلك التي كانت تعيشها سنوات التسعينيات، حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموحدة أمامهم وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار... الخ، وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق إلى تطورات قوانين الاستثمار في الجزائر، والهيئات المكلفة بتدعيمه إضافة إلى أهم الحوافز والضمانات.

المطلب الأول: تطور الإطار القانون للاستثمار

لقد عرف الإطار القانوني و التشريعي المنظم للاستثمار الأجنبي في الجزائر العديد من التطورات و التغييرات نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر، و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا : قانون النقد والقرض رقم 10/90

يعتبر هذا القانون الصادر في 14 افريل 1990 من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فعلى الرغم من أن قانون النقد والقرض 10/90 ليس قانونا خاصا بالاستثمار، لكنه جاء لينظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر[1].

إن أول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين، بمعيار الإقامة الذي يفرق المقيم والغير المقيم حيث يرخص لغير المقيم سواء كان معنوي أو طبيعي بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل

[1]- مفتي محمد البشير، مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 70 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها لأي شخص معنوي مشار إليه بنص قانوني.[1]

كما نص هذا القانون في مادته رقم 183 على تشجيع إقامة علاقات استثمار بين المتعاملين المحليين والأجانب، وذلك رغبة في خلق مناصب شغل جديدة وجلب التكنولوجيا، وفي مادته رقم 184 تم وضع ضمانات في ما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والفوائد للمستثمرين الأجانب.[2]

إضافة إلى هذا، فقد جاء هذا القانون بجمل من الإجراءات الجديدة منها :

- يؤكد هذا القانون على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات في الحقوق والواجبات؛
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنصيب أو نسبة معينة ؛
- الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

ثانيا : المرسوم التشريعي رقم 12/93 والمتعلق بترقية الاستثمارات

إن أواخر سنة 1993 كانت من أصعب المراحل الزمنية التي مرت بها الجزائر، وذلك باعتبارها مرحة متقدمة جدا من عمق الأزمة الجزائرية المتعددة الأبعاد آنذاك نتيجة للانزلاق السياسي والأمني وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية، وكذا تراكم المديونية واستفحال البطالة وتدني القدرة الشرائية للمواطن، إضافة إلى تدهور الخدمات الاجتماعية بصفة عامة.[3]

صدر هذا القانون في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات وهذا من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان على سدة الحكم آنذاك ، حيث أكدت الحكومة على مراجعة قانون النقد

[1]- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 44

[2]- نفسه.

[3]- تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، الجزائر، 2006، ص 260 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والقرض وبالتالي إصدار هذا القانون الذي يعد إطار منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة [1]، كما أنه يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث أحدثت عدة تغيرات، فهو بذلك يرتكز على ما يلي :[2]

- المعاملة بالمثل لكل المستثمرين على حد سواء؛
- إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت موجودة في ظل القوانين السابقة إذ أصبح يتم الاقتصار على التصريح بدلا من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل؛
- منح العديد والحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار.

كذلك فإن أهم ما جاء به هذا القانون كونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرة، ونظام العقود والاستثمار في الجنوب والمناطق التي تسعى الدولة للنهوض بها.[3]

ثالثا: الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار

جاء هذا الأمر المؤرخ في 20 أوت 2001 من أجل إعطاء دفعة جديدة لمسيرة الاستثمارات في الجزائر،وذلك بعد النتائج المتواضعة التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93 حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور طالما أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه على الرغم من الضمانات والحوافز التي جاء بها[4]، حيث تشير الإحصائيات أنه منذ 1993 إلى غاية 2000 تم التصريح ب 43000 نية للاستثمار بمشاركة أجنبية لم تتجاوز 397 نية للاستثمار، حيث كانت هذه النوايا الاستثمارية تعبر عن استحداث أكثر من مليون و 600 ألف منصب شغل، واستثمار ما يعادل 42 مليار دولار [5]، غير أن الواقع يؤكد عدم تحقق هذه المشاريع، إذ بقية نسبة البطالة مرتفعة وعدد المؤسسات التي أنشئت متواضع جدا وهذا كله راجع إلى كثرة الحواجز التي كانت تعيق

(1) - الجيلالي عجة، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 237
(2)- نفسه، ص 240 .
(3)- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 261 .
(4)- الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص 243 .
(5) - تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 263 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

انسياب الاستثمارات في ظل المرسوم رقم 12/93 وذلك من ثقل للإجراءات الإدارية و تعدد مراكز القرار وصعوبة الاستفادة من أشكال تمويل الاستثمارات... الخ.

لذلك جاء هذا الأمر ليعزز الحوافز ويذلل العقبات فهو بذلك يسعى إلى تشجيع وزيادة تدفقات الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ .

رابعا: الأمر رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها

صدر هذا الأمر في 20 أوت سنة 2001 إذ يشتمل على 43 مادة موزعة على 11 فصلا، تتناول تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكا رأس مالها الاجتماعي وكيف يتم الاقتناء والتنازل، تركيبة مجلس الإدارة وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات[1]، ويتناول الأحكام المتعلقة بالخوصصة (من المادة 13 إلى المادة 19) وكذلك الإجراءات المتعلقة بتنفيذها (المادة 20 إلى المادة 25) ومكانة العمال الأجراء منها، إضافة إلى كل الشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها.[2]

ويضاف إلى هذا الأمر القانون رقم 17/01 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و خوصصتها، كذلك المرسوم التنفيذي رقم 354/01 الذي يحدد لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وصلاحيتها وكيفية تنظيمها وسيرها.[3]

خامسا : الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر المؤرخ في 02 أوت من سنة 2003 ليلغي بذلك القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، إذ سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد

[1]- نفس المرجع السابق، ص 266 .
[2]- نفسه ، ص 267 .
[3]- نفسه، ص 269 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الصرف وحركة رؤوس الأموال[1]. و من أهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:[2]

- يسمح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية دون شراكة أو المساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادة 85/84 من الأمر رقم 11/03 أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها الجزائر
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 126 من هذا الأمر.

المطلب الثاني : الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

إن سن القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر عرفت تطورا وهذا يعد خطوة واعدة وإرادة جدية من أجل النهوض بالاستثمار في البلاد سواء تعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي أو المحلي، لكن هذه القوانين تبقي غير مجدية إذا لم يوفر لها الإطار المؤسساتي، الذي يضمن له التنفيذ الفعلي، وفي هذا السياق قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات ومؤسسات إدارية، ترمي هذه الأخيرة إلى مساندة وتطوير المشاريع الاستثمارية في الجزائر وهي كالآتي:

أولا : المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

- أُسس المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية وتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، وهو عبارة عن جهاز استراتيجي لدعم تطوير الاستثمار وكانت مهامه حسب ما جاء به الأمر 03/01 في مادته رقم 19 هي على النحو التالي:[3]
- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها ؛

[1]- الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص 316
[2]-نفسه، ص 317 .
[3]- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد رقم 62.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار حسب التطورات الملحوظة ؛
- الفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات ؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ، ترتيب، دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يفصل على ضوء تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه.
- لكن جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، ليلغي المادة رقم 19 من الأمر رقم 03/01 ويكلف "المجلس الوطني للاستثمار بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وبسياسة الدعم وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر".[1]

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)

أنشئت هذه الوكالة بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، إذ نصت المادة رقم 06 من هذا الأمر على "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص"الوكالة"" وعدلت بموجب الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، [2] حيث تعد الدليل السياسي تشريعا وتنفيذا لكل راغب في الاستثمار، سواء كان شخص مادي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي، وبعبارة موجزة هي دليل يدعو إلى حرية الاستثمار.[3]

تتولى الوكالة مهمة الاتصال مع مختلف الهيئات و الإدارات المعنية بميدان الاستثمارات، فهي بذلك تقوم بعدة مهام منها:[4]

[1]- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد رقم 62.
[2]- الأمر رقم08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الصادر بالجريدة الرسمية ، عدد 47، المعدل و المتمم للأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.
[3]- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 277 .
[4]- المادة 21 من الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي ؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به ؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

كما تبرز المهمة الأساسية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الترويج للاستثمار في الجزائر وذلك من خلال الندوات التي تعقدها أو المعارض التي تقيمها، كما تقوم بالترويج للاستثمار في الجزائر من خلال موقعها الالكتروني والذي يوفر العديد من الخدمات، والمعلومات ابتداء من تقديم معلومات عامة عن الجزائر إلى استخراج استمارات التصريح بالاستثمار من الموقع.

للتذكير فقد جاءت هذه الوكالة لتحل محل وكالة دعم وترقية الاستثمار (APSI)، والتي أنشئت بموجب القانون رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

ثالثا: الشبابيك الوحيدة

تنص المادة رقم 23 من الأمر رقم 03 /01 المؤرخ في 20 أوت 2001 على "ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة والهيئات المعنية بالاستثمار" إذ يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية للتحقيق في الاستمارات موضوع التصريح بها عند الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[1]

والهدف الأساسي للإنشاء هذا الشباك، هو التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

[1]- وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار ، متوفر على الموقع www.mipi.dz/ar/index تصفح يوم 2010/09/22 على الساعة 20.35

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رابعا : الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF)

أسست الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري في افريل 2007، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23 افريل 2007، وذلك من أجل دعم الاستثمار، وتعتبر هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت سلطة وزير الصناعة وترقية الاستثمارات ، وتتم إدارتها بواسطة مجلس الإدارة المؤلف من اثنا عشر عضوا.[1]

وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

- الوساطة العقارية؛
- إعلام السلطة المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري، و اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلية؛
- ضبط السوق العقاري للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر

جاء المشرع الجزائري ليعطي وليحدد معنى الاستثمار وذلك وفقا لما جاء الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، إذ يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر:[2]

1. اقتناء وصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، توسيع قدرات الإنتاج، إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
2. المساهمة (مساهمة نقدية أو عينية) في رأس مال مؤسسة؛
3. استعادت النشاطات في إطار الخوصصة.

[1]- وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، متوفر على الموقع www.mipi.dz/ar/index تصفح يوم 2010/09/22 على الساعة 20.35
[2]- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لهذا تستفيد الاستثمارات المذكرة آنفا، من عدة مزايا وحوافز جبائية وشبه جبائية وجمركية، باستثناء النوع الثاني (المساهمة في رأس مال مؤسسة)، وتشمل هذه الحوافز ما يلي :

أولا: المزايا المقدمة تحت عنوان النظام العام

1. خلال مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. خلال مرحة الاستغلال: وهذا لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (*I .B.S*)
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (*T.A.P*)

إن هذه الحوافز كلها تندرج ضمن ما يعرف بالنظام العام والمقصود بالنظام العام هو أي استثمار أجنبي كان أو محلي، يكون شكل استثماره إما في شكل إحداث نشاط جديد، توسيع قدرات الإنتاج، إعادة التأهيل، إعادة الهيكلة، وإما في إطار الخوصصة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: المزايا المقدمة تحت عنوان المزايا المقدمة تحت عنوان النظام الخاص بالمناطق التي يجب النهوض بها:[1]

1. خلال مرحلة الإنجاز:

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- إعفاء من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة ؛
- إعفاء من نقل الاقتناءات العقارية ؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان من الألف(0.2 %) ، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادة في رأس المال ؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات الخاصة بأعمال البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار.

2. خلال مرحلة الاستغلال:

- إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ؛
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم على النشاط المهني ؛
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري؛
- إمكانية منح مزايا أخرى من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك .

ثالثا : المزايا المقدمة تحت عنوان النظام الخاص بالمواثيق

إن الاستثمارات المأخوذة من هذا التنظيم تستطيع الاستفادة من المزايا التالية :

1. مرحلة الإنجاز: تمنح المزايا التالية خلال خمس سنوات على الأكثر:

[1]- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- إعفاء من الرسوم والضرائب والاقتطاعات الضريبية الأخرى على كل السلع والخدمات المستوردة أو المشتراة محليا؛
- إعفاء من الرسم الخاص بنقل الاقتناءات العقارية والإشهار القانوني ؛
- إعفاء من رسوم التسجيل ؛
- إعفاء من الرسم العقاري؛

2. مرحلة الاستغلال:

- إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم على النشاط المهني
- إمكانية تقديم تسهيلات ومزايا أخرى إضافية للاستثمارات المحققة في القطاعات التي تقدم فائدة للاقتصاد الوطني.

للتذكير تقدر نسبة الضريبة على أرباح الشركات (*IBS*) في الجزائر ب 25 % ، لكنها تخفض إلى غاية 12.5 % على الأرباح المعاد استثمارها محليا، وتعد هذه النسبة من أدنى المعدلات في المغرب العربي.[1]

رابعا: الضمانات الممنوحة للمستثمر

إن الضمانات الممنوحة للمستثمرين من شأنها أن تبعث على الاطمئنان حيال الاستثمار في الجزائر وهذا وفقا لما جاء به القانون 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 من خلال التطرق إلى مختلف الضمانات الممنوحة في أربعة مواد، ويمكن إيجاز هذه الضمانات في ما يلي:[2]

- يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المحليون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار؛

[1]- وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار ، متوفر على الموقع www.mipi.dz/ar/index
[2]- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ مستقبلا على المزايا الممنوحة للاستثمار المنجز في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ؛
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب عن المصادرة تعويض منصف وعادل؛
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة، إلا في حال وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناءا على تحكيم خاص.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا كبيرا مقارنة بفترة التسعينيات، إذ شهدت البلاد ازمة سياسية و أمنية خانقة، إضافة إلى الاختلالات الكبيرة التي ميزت أهم مؤشرات الكلية للاقتصاد، الأمر الذي اثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد آنذاك.

المطلب الأول: مؤهلات الجزائر في استقطاب الاستثمار

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات مما يجعلها تكتسب ميزة تنافسية في مجال استقطابها للاستثمار، إذ تحتل الجزائر موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي إضافة إلى قربها من بلدان أوروبا الغربية، كما أنها تعد بوابة لإفريقيا هذا إضافة إلى امتلاكها لثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان من الشباب وذوي الكفاءات العالية، كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى معظمها غير مستغل، إضافة إلى تنوع ووفرة الموارد الطبيعية أهمها البترول والغاز.[1]

[1]- مفتاح صالح، بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 118 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كما تتمتع الجزائر بالعديد من المؤهلات التي هي بمثابة مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي يمكن ذكرها في ما يلي:[1]

أولا : البنية التحتية

1. **شبكة الطرق:** تمتلك الجزائر شبكة واسعة من الطرق تقدر بحوالي 135 ألف كلم منها 2600 كلم طريق مزدوج وسريع . هذا إضافة إلى الطريق السيَار شرق غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها بطول أكثر من 2000 كلم[2] يربط العديد من الولايات ببعضها البعض، وبهذا تعد شبكة الطرق الجزائرية الأولى في المغرب العربي وذلك ببلوغها معدل تغطية يقدر ب 3.8 كلم لكل 1000 نسمة؛
2. **شبكة السكة الحديدية** : تغطي هذه الشبكة جزءا كبيرا من البلاد إذ يبلغ امتدادها إلى حوالي 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية موزعة على كافة الوطن كما تسعى الدولة إلى تحديث و عصرنة هذه الشبكة وتوسيعها ؛
3. **المطارات:** يوجد في الجزائر 35 مطار منها 13 مطار دولي بمعايير عالمية ؛
4. **الموانئ** : يوجد في الجزائر 13 ميناء منها 9 لمختلف السلع و4 مخصصة للمحروقات ، فميناء الجزائر وحده مثلا يستقبل 30 % من السلع المستوردة و أكثر من 70 % من الحاويات، هذا وقد أسندت مهمة تسيير ميناء الجزائر إلى شركة موانئ دبي العالمية إضافة إلى ميناء جن جن بجيجل ؛
5. **الألياف البصرية:** يبلغ طول شبكة الألياف البصرية في الجزائر أكثر من 8000 كلم وهي في زيادة مستمرة إذ تسعى الدولة لبلوغ 15 ألف كلم.

---

[1] - KPMG, Guide Investir en Algérie. 2010 .p 25 . disponible à http://www.algeria.kpmg.com/fr/documents

[2]-. Ibid. p 30.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: اتساع حجم السوق

عدد السكان: يبلغ عدد سكان الجزائر حولي 38 مليون نسمة سنة 2008، بمعدل نمو يقارب 1.5 % سنويا مما يجعل الاستهلاك كبير.

ثالثا : الموارد الطبيعية

1. **المياه:** تمتلك الجزائر مخزونا هائلا من الموارد المائية، إذ يوجد في الجزائر 53 سدا و 5 سدود في طور الإنجاز، في حين يبلغ حجم المياه المعبئة في السدود أواخر 2007 حولي 19 مليار مكعب، هذا بالإضافة إلى المياه الجوفية والمقدرة بأكثر من 60 ألف مليار م^3 .
2. **الموارد الطاقوية:** تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في الاحتياطي العالمي في النفط والمرتبة 18 عالميا من حيث الإنتاج والمرتبة 12 من حيث التصدير، في تحتل المرتبة الخامسة في إنتاج الغاز الطبيعي والثالثة عالميا في تصديره بعد كل من روسيا وكندا، وبهذا تعد الجزائر الأولى طاقويا بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط إذ تعد الجزائر ثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع مورد له بالموارد الطاقوية ككل .
3. الطاقة الكهربائية: تبلغ نسبة التغطية بالكهرباء حوالي 95 % من التراب الوطني ويبلغ إنتاج الكهرباء أكثر من 1200 ميغا واط .[1]

المطلب الثاني: أهم التطورات الاقتصادية في الجزائر 2000-2009

إن الحديث عن المناخ لاستثماري في الجزائر، يقودنا دون شك إلى التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية و التي وضعنها مختلف الوكالات و المؤسسات الدولية، و ذلك قصد تقريب الصورة و محاولة تقييم مناخ الاستثمار في أي دولة. و مع هذا فان المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود

[1] - Ibid. p 32 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العوامل الاقتصادية، بل يتجاوزها إلى مختلف الأوضاع السياسية و الأمنية و كذا الجوانب الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل.

المؤشرات الاقتصادية: يمكننا التطرق إلى التطورات الاقتصادية الحاصلة على أهم المؤشرات التي تخص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 2000- 2009 و ذلك لتضمنها مرحلتين هامتين في لاقتصاد الجزائري، الفترة الأولى تمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 و التي عرفت تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، هذا البرنامج دخل ضمن سياسة اقتصادية كانت تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من شبه الركود، و ذلك عن طريق تمويل التنمية بالعجز(عجز الموازنة)، تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، زيادة الأجور للتأثير على الاستهلاك و تقوية الطلب على السلع و الخدمات ...الخ، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي في حدود 7.5 مليار دولار.

أما الفترة الثانية فامتدت من سنة 2005 إلى سنة 2009 لتعرف هده الفترة برنامج آخر عرف ببرنامج دعم النمو ليركز على خمسة محاور هي:

- تحسين ظروف معيشة السكان؛
- تطوير المنشآت الأساسية (البنية التحتية)؛
- دعم التنمية الاقتصادية؛
- تطوير الخدمات العمومية؛
- تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

و بهذا يكون الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج هو في حدود 80 مليار دولار، نضيف له برنامج صندوق الجنوب و برنامج صندوق الهضاب العليا، يكون المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج نحو 200 مليار دولار. و الجدول التالي يقدم موجزا لتطور مختلف المؤشرات خلال الفترة 2000-2009

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول رقم(12): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009- مليار دولار- دج

المؤشر السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي	53.3	54.9	55.7	67.8	85.3	102.7	116.8	135.1	170.4	140.8
معدل النمو	%2.4	%2.1	%4.1	%4.8	%5.2	%5.1	%2.0	%3.0	%2.4	%2.03
التوازن الداخلي	1.3-	0.6 -	2.4 -	3.5 -	4.6 -	6.3 -	8.4 -	13 -	11.4 +	8.6 -
التوازن الخارجي	18+	0.2+	10.1+	13.8+	11.8+	20.5+	24.7+	22.6+	23.2+	19.8+
معدل التضخم	0.3%	%4.3	%1.4	%4.8	%4.6	%3.6	%3.33	%4.4	%4.86	%5.74
سعر الصرف	75.2	77.26	79.26	77.37	72.07	73.28	72.65	69.2	64.58	72.52
احتياطي الصرف	-	-	-	-	-	56.18	77.8	110.2	143.1	147.2
معدل البطالة	%29	27.3 %	%25	%23.7	17.7 %	15.3 %	%15.7	14.1 %	13.8%	-

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008

Banque d'Algerie 2008 - UNCTAD. Report Investment 2008 .2007

1. **الناتج المحلي الإجمالي**: من الجدول أعلاه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في زيادة مطردة إذ بلغ سنة 2004 (باعتبارها السنة الأخيرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي) 85.3 مليار دولار محققا بذلك معدل نمو يقدر ب 55.3 % مقارنة بسنة 2001 أول سنة للبرلمان، ومعدل نمو يقدر ب 12.9 % كمتوسط للفترة 2001 /2004.

تواصل الناتج المحلي الإجمالي نموه المتزايد خلال الفترة التي تلت برنامج الإنعاش الاقتصادي ليبلغ بذلك معدل نمو يقدر ب 11.6 % في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بنسبة 17.3 % مقارنة بسنة 2008، وبهذا فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا إجماليا كبيرا إذ انتقل نصيب الفرد من حوالي 2137 دولار سنة 2003 إلى أكثر 3684 دولار سنة 2009 (مع الأخذ بالاعتبار فارق سعر الصرف ومعدل التضخم).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالنشاط الاقتصادي فإن لارتفاع المطرد للناتج المحلي الإجمالي لم يكن نتيجة الزيادة في إنتاجية القطاعات الاقتصادية كالصناعة، الزراعة، الخدمات بل كان وليد الزيادة في مداخيل المحروقات خاصة وأن الفترة بين 2003 و 2007 عرفت زيادة كبيرة في أسعار البترول، وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي يبقى عرضة للانخفاض بمجرد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما يعبر عنه صراحة الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009 إذ انهارت أسعار البترول إلى مستويات متدنية.

2. معدل النمو: غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، و الطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، كما انه يعد احد المؤشرات الهامة التي يستند إليها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

على هذا الأساس فقد عرف النمو الاقتصادي في الجزائر تطورا، إذ شهد معدل النمو في الجزائر ارتفاعا ملحوظا ليتعدى بذلك 5 % سنة 2004 و يمكن إرجاع سبب ذلك إلى عاملين هما:

الأول: يتعلق الأمر بالارتفاع الذي عرفته أسعار البترول مما جلب إلى الجزائر موارد مالية معتبرة؛

الثاني: الأموال التي خصصتها الدولة (أكثر من 7 مليار دولار)لتنشيط النمو الاقتصادي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، إذ ارتفع النمو الاقتصادي ابتداء من السنة الثانية من عمر البرنامج، بحيث انتقل من 2.4 % سنة 2000 إلى 4.1 % سنة 2002 محققا بذلك تطورا ايجابيا بمعدل زيادة يقدر ب 70.8 % .

انتهت مرحلة الإنعاش الاقتصادي وواصل النمو الاقتصادي تطوره ليصل إلى أعلى معدل خلال الفترة 2000- 2009 بمعدل 5.10 % سنة 2005 و يرجع هذا التطور إلى زيادة الإنفاق الحكومي على النشاطات قطاع البناء و الإشغال العمومية و الخدمات بشكل عام من خلال

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

برنامج دعم النمو الاقتصادي و الذي خصص نسبة 40.5 % من جمالي الغلاف المالي للبرنامج لتطوير البنية التحتية و أكثر من 45 % لتحسين معيشة السكان.[1]

ابتداء من سنة 2006 عرف النمو الاقتصادي تراجعا بمعدل 60.7 % لكنه بقي ايجابيا، ليعرف زيادة سنة 2007 في حدود 1 % لكن و نتيجة للازمة المالية العالمية الأخيرة و التي تأثرت بها الجزائر نسبيا بسبب انهيار أسعار البترول نتيجة لتراجع الطلب العالمي، تقلصت إيرادات الجباية البترولية و بهذا عرف النمو الاقتصادي تراجعا سنة 2008 مسجلا 2.4% أي بانخفاض قدره %20 .

3. التوازن الداخلي : عرف رصيد الميزانية عجزا على طول الفترة محل الدراسة(باستثناء سنة 2008) إذ تراوح هذا العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 0.6 % إلى 13.27 % ، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى سياسة الدولة المتبعة و التي تهدف إلى تمويل التنمية بالعجز، و ذلك عن طريق ضخ اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الحكومية لتسريع وتيرة النمو، و بالتالي التخفيف من حدة البطالة و تضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل.

4. التوازن الخارجي: عرف رصيد الحساب الجاري فائضا خلال الفترة 2000- 2009 إذ تراوح الفائض مابين 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2001 إلى أكثر من 24 % سنة 2006 و هذا كله راجع إلى الزيادة التي عرفتها المحروقات و ذلك نتيجة زيادة الكميات المصدرة و كذا ارتفاع الأسعار، هذا من جهة، من جهة أخرى التحسن الكبير الذي عرفه مناخ الاستثمار في بشكل عام في الجزائر مما سمح باستقطاب العديد من رؤوس الأموال.

5. معدل التضخم: لقد عرف معدل التضخم خلال بداية الفترة محل الدراسة مستوى منخفض يقدر ب 0.3 % و ذلك كنتيجة لطبيعة الإجراءات المالية و النقدية الصارمة المتبعة بعد الإمضاء

[1]- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 243 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على شروط صندوق النقد و البنك الدوليين، بعدها شهد معدل التضخم زيادة مطردة ليصل إلى معدل 5.74 % سنة 2009 و يمكن إرجاع سبب ذلك إلى جملة من الأسباب العامل منها:

- الزيادة المعتبرة التي عرفتها الكتلة النقدية خلال السنوات الأخيرة؛
- دخول حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التي فرضت على الجزائر التخلي عن دعم أسعار بعض المواد واسعة الاستهلاك؛

– زيادة الاستهلاك الناجم عن الزيادة في الأجور.

6. سعر الصرف : على العموم عرف سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي استقرارا خلال الفترة 2005 – 2009 استقرارا إذ تراوح بين 69 دج إلى غاية 73 دج. على الرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة .

7. الاحتياطي الرسمي من غير الذهب : لقد سمح التطور الحاصل في بنود ميزان المدفوعات الجزائري بتشكيل احتياطي صرف مهم، إذ انتقل احتياطي الصرف من 56.18 مليار دولار سنة 2005 إلى أكثر من 147 مليار دولار سنة 2009 و بهذا و على افتراض آن واردات الجزائر تعادل 30 مليار دولار سنويا كمتوسط، فقد انتقل هامش الاستيراد من اقل من 24 شهرا إلى نحو أكثر من 60 شهرا (5 سنوات).

و بهذا أصبحت الجزائر تتمتع بقدر واضحة على الوفاء بالالتزامات الدولية، إذ يعد مستوى هذه الاحتياطات من العوامل المحددة لثقة الدائنين للبلد، و عامل مساعد لجذب المستثمرين، كما ساعد هذا الاحتياطي في الحد من ضغوطات المديونية الخارجية، و ذلك من خلال التسديد المسبق للديون و هي السياسة التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع العشرية الأخيرة وفق ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم(13): تطور حجم المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2007 مليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حجم المديونية	25.3	22.7	22.6	23.4	21.9	17.2	5.6	5.6
% من الناتج المحلي	46.1	41	39.7	34.3	25.8	17.5	4.5	4.1

Source : Banque d'Algérie.2008

من خلال الجدول أعلاه يتبين حجم الضغوط التي كانت تواجهها الجزائر جراء المديونية، إذ قاربت نسبة هذه الأخيرة الـــ 50 % من الناتج المحلي الإجمالي. و هي نسبة اقل ما يمكن القول أنها تجاوزت الخطوط الحمراء، لكن ابتداء من سنة 2005 تاريخ بداية التسديد المسبق للديون تراجعت هذه النسبة إلى حدود 17.5 % و ذلك من خلال إبرام عدة اتفاقيات مع الدول الدائنة من اجل التسديد المسبق للديون، إضافة إلى التوقيع على اتفاقية بإلغاء الديون المستحقة على الجزائر لصالح روسيا مقابل العديد من الصفقات التجارية، مما سمح باقتصاد مبالغ مهمة من الفوائد، و بذلك انخفضت المديونية إلى مستويات متدنية نحو 5.6 مليار دولار .

للتذكير، نتيجة لتذبذب أسعار النفط التي أثرت على إيرادات الحكومة، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بمقتضى نص قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و ذلك من اجل مواجهة تقلبات الجباية البترولية و التي تمثل القسط الأكبر من إيرادات الدولة.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في الترويج للاستثمار

لا تزال الجزائر تبذل العديد من الجهود و ذلك من اجل الترويج للاستثمار بها، خاصة و أن الجزائر تعد سوقا عذراء لا سيما في مجال الخدمات و السياحة و غيرها من المجالات ، لذى فقد تعددت أساليب الترويج المتبعة، وهذا كله يصب في جهود الدولة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار و زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.و من جملة هذه الجهود نجد:[1]

أولا: الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 122

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نظرا للدور المتزايد و الأهمية البالغة التي تعرفها المواقع الشبكية على المستويين الإقليمي و العالمي في الترويج للاستثمار، كان لزاما من الضروري أن تقوم الجزائر بتطوير الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.andi.dz) باعتباره من أهم التقنيات الحديثة للترويج للاستثمار و التي يمكن استخدامها بصورة مباشرة و سريعة، و هذا راجع إلى عدة اعتبارات منها:

- أول وسيلة يلجا إليها المستثمر للتعرف على الدولة المضيفة؛
- من اقل الوسائل تكلفة مقارنة بالوسائل الأخرى؛
- من أكثر الوسائل فعالية في نشر البيانات و المعلومات.

من هنا فان موقع الوكالة على شبكة الانترنت يحتوي على العديد من المزايا التي يمكن ان تساعد في الترويج للاستثمار في الجزائر ، فهو بذلك يوفر:[1]

- تقديم موجز عام للجزائر(الموارد الطبيعية، السكان و معدل النمو، التاريخ، الجغرافيا، المناخ...)؛
- يقدم نشرة فصلية عن حجم و توزيع الاستثمار في الجزائر (إحصائيات عن كل ثلاثي تخص الاستثمار في كل ولاية موزعة حسب القطاعات)؛
- كما يتيح الموقع إمكانية تحميل نماذج للتصريح بالاستثمار في الجزائر، و كذا دليل يساعد على الاستثمار في الجزائر يلخص كل الإجراءات و شكليات الاستثمار في الجزائر وفق آخر المستجدات.

ثانيا: الملتقيات الدولية بشان فرص الاستثمار

إن إقامة الملتقيات الدولة للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة يعد من بين أنجع الأساليب للترويج للاستثمار في الدولة ، و لهذا قامت الجزائر بالمشاركة وبعقد العديد من المؤتمرات كان أولها مؤتمر

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع http://www.andi.dz تصفح يوم 2010/10/15 على الساعة 15.30

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البحرين في الأول من ديسمبر سنة 1998 بشان فرص الاستثمار في الجزائر، و الذي انتهى بمجموعة من الأسئلة الجادة من قبل المستثمرين تضمنت استفسارات عن متطلبات تأسيس المصارف، تشريعات العمل، طاقة الموانئ..الخ [1]، الأمر الذي يعد دليلا على نية المستثمرين في القدوم إلى الجزائر ، و بهذا فان المؤتمر حقق الهدف المرجو منه .

جاءت سنة 2000 لتحمل معها إقامة ملتقى دولي ثاني بشان فرص الأعمال و الاستثمار في الجزائر و ذلك خلال الفترة 11 – 12 جوان 2000 ، إذ شارك في هذا المؤتمر العديد من المستثمرين الأجانب و العرب خاصة من مصر ، السعودية، الإمارات، لبنان، الكويت وسوريا و بهذا فان المؤتمر جاء للترويج لفرص الاستثمار المتاحة في الجزائر، إذ عُرضت العديد من الفرص الاستثمارية في عدة مجالات كالفلاحة، الصيد البحري، التصنيع الغذائي في ظل وجود سوق استهلاكية واسعة، بالإضافة إلى قطاع السياحة الذي عرض لوحده أكثر من 50 مرفقا سياحيا للاستثمار.[2]

و لأول مرة في الجزائر نضم سنة 2006 المؤتمر العاشر لرجال الأعمال العرب وذلك خلال الفترة 18 – 19 نوفمبر 2006 ليحمل شعار " الجزائر ملتقى الاستثمار العربي " و ذلك بحضور أكثر من 350 رجل أعمال و مستثمر عربي يمثلون 15 دولة عربية، حيث عرف هذا المؤتمر عرض العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات لتشمل: قطاع السياحة، البنوك، التامين، الزراعة، الأشغال العمومية، السكن، الصحة و التجارة ...الخ.

و تأكيدا على عزم الدولة على استقطاب رؤوس الأموال، نظمت الجزائر الملتقى الاقتصادي الدولي الثالث و ذلك في الفترة ما بين 20 – 21 جانفي 2008 و الذي عرف زيادة عدد المشاركين

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2000، ص 95 .
[2]- نفس المرجع السابق، ص 98 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من رجال الأعمال لا و المستثمرين الأجانب و العرب، إذ حضر الملتقى نحو 500 مشارك ممثلين بذلك أكثر من 150 شركة و مجموعة اقتصادية.[1]

إضافة إلى ما سبق و كإستراتيجية للترويج ستشارك الجزائر في أكثر من 20 تظاهرة اقتصادية دولية سنة 2011 و ذلك بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر و عرض مختلف الفرص الاستثمارية المتوفرة و كذا الاحتكاك و تبادل الخبرات و التجارب في الترويج للاستثمار مع الدول المشاركة[(2)]، و ستكون البداية من معرض الخضر و الفواكه الذي سيقام في العاصمة الألمانية برلين بين 09 و 11 فيفري من سنة2011، ثم يليه المعرض الدولي للصناعة في ليبيا الذي سيقام شهر افريل 2011، إضافة إلى معارض دولية أخرى في كل من: أبوظبي، دبي، المغرب، السودان، كندا...الخ.[3]

ثالثا: توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

لقد قامت الجزائر بالتوقيع و التصديق على العديد من الاتفاقيات التي تخص تجنب الازدواج الضر ربي مع عدد من الدول الأجنبية و العربية، و ذلك لتشجيع استقطاب رؤوس الأموال ، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى آن الجزائر وقعت على أكثر من 30 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، و يمكن للجدول التالي آن يقدم موجزا عن بعض هذه الاتفاقيات.

الجدول رقم(14): اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الجزائر و بعض الدول

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة	صدورها في الجريدة الرسمية
جنوب إفريقيا	1998/04/28	2000/05/07	رقم 26 – سنة 2000
النرويج	2003/06/17	2005/05/28	رقم 38 – سنة 2005
كندا	1998/02/22	2000/11/16	رقم 68 – سنة 2000
اسبانيا	2002/10/07	2005/06/23	رقم 45 –سنة 2005
فرنسا	1999/10/17	2002/04/07	رقم 24 – سنة 2002

[1] - http://www.islamfin.go-forum.net/montada تصفح يوم 2010/10/20 على الساعة 19.20

[2]- ع.ب ، جريدة الخبر ، العدد رقم 6181، الصادرة بتاريخ 2010/11/20، ص 9 .

[3]- نفسه، ص 9 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البحرين	1998/10/25	2003/08/14	رقم 50-سنة 2003
تركيا	1994/08/02	1995/17/15	رقم 37 - سنة 1995
تونس	1985/12/09	1985/06/11	رقم 26 -سنة 1985
ليبيا	1988/06/19	1989/09/26	رقم 41 -سنة 1990
المغرب	1990/01/25	1990/12/22	رقم 44 - سنة 1990
سوريا	1997/09/14	2001/03/29	رقم 19 - سنة 2001

Source : KPMG. Op cite. P 216

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر وقعت عل العديد من الاتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي و ذلك باعتباره الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة إلى الجزائر، في حين آن الجزائر وقعت على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع دول المغرب العربي منذ الثمانينيات و ذلك بحكم التقارب الجغرافي و كذا محاولة هذه الدول بما فيها الجزائر التأسيس لقيام تكتل اقتصادي يتمثل في اتحاد المغرب العربي.

و كخطوة لتعزيز الترويج للاستثمار وسعت الجزائر جهودها لتشمل التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع دول أخرى كجنوب إفريقيا، النرويج، أوكرانيا ...الخ، و ذلك بغية اجتذاب رؤوس الأموال من هذه الدول.

المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العربية في الجزائر

لقد شهد الاستثمار الأجنبي في الجزائر تذبذبا واضحا، وذلك نتيجة لتأثره بالمناخ الاستثماري الذي كلن يميز الجزائر خلال فترة 1990- 2000 لكنه على العموم عرف تطورا إيجابيا، وذلك لزيادة التدفقات من رؤوس الأموال خاصة العربية منها إلى الجزائر وكذا التحسن الكبير الذي عرفه مناخ الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي والمني.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد عرفت الجزائر نموا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1996 – 2009 إذ تشير البيانات المتوفرة أنا ذاك أن نصيب الجزائر من التدفقات الاستثمار الأجنبي لسنة 1996 قدرت بحوالي 270 مليون دولار أي ما نسبته أقل من 0.006 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم والجدول التالي يبين تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1996 – 2009

الجدول رقم(15): تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر 1996- 2009 مليار دولار

السنة	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
حجم التدفقات	0.27	0.26	0.6	0.3	0.4	1.19	1.06	0.6	0.8	1.08	1.78	1.6	2.64	2.84

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD.

من خلال الجدول السابق يتضح أن حجم التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر خلال الفترة 1996 – 1999 لا تكاد تتجاوز 300 مليون دولار كمتوسط للفترة، في حين أن مصر مثلا بلغ متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي من نفس الفترة ما قيمته مليار دولار، وهذا كله راجع إلى المرحلة التي كانت تمر بها الجزائر والتي تعد الأصعب في تاريخها بعد الاستقلال والتي يمكن إيجاز أهم مظاهرها في ما يلي:

- الأزمة السياسية والأمنية التي أدخلت الجزائر في دوامة؛
- ارتفاع حجم المديونية إذ ارتفع تسديد الديون سنة 1992 إلى حوالي 9.5 مليار دولار أي ما يعادل 80 % من إيرادات الصادرات؛[1]
- اتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية (معدل بطالة مرتفع ، انخفاض الطاقة الإنتاجية ، ارتفاع التضخم ...الخ)؛
- تدهور أسعار البترول سنة 1998 مما قلص من إيرادات الدولة؛
- إطار تشريعي غير ملائم وغير مستقر.

[1]- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 207 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وعلى هذا الأساس عرف المناخ الاستثماري في الجزائر ترديا واضحا على كل الأصعدة، حيث أن الثابت فيه أصبح متغير وبما أن المستثمر يتميز بالجبن ولا يمكنه أن يستثمر أمواله في بيئة استثمارية تتميز بارتفاع المخاطر أدى هذا إلى انخفاض وتقلص حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي .

- اجتازت الجزائر العشرية السوداء بعد مخاض طويل مع الأزمة لتأتي بذلك الفترة من 2000 إلى 2004 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر بداية استقطاب رؤوس الأموال، حيث دخلت شركات عملاقة إلى السوق الجزائري بهدف الاستثمار، وما ساعد هذه الشركات على الصمود التجربة التي تتمتع بها وكذا قدرتها على امتصاص المخاطر والصدمات وكمثال على هذه الشركات نجد :[1]

- 2001:مجمع أوراسكوم تيليكوم وذلك بحيازته على الرخصة الأولى للهاتف النقال في الجزائر؛
- 2001: المجموعة الهندية أرسيلو ميتال للحديد والصلب وذلك بامتلاكها 70 % من رأس مال مصنع الحجار ؛
- 2000: شركة هنكل الألمانية بامتلاكها 60% من رأس مال المؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد التنظيف .

وبهذا انتعشت حصة الجزائر من تدفقا الاستثمار الأجنبي المباشر، لتتخطى بذلك المليار دولار وهذا راجع إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار مقارنة بالسنوات الماضية، وكذا إلى فتح المجال أمام الشركات العالمية للاستثمار في إطار برامج الخصخصة، هذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي جعلت الجزائر تعزز من مخزونها من سنة لأخرى إذ تضاعف 10 مرات تقريبا مقارنة بسنة 1990 حيث قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي آنذاك بـــ 40 مليون دولار.

خلال الفترة 2005 – 2009 واصل الاستثمار الأجنبي نموه المتزايد ليتجاوز 2 مليار دولار في كل من 2008 و 2009، خاصة و أن الفترة عرفت تطبيق برنامج دعم النمو الذي أقره رئيس

[1] - UNCTAD, Examen de la Politique de l'Investissement Algérie. Genève. 2004. p p 22 .23 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجمهورية، وذلك من خلال تخصيص غلاف مالي موجه إلى النهوض بعدة قطاعات(السكن ، أشغال عمومية ، زراعة ... الخ)، هذا من جهة، من جهة أخرى الطفرة التي عرفتها أسعار البترول مما سمح بتوفير فوائض مالية لدى دول الخليج العربي، إذ تزامن هذا مع فتح المجال وتشجيع الجزائر للمستثمر العربي مما ساهم في استقطاب رؤوس أموال عربية توجهت للاستثمار خارج قطاع المحروقات وذالك على غرار الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت.

ثانيا أهم الدول المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء العربية منها أو الأجنبية حيث تع الولايات المتحدة وفرنسا أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر، والجدول التالي يبين ترتيب أهم الدول المستثمرة في الجزائر. و الجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال كل من: 2006-2007 . 2009

الجدول رقم (16): أهم الدول المستثمرة في الجزائر 2006-2007- 2009 مليون اورو

الدولة	عدد المشاريع	القطاع	المبلغ الإجمالي
سنة 2006			
مصر	05	اتصالات، إنتاج الاسمنت، بيتروكيماويات	1362
الولايات المتحدة	11	طاقة، بنوك، عقارات، هندسة...	390.6
فرنسا	29	صناعة غذائية، صناعة الملابس، انتاج الكهرباء	229.5
الإمارات	03	بنوك ، تجارة، عقارات، سياحة	127
سنة 2007			
الإمارات العربية	01	عقارات، صناعة الألمنيوم (شراكة مع سوناطراك)	5481
مصر	01	صناعة الحديد و الصلب	1250
فرنسا	02	طاقة، غاز و بترول	1096
سنة 2009			

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فرنسا	14	طاقة، بنوك، تأمينات	2892.8
الولايات المتحدة	05	طاقة، صناعة غذائية، بنوك ، تأمينات	867.9
الكويت	02	بنوك	92.3

Source : http://www.animaweb.org

من الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

بلغت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر أكثر من 4.21 مليار أورو خلال الفترة 2006 – 2009 وذلك من خلال عدة مشاريع استثمارية قدر عددها سنة 2006 حوالي 29 مشروع شملت العديد من النشاطات الاقتصادية مثل : الصناعة الغذائية ممثلة في شركة *Clextral* ، *Danone*، *Lesaffre*، البنوك من خلال فتح فرع في الجزائر لبنك *Calyon* برأس مال أكثر من 30 مليون أورو إلى غير ذلك من الأنشطة كصناعة الزجاج ، الإسمنت ، صناعة الملابس ...الخ، لتبلغ بذلك القيمة الإجمالية للاستثمارات الفرنسية في الجزائر سنة 2006 أكثر من 229.5 مليون أورو.[1]

في حين تركزت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر بصورة كبيرة في قطاع المحروقات، وذلك من خلال عدة شركات أمريكية مثل شركة *Anadarko* باستثمار أكثر من 160 مليون أورو في مجال الطاقة سنة 2006 .[2]

أما من جانب الدول العربية فقدت تصدرت مصر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بقيمة إجمالية قدرت بحوالي 1.36 مليار أورو توزعت على كل من الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم تيليكوم و إجيبت تيليكوم وذلك بإنشاء شركة *Lacom* للهاتف الثابت بقيمة أكثر من 200 مليون اورو، صناعة الإسمنت ، الكيمياء ...الخ[3]، في حين تركزت الاستثمارات الإماراتية في كل

[1] - Pierre Henry, Samir Abdelkrim, Investissement Direct Etranger vers MEDA en 2007. La Bascule, AIMA Investment, 2008. Annexe N^0 : 6 :p p 61. 62 .
[2] - ibid. p 63 .
[3] - ibid. p 64.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من البنوك (إنشاء بنك السلام)، العقارات ، السياحة...الخ بقيمة إجمالية قدرت بحوالي 127 مليون أورو سنة 2006.[1]

أما الاستثمارات الكويتية فتركزت في الاتصالات وذلك من خلال حيازة شركة الوطنية للاتصالات على الرخصة الثالثة للهاتف النقال في الجزائر سنة 2004 ممثلة في فرعها بالجزائر نجمة.

ثالثا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

أما فيم يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات في الجزائر فإن قطاع المحروقات حضي بحصة الأسد من هذه التدفقات، إذ تركزت جل المشاريع الاستثمارية الأمريكية والفرنسية في مجال الطاقة خاصة سنة 2009 فمثلا تقوم شركة *Anadarko* ، *Conco Philips* الأمريكيتين باستثمار ما يفوق 3 مليار أورو في الغاز والبترول بالجنوب [2]، حصول شركة GDF Suez الفرنسية على رخصة استغلال حوض إليزي بالشراكة مع كل من *Enal*، *Repsol* بقيمة أكثر من 2 مليار أورو [3] ، وكذا قيام نفس الشركة (*GDF Suez*). بإطلاق مشروع لإنتاج الغاز في حوض توات بالقرب من أدرار و ذلك بالشراكة مع سوناطراك بقيمة أكثر من 1.78 مليار أورو.[4]

وبهذا تبقى الاستثمارات خارج قطاه المحروقات متواضعة باستثناء قطاع الاتصالات والبنوك الذي شهد زيادة من حيث الحجم خاصة بعد دخول كل من شركة أوراسكوم تيليكوم المصرية والوطنية للاتصالات الكويتية إلى السوق الجزائري.

المطلب الثاني: الجزائر ونصيبها من الاستثمارات العربية

[1] - ibid. p 67 .
[2] - Samir Abdelkrim, Pierre Henry, Investissement Direct vers les Pays MED en 2008 , Face a la Crise. 2009 . p p 25
[3] - ibid. p 27 .
[4] - ibid. p 28 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قبل سنة 1999 كان رجال العمال العرب ينظرون إلى الجزائر على أنها بلد يعاني من تردي أمني شديد، وأن أوضاعه السياسية غير مستقرة بل حتى من كان لا يؤمن بانتماء الجزائر حقيقة للأمة العربية لاعتماد الفرنسية لغة للتعاملات الإدارية وسيطرت العديد من المؤسسات الأجنبية على السوق الجزائرية، وفي الجهة المقابلة كان بعض المسئولين في الجزائر ينظرون إلى الاستثمار العربي بأنه يفتقد إلى التكنولوجيا وأنه غير مجدي لعملية التنمية،كل هذه التصورات المسبقة جعلت الاستثمار العربي في الجزائر يخطو خطوات متثاقلة.

البداية الحقيقة للاستثمارات العربية في الجزائر كانت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999، وتبنيه سياسة منفتحة على الاستثمارات العربية مما سمح لهذه الأخيرة بالانتقال من التردد والتخوف إلى التدفق الواسع.

أولا : حجم الاستثمارات العربية في الجزائر

إن أهم ما ميز حجم الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة هو التباين الذي عرفته هذه التدفقات، إذ أن الفترة من 1990 إلى 1999 تميزت بضعف الاستثمار العربي الوارد إلى الجزائر، في حين عرفت الفترة ما بين 2000-2009 زيادة التدفقات ورؤوس الأموال العربية إلى الجزائر وذلك وفقا للشكل الموالي :

الرسم البياني رقم(10): تطور حجم الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر 1995- 2008

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

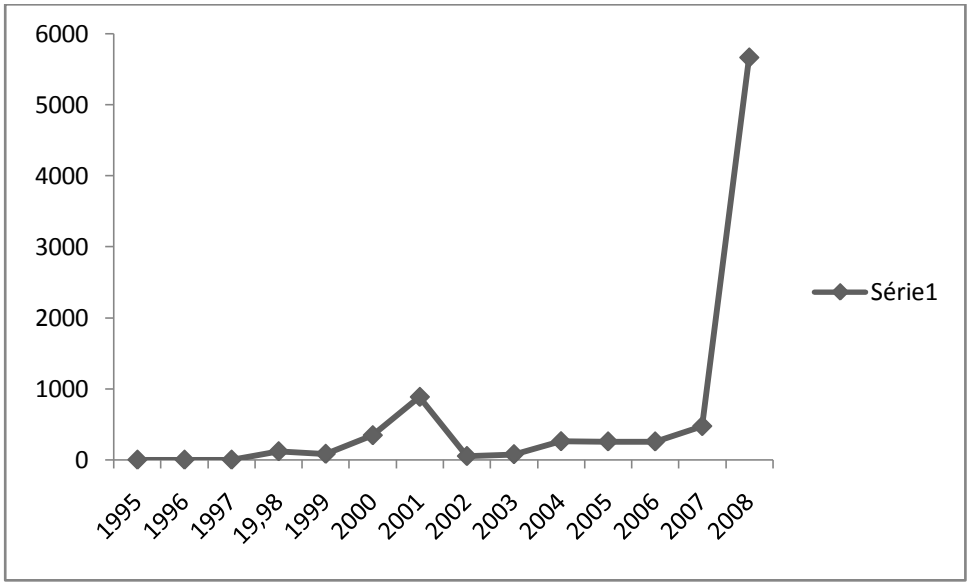

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2008

– من خلال التمثيل البياني يمكننا تحديد نقطتين مفصليتين للاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر، الأولى تمثل سنة 2001 إذ شهدت هذه السنة وللأول مرة تخطي الاستثمار العربي حاجز 500 مليون دولار وهي السنة التي عرفت دخول شركة أوراسكوم تيليكوم للجزائر من خلال فرعها جيزي ، إذ قدرت الصفقة بنحو 737 مليون دولار سنة 2001 وبهذا الاستثمار يمكن القول أنه تم كسر الحاجز النفسي الذي كان يعيق تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الجزائر.

– عرفت سنتي 2002– 2003 انخفاضا في حجم تدفق الاستثمار العربي وهذا في ظل عدم تسجيل استثمارات ضخمة بل اقتصرت الاستثمارات العربية أنا ذاك على فتح مكاتب أعمال وفروع لبنوك عربية وعمليات شراكة وكمثال على ذلك :[1]

- قيام البنك اللبناني *Byblos Bank* بفتح فرع له بالجزائر ؛
- فتح فرع في الجزائر للبنك التونسي *U.I.B* ؛

[1] - Pierre Henry, Samir Abdelkrim. La Bascule. Op cite. p 70.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- قيام شراكة مناصفة بين المؤسسة الجزائرية للمواد الصيدلانية والشركة الفلسطينية *Birzeit Pharma* .

– ابتداء من سنة 2004 عرفت الاستثمارات العربية في الجزائر زيادة معتبرة خاصة بعد حصول الشركة الكويتية الوطنية للاتصالات على الرخصة الثالثة للهاتف النقال في الجزائر،مما سمح بزيادة مخزون الاستثمار العربي الوافد إلى الجزائر ليصل إلى حدود 1.9 مليار دولار سنة 2004.[1]

– أما النقطة المفصلية الثانية فكانت سنة 2008 حيث لم تشهد الجزائر استقطابا لرؤوس الأموال بهذا الكم من قبل، أين وصلت هذه التدفقات إلى أكثر من 5.6 مليار دولار[2]، وذلك راجع إلى قيام عدد من الدول العربية بتسجيل عدة نوايا للاستثمار من خلال قيامها بالتصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

إن هذه الزيادة في المخزون التراكمي للاستثمارات العربية في الجزائر في الفترة الأخير راجع إلى التحسن الذي عرفه مناخ الاستثمار في الجزائر، ومن المتوقع زيادة هذه التدفقات خلال الفترة 2010– 2014 والتي تتزامن مع برنامج الحكومة للاستثمارات العمومية الذي خصص له غلاف مالي بنحو 286 مليار دولار موجه للنهوض بعدة قطاعات قصد تسريع وتيرة التنمية في الجزائر، مما سيوفر العديد من فرص الاستثمار.[3]

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار العربي في الجزائر

على عكس الاستثمارات الأمريكية والأوروبية الواردة إلى الجزائر والتي تركزت بشكل كبير في قطاع المحروقات، فإن الاستثمارات العربية تركزت خارج هذا القطاع لتشمل بذلك: الاتصالات، الصناعة، الزراعة، السياحة....الخ، ويمكن للتمثيل البياني التالي توضيح التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات خلال الفترة 2002 – 2008.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 215 .
[2]- نفسه، ص 215 .
[3]- رئاسة الحكومة، مستخرج بلاغ مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010. متوفر على http://www.cg.gov.dz

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الرسم البياني رقم(11): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة 2002- 2008

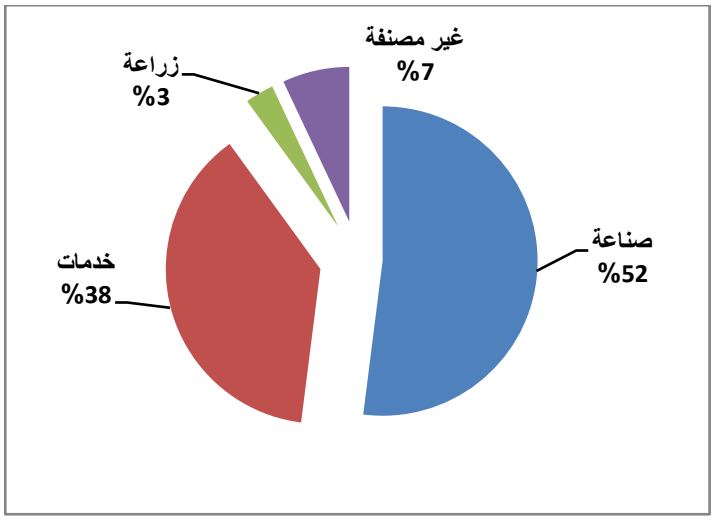

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أعداد مختلفة

من خلال الشكل نلاحظ التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية في قطاع الصناعة، هذا الخير الذي حضي بأعلى نسبة 52 %، هذه التدفقات تعكس دون شك اهتمام رؤوس الأموال العربية بهذا القطاع والذي لا يزال يشكل مجالا خصبا وذلك بتوفره على العديد من الفرص، ومن أهم المشاريع الاستثمارية العربية في هذا القطاع نجد :[1]

- مشروع صناعة الألمنيوم بقيمة أكثر من 5 مليار دولار، شراكة بين الجزائر والإمارات ؛
- مشروع إنتاج الصلب بقيمة 2 مليار دولار، شركة العز المصرية ؛
- مشروع إنتاج الإسمنت بقيمة 412 مليون دولار ، شركة أوراسكوم المصرية ؛
- مشروع إنتاج الأسمدة بقيمة 1.8 مليار دولار ، شراكة بين الجزائر وسلطنة عمان ؛
- مشروع إنتاج الأسمدة بقيمة 2 مليار دولار، شراكة بين الجزائر ومصر.
- أما القطاع الثاني(الخدمات)، فقد حضي بتدفقات معتبرة من رؤوس الأموال بنسبة 38%

وهذا راجع إلى الانفتاح الذي عرفته الجزائر في هذا القطاع خاصة قطاع الاتصالات، أين عادت كل من الرخصة الأولى والثالثة للهاتف النقال في الجزائر إلى كل من أوراسكوم تيليكوم والوطنية

(1) - Rosa Mansouri , Investissement Arabes en Algérie Entre Mirage et Réalité. Le Soire d'Algérie. Print N^0 : 65884, 04/10/2009. P 15 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

للاتصالات على الترتيب، مما سمح برفع قيمة التدفقات العربية في هذا القطاع إلى أكثر من 3 مليار دولار[1]، هذا من جهة ، من جهة أخرى تسجيل عدد من المشاريع السياحية الضخمة، التي ستنجز في الجزائر ومن بين هذه المشاريع:[2]

- إنجاز فنادق وشقق سكنية في إقامة الدولة موريتي بقيمة 180 مليون دولار من طرف الإمارات ؛
- إنجاز مركب سياحي متعدد الأنشطة بالجزائر العاصمة بقيمة 167 مليون دولار مناصفة بين الجزائر وليبيا؛
- إنجاز مركب للسياحة والأعمال بالجزائر العاصمة بقيمة أكثر من 572 مليون دولار من طرف الإمارات.
- على عكس القطاعين السابقين، فإن قطاع الزراعة لم يعرف استقطابا لرؤوس الأموال العربية مقارنة بالقطاعات الأخرى، فعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع في الجزائر لا يزال يعاني التهميش إذ تمثل التدفقات في هذا القطاع ما نسبته 3 % من إجمالي التدفقات العربية، حيث سجل مشروع واحد يتمثل في حصول شركة محاصيل الإمارات إحدى فروع شركات الإمارات الدولية للاستثمار على ترخيص لإنشاء مزرعة لإنتاج الحليب في ولاية تيارت سنة 2008.[3]

ثالثا : أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر

بالنسبة إلى أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر لسنة 2008 فقد تصدرت مصر ترتيب الدول العربية من حيث حجم الاستثمارات، وذلك بنسبة تجوزت 53 % من إجمالي التدفقات العربية إلى الجزائر سنة 2008 وفيما يلي ترتيب أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 118 .

[2] - Rosa Mansouri. Op cite. P 15 .

[3] - ibid. p 15 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول رقم (17): ترتيب أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر لسنة 2008 مليون دولار

الدولة	مصر	سلطنة عمان	السعودية	تونس	الأردن	ليبيا	سوريا	الإجمالي
التدفقات	3012	2450	24	22	6	4	4	5666
النسبة	53.15%	44%	0.42%	0.38%	0.1%	0.07%	0.07%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أعداد مختلفة

استنادا إلى الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

على الرغم من الحجم الإجمالي للاستثمارات العربية في الجزائر المقدر ب 5.66 مليار دولار، إلا أن هذه التدفقات تعرف تركيزا كبيرا حيث أن أكثر من 97 % من إجمالي التدفقات كان مصدره كل من مصر وسلطنة عمان، وذلك راجع إلى قيام الدولتين تسجيل عدد من المشاريع الضخمة التي تخص قطاع الصناعة.

عرفت الاستثمارات المغاربية بالجزائر نسبة ضئيلة جدا إجمالي التدفقات العربية إلى الجزائر، و يمكن تفسير هذه النسبة إلى الفشل و التعطل الذي يعرفه التكتل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي.

في حين عرفت تدفقات باقي الدول مستويات متدنية، وذلك نتيجة اقتصار العديد منها بالاستثمار في الجزائر عن طريق فتح مكاتب تمثيل وفروع لبنوك وشركات لها في الجزائر سنة 2008.

رابعا: الاستثمار المباشر الصادر من الجزائر

تقدر مجموع الاستثمارات المباشرة الصادرة من الجزائر سنة 2009 حوالي 309 مليون دولار في حين قدرت هذه الاستثمارات سنة 2008 بحوالي 318 مليون دولار [1].

على الرغم من التواضع النسبي لحجم الاستثمارات الجزائرية بالخارج إلا أنها تبقى من بين أهم التدفقات المالية في إفريقيا، وقد تم تصنيفها خامسة بعد كل من المغرب، مصر، ليبيا، جنوب

[1] - UNCTAD, World Investment Report. 2010 . 125 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إفريقيا، وبذلك تبقى الجزائر تركز على استثماراتها على قطاع المحروقات، وتعتبر سوناطراك وفروعها أهم المستثمرين بالخارج.

وبهذا فإن الاستثمارات الجزائرية في الدول العربية تمثل نسبة ضئيلة جدا من حجم الاستثمار المباشر الصادر منها لسنة 2009 إذ تقدر ب 0.6 % من إجمالي التدفقات بقيمة إجمالية تقدر بـــ 124.4 مليون دولار موزعة على النحو التالي :

الجدول رقم (18) : توزيع الاستثمارات الصادرة من الجزائر إلى الدول العربية لسنة 2008 – 2009

البلد المضيف	الإمارات	تونس	السعودية	المغرب	الإجمالي
الاستثمار الصادر	117.5	7.5	2	0.4	127.4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

من خلال الجدول أعلاه يتضح مدى ضعف الاستثمارات الصادرة من الجزائر باتجاه الدول العربية، إذ أن التدفقات المتراكمة لسنتين متتاليتين لم تتجاوز 130 مليون دولار باتجاه بعض الدول العربية فقط، وبهذا فإن الجزائر تعد من بين الدول العربية النفطية المضيفة لرأس المال وليست مصدرة له، على عكس الدول النفطية الأخرى كالإمارات، السعودية، الكويت، ليبيا، والتي تعد دول مصدرة لرؤوس الأموال.

خامسا: الاستثمار العربي والتشغيل في الجزائر

لقد سعت الجزائر على غرار باقي الدول العربية إلى اتخاذ مختلف التدابير لاستقطاب رؤوس الأموال العربية، وذلك من خلال فسح المجال أكثر أمامها لمساهمتها في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة التي لا تزال تلقي بظلالها على الشباب العربي.

وفي هذا السياق تشير المعلومات المتوفرة، أن الاستثمار العربي الوارد إلى الجزائر كان له انعكاس إيجابي على مستوى تشغيل اليد العاملة خلال الفترة ما بين 1993 – 2006 مثلما يوضحه الجدول التالي :

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجدول رقم (19): توزيع عدد من المشاريع العربية في الجزائر ومناصب العمل المستحدثة 1993 – 2006

الدولة	عدد المشاريع	مناصب العمل	النسبة المئوية
مصر	21	3773	29.5%
سوريا	40	2513	19.6%
لبنان	09	1524	11.9%
الإمارات	10	1512	11.8%
الأردن	22	1231	9.6%
السعودية	08	1040	8.1%
ليبيا	11	801	6.2%
قطر	03	374	2.9%
الإجمالي	124	12768	100%

المصدر: بجاوي سهام، مرجع سابق، ص 195

من الجدول أعلاه يمكن أن نخرج بجملة من النقاط:

– تصدرت المشاريع الاستثمارية المصرية القائمة وذلك بتوفيرها أكثر من 3770 منصب عمل موزعة على 21 مشروع استثماري، وهذا راجع إلى تركيز هذه الأخيرة في قطاعات تحتاج إلى اليد العاملة، خاصة فيما تعلق بقطاع الصناعة (صناعة الحديد والصلب) وكذا الاتصالات.

– لتأتي بذلك سوريا في المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب العمل وذلك بتوفيرها نحو 2513 منصب عمل توزعت على 40 مشروع استثماري في كل من: النسيج، صناعة الجلود، حفر الآبار... الخ.

– احتلت قطر الترتيب الأخير سواء من حيث المشاريع المصرح بها والمنجزة، وكذا من حيث مناصب العمل المستحدثة بنحو 374 منصب عمل موزعة على 3 مشاريع اقتصرت على فتح فروع لبنوك قطرية في الجزائر ومكاتب أعمال لبعض الشركات، وهي كلها مشاريع لا تتطلب الكثير من اليد العاملة.

المطلب الثالث: أهم معوقات الاستثمار في الجزائر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على الرغم من الإصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر في السنوات الأخيرة وتحقيقها توازن اقتصادي واستقرار سياسي وأمني، فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموحات الجزائر، ولا يعكس ما تمتلكه الجزائر من مقومات ومؤهلات تجعلها تتصدر قائمة الدول المستقطبة لرؤوس الأموال.

ويرجع العديد من المختصين ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر إلى مناخ الاستثمار السائد في الجزائر، والذي بدوره يتأثر بعدة عوامل يمكن إيجاز أهمها في :[1]

1- مشكلة الحصول على التمويل:

إن هذا العائق سببه النظام البنكي الجزائري الذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الكفاءة في تقييم المشاريع، وكذا سيطرت القطاع العمومي وهيمنته على النظام البنكي في الجزائر ،وبالتالي فإن عملية الحصول على القروض البنكية تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد؛

2- مشكل العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا لدى المستثمرين في الجزائر، بحيث يتطلب الحصول على قطعة أرض للمشروع الاستثماري مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات، مما فتح المجال أمام المضاربة وبالتالي التكلفة الكبيرة التي يتطلبها الحصول على عقار؛

3- عدم وجود سوق منافسة وتباطؤ عملية الخوصصة :

إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب تدفقات واسعة للاستثمار الأجنبي، عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة، وهذا لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير والتي تمثل أكثر

[1]- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل،" أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار " **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007، ص 62 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من ربع النشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر أن يستثمر في سوق غير منظمة تسود فيها السوق السوداء، كما أن عملية الخوصصة في الجزائر لم تطبق كما يجب و لم تصل إلى الأهداف المرجوة وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة؛[1]

4- ثقل الإجراءات التنظيمية والإدارية

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإدارية وتسريعها، إلا أن ثم جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية يمكن إجمالها في ما يلي :[2]

- يتطلب إنشاء مؤسسة جديدة في الجزائر اعتماد 14 إجراء، تستغرق 24 يوم وتكلف 21.5 % من دخل الفرد، في حين يتطلب الأمر في تونس مثلا المرور ب 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3 % من دخل الفرد؛
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

5- مشكل الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر الفساد لسنة 2007، أما تونس فقد احتلت الرتبة 63 والمغرب 76، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.[3]

[1]- بعلوج بولعيد،" معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، العدد 04، 2006 ، ص ص 79 80 .
[2]- مولاي عبد الرزاق، بونوة شعيب،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010/2009، ص 147 .
[3]- نفس المرجع السابق، ص 147 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تعد من بين المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي لمباشر إلى الجزائر، منها:

قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و الذي يلزم أي مستثمر أجنبي يعمل في السوق الجزائري بدخول شريك محلي في المشروع الاستثماري بنسبة 51% من رأس المال؛[1]

- عدم لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الذي جعل الجزائر في وضعية تنافسية اقل مقارنة بالدول النامية الأخرى في جذب الاستثمار المباشر، و هذا نظرا لما في هذه المنظمة من قوانين و إجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية و التي لم تصادق عليها الجزائر.

[1]- بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 86 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل:

إن ما حققته الجزائر في هذه الفترة من نتائج ايجابية انعكست بشكل مباشر على أدائها الاقتصادي من خلال استقرار و توازن مؤشراته الكلية، جعلها تحسن من مناخها الاستثماري الأمر الذي عزز من المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المبشر .

إن موضوع الاستثمار العربي في الجزائر عرف اهتمام كبيرا من قبل المسؤولين، و ذلك من خلال فتح المجال له و تقديم كل التسهيلات و الحوافز من اجل استقطابه خاصة و أن التركيز القطاعي لهذه الاستثمارات تبقى خارج قطاع المحروقات. و بالتالي فان الجزائر بحاجة إلى هذه التدفقات لرؤوس الأموال في القطاعات الأخرى للنهوض بها و من ثم دفع عجلات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخاتمة العامة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخاتمة العامة

لقد أدت التطورات و التغيرات المتسارعة على المستوى الدولي وذلك منذ عقد التسعينات من القرن الماضي إلى تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود أمام انسياب رؤوس الأموال خاصة فيما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و الذي تعد الشركات متعددة الجنسيات القناة الرئيسة لانسيابه، لذى أصبح لزاما على الدول النامية القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي و محاولة تحسين مناخ الاستثمار بها، خاصة و أن تحرير الاقتصاد لم يعد كافيا لاستقطاب رؤوس الأموال ، بل ثمة ضرورة لإيجاد و استحداث عناصر جذابة للاستثمار الأجنبي .

و من هنا نحاول الخروج بجملة النتائج التالية:

1. أدى الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى أنواعه ، خلال العقد الأخير من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ، و هذا في ظل الزيادة الكبيرة جدا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي والتي تفسر بالاتجاه المتزايد إلى اقتصاد السوق وتحرير نظم التجارة و الاستثمار من طرف الدول النامية على الخصوص ؛

2. لقد أثبتت البيانات المتوفرة عن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ، أن هذا الأخير يعرف تدفقا واسعا باتجاه الاقتصاديات المتطورة ، وهذا راجع إلى كثافة هذه التدفقات بالتكنولوجيا المتطورة التي تمتاز بكثافة رأس المال ، الأمر الذي تفتقده الدول النامية مما أنعكس على حجم التدفقات إليها؛

3. تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية في منطقة جنوب شرق آسيا و المحيط الهندي ، وذلك باستقطابها ما يفوق 40% من حجم التدفقات إلى الدول النامية ، وهذا راجع إلى ما تملكه هذه الأقاليم من عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر ، جعتها تتصدر قائمة الدول النامية؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4. ضآلة نصيب الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم حتى أنها تحصل على أقل من 5 % من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية، و أن حجم هذه التدفقات يمثل حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ، وهذا كله راجع إلى المناخ الاستثماري السائد في المنطقة الذي يبقى ضعيف الجاذبة؛

5. إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية ،شكل عائقا أمام عودة الأموال العربية المستثمرة بالخارج و المقدر ما بين 800 و 2400 مليار دولار الأمر الذي من شأنه أن ضيع على الدول العربية فوائض مالية معتبرة كان من الممكن أن تساهم في تحقيق تنمية حقيقية ؛

6. لقد قطعت الدول العربية شوطا كبيرا من خلال وضع تشريعات وحوافز تحث و تحفز المستثمر على القيام بالاستثمار في الدول المضيفة ، بالإضافة إلى خلق هيئات و مؤسسات عربية تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة ؛

7. إن الجهود العربية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية كانت لها ثمار انعكست إيجابيا على مستوى معيشة الأفراد في الوطن العربي لكنها لم تصل بعد إلى لأهداف المسطرة وهذا في ظل غياب سياسة تنموية موحدة للدول العربية خاصة و أن الدول العربية متنافسة فيما بينها أكثر منها متكاملة ؛

8. تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يقدر متوسط الفرد الجزائري من الاستثمارات الأجنبية حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بـ266 دولار وعلى هذا الأساس تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة كل البعد عن إمكانياتها ومؤهلاتها الفعلية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

9. إن التركز الكبير للاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى كالزراعة مثلا خلق نوعا من عدم التوازن في الاقتصاد مما يدل على غياب إستراتجية واضحة لتوزيع هذه التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات الأقل نموا ؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

10. إن مساهمة الاستثمار الأجنبي في عملية تمويل التنمية في الجزائر تبقى ضعيفة وذلك راجع إلى النسبة القليلة التي حصلت عليها الجزائر من مجموعة هذه التدفقات وكذا التركيز القطاعي لهذه الاستثمارات في قطاع المحروقات؛

11. لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير الاستثمار ، وذلك من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي وسن مختلف التشريعات و القوانين وبعث المؤسسات و الهيئات المؤطرة له و تخصيص الأموال اللازمة له (برنامج دعم النمو ، برنامج الإنعاش الاقتصادي) ، هذه الجهود المبذولة حملت معها الكثير من الامتيازات و الحوافز المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي،

12. إن التحسن الذي عرفه المناخ الاستثماري في الجزائر جعلها تستقطب رؤوس أموال عربية معتبرة تركزت خارج قطاع المحروقات مما ساعد على النهوض ببعض القطاعات الأخرى كالاتصالات مثلا؛

13. إن الحكم على ما مدى مساهمة الاستثمار العربي في تحقيق التنمية في الجزائر يعد أمرا سابقا لأوانه ، خاصة في ظل حداثة التجربة الجزائرية في استقطاب الأموال العربية هذا من جهة ، من جهة أخرى إن موضوع الاستثمار المباشر يعد معقدا نوعا ما وذلك بارتباطه بالمدى الطويل لكن على العموم يمكن القول أن الاستثمارات العربية ساعدت على النهوض بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر ، وكذا مساهمتها في تشغيل اليد العاملة بالجزائر؛

14. بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ استثماري ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي ، إذ أن المسائل المتعلقة بالعقار و التمويل و البيروقراطية و المنافسة غير الشرعية تعد من أهم المعوقات أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الجزائر .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التوصيات:

على ضوء النتائج و الملاحظات المتوصل إليها، ومن أجل وضع سياسة محددة المعالم تساعد في تحقيق تنمية شاملة وذلك في ظل التطورات الراهنة، نتقدم بالاقتراحات و التوصيات التالية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة:

- اعتماد إستراتيجيات إنمائية عربية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محليا بدلا من تصديرها إلى الدول الغربية ، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصا الإنتاجية منها بدلا من تمركزها في الأسواق المالية للدول الغربية؛
- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية بين الدول العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية البينية، مع الاهتمام بتطوير الأسواق المالية للدول العربية؛
- الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار للدول العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لكل الدول العربية على منح المستثمرين العرب كل الحوافز والتشجيع بهدف تعزيز الاستثمارات العربية، والعمل على إزالة العقبات الإدارية و التنظيمية أمام انسياب هذه الأموال؛
- ضرورة التركيز على إقامة صناعة تكاملية بين الدول العربية من تصنيع المكونات و الأجزاء في عدد من البلدان العربية، باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي و الصناعي بين الدول العربية؛
- الاستمرار في نهج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لخلق المزيد من التحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر؛
- إعادة تفعيل التكتل المغاربي عن طريق إيجاد حل للخلافات ، وتشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء؛
- الاستمرار و بجدية في تطوير و تفعيل بورصة الجزائر وكذا الاستمرار في الإصلاحات المتعلقة بالنظام البنكي الجزائري وتطويره من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف أمام الاستثمار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

آفاق البحث

على الرغم من توصلنا إلى بعض النتائج إلا انه لا ينبغي التوقف عندها و ذلك من خلال زيادة إثراء هذا الموضوع الحساس بمزيد من الدراسات المستقبلية تفتح آفاقا مستقبلية للبحث العلمي، من اجل زيادة إثراء المكتبة العربية و الجزائرية .

و عليه يمكن اقتراح جملة من المواضيع يمكن أن تكون بحوث مكملة لهذه الدراسة.

- دور القطاع المصرفي العربي في تمويل الاستثمارات العربية.
- دور المشروعات المشتركة في خلق قاعدة إنتاجية في الوطن العربي.
- دور أسواق رأس المال في تنمية التدفقات العربية البينية.
- اثر حوافز الاستثمار في استقطاب رؤوس الأموال.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة المراجع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

2 - الجيلالي عجة، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر،2006.

3 - إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر.بدون سن نشر.

4 - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاديات التنمية، دار هومة للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003 .

5 - إسماعيل صبري، في التنمية العربية، دار المستقبل، الطبعة الثانية، بيروت ، 1983.

6 - حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي، الكويت، 1999.

7 - حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر .بدون سنة نشر .

8 - عمر محي الدين، التنمية و التخلف، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،مصر، 1975.

9 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، كلية التجارة، الإسكندرية، 1993.

10 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، دار شباب الجامعة، مصر، 1989.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

11 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

12 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

13 - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .

14 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006.

15 - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.

16 - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2008 .

17 - عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

18 - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري احمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999.

19 - محمد مروان سليمان، محمد ظافر محبكن احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، 1998.

20 - محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

21 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

22 - مالكو لم جبلز، مايكل رومر، و آخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، السعودية، 1995.

23 - قاسم نايف علوان، إ دارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى، 2009.

24 - فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي،عا لم الكتاب الحديث، الأردن، 2006 .

25 - رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

26 - وداد احمد كيكسو، العولمة و التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

27 - هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن،2001.

- **المقالات:**

1 - بابكر مشتاق،" الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط"، **المجلة الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية، العدد الأول ،1998.

2 - أشوكا مودي،شوكو نجيشي،" عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في جنوب شرق آسيا"، **مجلة التمويل و التنمية**، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001.

3 - مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – حالة الجزائر –، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العد 44، 2008.

4 - اماريتا صن، "التنمية حرية"، ترجمة شوقي جلال، **مجلة عالم المعرفة**،الكويت، العدد 330، ماي 2004.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

5 - محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشراتها"، **مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 82، ديسمبر 2009.

6 - زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية" **مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا** ، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد الأول، 2004.

7 - منصوري الزين ،" دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي" ، **مجلة العلوم الانسانية** ، السنة الخامسة ، العدد 34 ، 2007.

8 - بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل،" أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار " **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007.

9 - بعلوج بولعيد،" معوقات الاستثمار في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، العدد 04، 2006.

10 - مولاي عبد الرزاق، بونوة شعيب،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010/200.

11 - محمد عبد الفضيل، بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية . مقالة منشورة على http://www. aljazeera.net/NR/exerces

- **التقارير و الدوريات:**

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت، 2009.

2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008.

3 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار،الكويت، الربع الرابع ، 2005.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004.

5 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2000.

6 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

7 - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

8 - منظمة العمل العربي، موجز التقرير الاقتصادي العربي الأول لمنظمة العمل العربي حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، نحو سياسات و آليات فاعلة ، القاهرة ، 2008.

9 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي بين الدول العربية ، 2009.

- **الأطروحات و الرسائل:**

1 - محمد قويدري، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2004 /2005.

2 - منصوري الزين ،**آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3 - تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، الجزائر، 2006.

4 - زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2008/2007.

5 - بجاوي سهام ، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر،2005.

6 - مشدن وهيبة ، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، الجزائر. بدون تاريخ .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

7 - مفتي محمد البشير، **مناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

- **القوانين و المنشورات الحكومية**

1 -جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الشؤون القانونية.

2 -جامعة الدول العربية، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

3 -رئاسة الحكومة، مستخرج بالغ مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

4 -القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 44.

5 -الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد رقم 62.

6 -الأمر رقم08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 47، المعدل و المتمم للأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- **الجرائد:**

1 -ع.ب ، جريدة الخبر ، العدد رقم 6181، الصادرة بتاريخ 2010/11/20.

- **الملتقيات و المؤتمرات**

1 -قدي عبد المجيد ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الاغواط ، الجزائر ، 08-09 افريل 2002.

2 -حري موسى عريفات ، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، الواقع والعقبات والآفاق** ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس ، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن ، 4-5 جويلية 2007.

3 -العجلان علي إبراهيم، فتحي تهامي علي، مداخلة بعنوان **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مدينة الحمامات ، تونس، 23-24-25 مارس 1997.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4 -معين أمين السيد، مداخلة بعنوان **مفهوم الشراكة آلياتها و أنماطها** ، ندوة خاصة بعنوان الجزائر و الشراكة الأجنبية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 09-10 ماي 1999

5 -يعقوب علي حنفي،علم الدين عبد الله بانغا، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسه على الوضع الاقتصادي**، مؤتمر الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

6 -حسن بن رافد الهجهوج، **اتجاهات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**،مؤتمر الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

7 -مصطفى عبد الله الكفري ، **معوقا ت التنمية العربية وشروط تحقيقها** ، رسالة لمؤتمر القمة العربية التاسعة عشر في الرياض. 2007 .

- **أوراق و بحوث**

1 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، **التنمية العربي في عالم متغير** ، مركز الجزيرة للدراسات ، أوراق الجزيرة 11، قطر ، ماي 2009.

2 - عبد اللطيف يوسف الحمد، **تحدي التنمية في الوطن العربي**، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، المحاضرة المتميزة رقم 29، مصر، 2008.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المراجع الأجنبية

- **Livres**

1- Michel Del pierre, Christian Milelli, Les Firmes multinationales, Librairie Vuibert, Paris, 1995.

- **Articles**

1- Peter H. Linder et Thomas A .Puget, "International économiques", **Economica**, 10em édition .Paris, 1996

- **Rapports**

1- UNCTAD, World Investment Report. 2010.
2- UNCTAD, World Investment Report.2009.
3- UNCTAD, World Investment Report.2008.
4- UNCTAD, World Investment Report. 2007.
5- UNCTAD, World Investment Report.2001.
6- *UNCTAD, Climate Investment in Arab Country, 2008.*
7- UNCTAD, Examen de la Politique de l'Investissement Algérie. Genève. 2004.
8- Economies and Social Commission of Western Asia ESCWA, comparative study of national strategies policies with regard to F I D in the ESCWA region, NEW YORK, oct. 2001.
9- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)- Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Arab Countries. United Nation. 2007.
10- World Bank. A better Investment Climate for Everyone. Word Development Report .2005.
11- International Monetary Fund, World Economic, Outlook 2008, Washington, April 2008.

- **Work Paper**

1- Falah Khlef Ali Alrubaie. The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries. MPRA Paper from University Library of Munich. Germany.21/04/2008.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2- Fares Rachid El Bayati. Economic Development Politically in the Arab World. Doctoral Theses. The Arabic Academy in Denmark . Mars 2008.

3- Hussien, Foreign Direct investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA, Munich. 2005.

4- Alasrag, Hussien, The Inter-Arab investments as a mechanism for job creation in the Arab countries, MPRA Paper, Munich, 2010.

5- KPMG, Guide Investir en Algérie. 2010 .

6- Banque d'Algérie 2008.

7- Pierre Henry, Samir Abdelkrim, Investissement Direct Etranger vers MEDA en 2007. La Bascule, AIMA Investment, 2008. Annexe N^0 : 6 .

8- Samir Abdelkrim, Pierre Henry, Investissement Direct vers les Pays MED en 2008 , Face a la Crise. 2009.

- **Journaux**

1- Rosa Mansouri , Investissement Arabes en Algérie Entre Mirage et Réalité. Le Soire d'Algérie. Print N^0 : 65884, 04/10/2009

مواقع الانترنت

1-http://money.cnn.com/magazines/fortune500 .

2- http://www.f-law.net

3- http://www.qatarshares.com

4- http://www.2algeria.com

5- http://www.marefa.org

6- http://www.arabic.people.com

7- http://blog.amin.org/faresdahaher

8- http ; //www.alrroya.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

9- http ;// www.alyaseer.net

10-http ;//www.unesco.com

11- http://www.iaigc.net

12- http:// www.mubasher.info/ASE/market

13- http://www.ao-academy.org/

14- http://www.islamonline.net

15-http ://www.alolabor.org/nArabLabo

16- http://www.mipi.dz/ar/index

17- http://www.andi.dz

18- http://www.islamfin.go-forum.net/montada

19- http://www.animaweb.org

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com